

منشور أصدره مجلس الاستخبارات الوطني

الاجتاهات العالمية ٢٠٤٠

عالم أكثر تنافسية

ترجمة

سيمون أكرم العباس
غيث يوسف محفوظ

مركز الراءدين للحواد

الاتجاهات العالمية 2040

عالمٌ أكثر تنافسية

الاتجاهات العالمية 2040
عالمٌ أكثر تنافسية
ترجمة:

سيمون أكرم العباس
غيث يوسف محفوض

الطبعة الأولى، بيروت/لبنان، 2021

First Edition, Beirut/Lebanon, 2021

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 111 - 7

منشور أصدره مجلس الاستخبارات الوطني

الاتجاهات العالمية 2040

عالمٌ أكثر تنافسية

ترجمة:

سيمون أكرم العباس

غيث يوسف محفوظ



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R. C. D

الفهرس

7	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
11	مقدمة المركز
15	استهلال
19	المقدمة
27	مقدمة: ملخص تنفيذي
33	عامل (كوفيد - 19): اتساع دائرة عدم اليقين
37	القوى الهيكلية: ضبط المعايير
39	القوى الهيكلية: التركيبة السكانية والتنمية البشرية
57	القوى الهيكلية: البيئة
73	القوى الهيكلية: الاقتصاد
89	القوى الهيكلية: التكنولوجيا
107	ديناميات ناشئة: المجتمع: مُحبط ومُطّلع ومُقسّم
121	ديناميات ناشئة: الدولة: التوتر والاضطراب والتحول
137	ديناميات ناشئة: النظام الدولي: المزيد من المنافسة وعدم اليقين والصراع
163	سيناريوهات 2040: التخطيط للمستقبل في ظل عدم اليقين
165	السيناريو الأول: نهضة الديمقراطية
169	السيناريو الثاني: عالم بلا هدف
173	السيناريو الثالث: التعايش التنافسي
177	السيناريو الرابع: الجزيرة المنعزلة
181	السيناريو الخامس: المأساة وحشد القوى
185	التوقعات الإقليمية
209	الاتجاهات العالمية 2040
209	شكر وتقدير

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسية والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتَّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار» اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ «عراق مصغر» اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفا من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبتروال والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الأول من نوعه في العراق، والأكثر سعة وتنظيماً، ويهدف إلى إثراء الحوار بين صناعات القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطرافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

يسعى المركز إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الآتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
- عقد اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاء دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الاخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

مقدمة المركز

تقدم المؤسسات الاستخبارية تحليلات متنوعة تقدم للإدارات الامريكية عند بداية تشكلها ويعد تقرير «الاتجاهات العالمية حتى العام 2040» الذي شاركت في اعداده أجهزة الاستخبارات وصدر عن مكتب الاستخبارات الوطنية الأميركية واحدا من الوثائق المهمة التي ترصد بؤر الصراعات المقبلة والقوى الفاعلة فيها، ويحلل العوامل المؤثرة في التحولات المحتملة في المستقبل والتي تؤثر في بنية العلاقات الدولية.

وتتجلى أهمية هذا التقرير في رصد العوامل التي ستحكم تأثيراتها اتجاهات التغيير العالمي خلال العقدين المقبلين حتى عام 2040، وهي: وباء كوفيد 19، والتغيرات المناخية، والتحولات الديموغرافية الناتجة عن يخوخة السكان في الدول الصناعية الكبرى بما فيها الصين، والأزمات الاقتصادية والمالية، وخطورة الانقسامات نتيجة التطور الثوري في وسائل التواصل والاتصالات، وصعود قوى جديدة من لاعبين جدد وكيانات غير حكومية في الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويتوقع كتاب التقرير اشتداد التنافس ليلبغ مستويات لم يصل إليها منذ سنوات الحرب الباردة، وسينتج ذلك تطورات في البيئة الجيوسياسية وجعلها أكثر اضطرابا ويزيد من احتمالات المواجهة والصدام فيها، وقد تؤدي الى ظهور نظام متعدد على الرغم من ترجيح استمرار الولايات المتحدة قوى عظمى تواجه احتمالات تقلص النفوذ والهيمنة، الامر الذي سيدفع الى محاولات القوى الكبرى - القديمة والصاعدة- الى البحث عن بدائل لفرض أسس جديدة للنظام القائم وإعادة تشكيل تحالفاتهم وقد يطال ذلك المؤسسات الدولية القائمة. مع ذلك ستستمر القوة العسكرية والقوة الاقتصادية مرتكزين أساسيين لتعزيز مكانة أية دولة في النظام الدولي، مع زيادة واضحة في دور القوة الناعمة داخل الدول وفيما بينها، ومن المؤكد ان تمارس التحولات التكنولوجية دورا في تعزيز قدرة الدول والشركات على اتخاذ القرارات وصياغة التحالفات والصراعات. ويتنبأ التقرير باحتمالات ظهور صراعات جديدة أو استعار أخرى قديمة، قد تستدعي عقد تحالفات جديدة وربما استثنائية في مساراتها.

مع ذلك فإن الصراع الأميركي الصيني سيكون سمة العقدين القادمين وستباريان في المجالات التقنية المتقدمة لاسيما الذكاء الاصطناعي وتقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيات الرقمية، وسيستخدمان الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة في إطار تنافسي متصاعد، مع ذلك يمكن ان يشهد العالم منافسة متصاعدة تتداخل فيها القوة التقليدية بالتقنيات الحديثة، وسيكون من الصعب على أية دولة عدم الانخراط فيها وتحاشي آثارها إلا إذا حسّنت أداءها المحلي في كل مستوياته.

وإذ يقدم مركز الرافدين للحوار ترجمة لهذا التقرير، فإنه يسعى الى اطلاع القارئ العربي على كيفية تفكير المؤسسات الامريكية، ورؤيتها للمستقبل وكيفية العمل في ظل احتمالاته المتشابكة.

«لا تدعي الاستخبارات أن تنبؤاتها مضمونة. إنها ترى فقط أن الإجابات التي تقدمها هي أكثر التقديرات عمقاً وموضوعيةً وبحثاً».

شيرمان كينت

مؤسس مكتب التقديرات الوطنية

استهلال

أهلاً بكم في الإصدار السابع من تقرير «الاتجاهات العالمية» لمجلس الاستخبارات الوطني. يقيم هذا التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات منذ عام 1997 الاتجاهات العالمية، وكما يقيم الاتجاهات والتقلبات الرئيسية التي ستشكل البيئة الاستراتيجية للولايات المتحدة خلال العقدين المقبلين.

تمت صياغة هذا التقرير لتوفير إطار عمل تحليلي لصناع السياسات في مقببل كل إدارة أمريكية وذلك أثناء قيامها بصياغة استراتيجية الأمن القومي الانتقال نحو مستقبل مجهول. لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم تنبؤات محددة للعالم في عام 2040، بل يسعى إلى تقديم العون لصناع السياسات والمواطنين على رؤية ما قد يكمن وراء الأفق والاستعداد لمجموعة من الاحتمالات المستقبلية.

يعتبر كل إصدار من «الاتجاهات العالمية» مهمة فريدة من نوعها، حيث يقوم مؤلفوها في مجلس الاستخبارات الوطني بتطوير منهجية وصياغة التحليل. تضمنت هذه العملية خطوات عديدة منها: فحص وتقييم الإصدارات السابقة من «الاتجاهات العالمية» لاستخلاص الدروس المستفادة، كما تتضمن البحث والاكتشاف التي تشمل إجراء مشاورات واسعة النطاق، وجمع البيانات، والقيام بأبحاث تكلف بها، والجمع والتخطيط والصياغة، والسعي للحصول على التغذية الراجعة الداخلية والخارجية لمراجعة التحليل وصله.

شكلت محادثاتنا مع العالم خارج بوابات مؤسساتنا الأمنية أحد المكونات الرئيسية للمشروع. ولقد استفدنا بشكل كبير من المحادثات المستمرة مع الأكاديميين والباحثين المحترمين من العديد من التخصصات، مما أدى إلى ترسيخ دراستنا في أحدث النظريات والبيانات. قمنا أيضاً بتوسيع اتصالاتنا للاستماع إلى وجهات نظر متنوعة، بدءاً من طلاب المدارس الثانوية في واشنطن العاصمة، إلى منظمات المجتمع المدني في إفريقيا، وقادة الأعمال في آسيا، إلى ممارسي الاستشراف المستقبلي في أوروبا وآسيا، إلى المجموعات

البيئية في أمريكا الجنوبية. قدمت لنا هذه المناقشات أفكاراً وخبرات جديدة، وتحدثت افتراضاتنا، وساعدتنا على تحديد وفهم تحيزاتنا ونقاطنا العمياء.

أحد التحديات الرئيسية في مشروع بهذا الاتساع والحجم هو كيفية تنظيم التحليل ككل في قصة متماسكة ومتكاملة وتتطلع إلى المستقبل. لقد قمنا ببناء هذا التقرير بالاستناد إلى مبدئين تنظيميين أساسيين: تحديد وتقييم القوى الواسعة التي تشكل البيئة الإستراتيجية المستقبلية، ثم استكشاف كيفية تعامل السكان والقادة على هذه القوى والاستجابة لها.

قمنا، بناءً على تلك المبادئ التنظيمية، ببناء التحليل ضمن ثلاثة أقسام عامة. أولاً، استكشاف القوى الهيكلية في أربع مجالات أساسية هي: التركيبة السكانية، والبيئة، والاقتصاد، والتكنولوجيا. واخترنا هذه المجالات لكونها مجالات أساسية في تشكيل ديناميكيات المستقبل ولكونها عالمية النطاق نسبياً، كما أننا قادرون، بناءً على البيانات والأدلة المتاحة، على تقديم توقعات بدرجة معقولة من الثقة. يبحث القسم الثاني في كيفية تفاعل هذه القوى الهيكلية وتقاطعها مع عوامل أخرى للتأثير على الديناميكيات الناشئة على ثلاثة مستويات من التحليل: الأفراد والمجتمع والدول والنظام الدولي. يتضمن التحليل في هذا القسم درجة عالية من عدم اليقين بسبب تنوع الخيارات البشرية التي سيتم اتخاذها في المستقبل. فتركيزنا ينصب على تحديد ووصف الديناميكيات الناشئة الرئيسية في كل مستوى، بما في ذلك ما يدفعها وكيف يمكن أن تتطور بمرور الوقت. أخيراً، يحدد القسم الثالث العديد من أوجه عدم اليقين الرئيسية ويستخدمها لإنشاء خمسة سيناريوهات مستقبلية للعالم في عام 2040. ليس الهدف من هذه السيناريوهات أن تكون تنبؤات بل تهدف إلى توسيع بؤرة رؤيتنا لتشمل كافة الاحتمالات، واستكشاف توليفات مختلفة لآلية تأثير القوى الهيكلية، والديناميكيات الناشئة، وأوجه عدم اليقين الرئيسية.

هناك تحدٍ آخر يواجهنا عند اكتشاف آفاق المستقبل على المدى الطويل، ويتمثل هذا التحدي في اختيار أي من القضايا التي يجب تغطيتها والتأكيد عليها، وأي منها يجب تركه. فقد انصب تركيزنا على الاتجاهات والديناميكيات العالمية طويلة الأجل التي من المحتمل أن تعمل على تشكيل المجتمعات والدول والنظام الدولي لعقود من الزمن وتقديمها في سياق أوسع. وبناءً على ذلك، هناك عدد أقل من القضايا والأزمات الأخرى ذات المدى القريب.

نقدم هذا التحليل بتواضع، مدركين أن المستقبل سيتكشف دائماً بطرق لم نتوقعها. على

الرغم من أن الاتجاهات العالمية هي بالضرورة تخمينية أكثر من معظم تقييمات الذكاء، فإننا نعتد على أساسيات فننا التحليلي التقليدي: نحن نبني الحجج التي تستند إلى البيانات وتحذر بشكل مناسب، نعرض عملنا ونوضح ما نعرفه وما لا نعرفه، نحن ننظر في فرضيات بديلة وكيف يمكن أن نكون مخطئين، ونحن لا ندافع عن المواقف السياسية أو التفضيلات. تعكس الاتجاهات العالمية وجهة نظر مجلس الاستخبارات الوطني حول هذه الاتجاهات المستقبلية، إنه لا يمثل وجهة النظر الرسمية المنسقة لمجتمع الاستخبارات الأمريكية ولا السياسة الأمريكية. نحن فخورون بنشر هذا التقرير للجمهور في جميع أنحاء العالم لقراءته والنظر فيه. نأمل أن يكون بمثابة مصدر مفيد ويثير محادثة حول مستقبلنا الجماعي.

أخيراً، رسالة شكر للزملاء في مجلس الاستخبارات الوطني ومجتمع الاستخبارات الأوسع الذين انضموا في هذه الرحلة لفهم عالمنا واستكشاف المستقبل وصياغة هذا التقرير.

مجموعة الدراسات المستقبلية الاستراتيجية

مجلس الاستخبارات الوطني

مارس/آذار 2021

المقدمة

المواضيع الرئيسية

أعاد وباء (كوفيد - 19)، خلال العام الماضي، تذكيرنا بمدى هشاشة العالم الذي نعيش فيه وأظهر المخاطر الكامنة في المستويات العالية من الترابط العالمي. وسيواجه العالم في السنوات والعقود القادمة، المزيد من التحديات العالمية المكثفة التي تتراوح من انتشار الأمراض إلى تغير المناخ إلى الاضطرابات الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة والأزمات المالية.

ستختبر هذه التحديات مرةً بعد أخرى مرونة المجتمعات، والدول، والنظام الدولي وقدرتها على التكيف، والتي غالباً ما تتجاوز قدرة الأنظمة والنماذج الحالية. ومن المرجح أن ينمو هذا الاختلال الذي يلوح في الأفق بين التحديات الحالية والمستقبلية وقدرة المؤسسات والأنظمة على الاستجابة الأمر الذي سيسفر عن تنافس أكبر على كل المستويات.

في هذا العالم الذي تشتد فيه النزاعات، يزداد انقسام المجتمعات مع سعي الناس للشعور بالأمان بين مجموعات تتشابه معها في التفكير وتستند إلى هويات راسخة بدأت بالبروز حديثاً، وتكافح فيه الدول، بكافة أشكالها ولأي إقليم انتمت، من أجل تلبية احتياجات وتوقعات السكان الأكثر تواملاً وتمدناً وإمكانيات، ونظام دولي تشتد فيه المنافسة - شكلته جزئياً تحديات الصين الصاعدة - وهو عرضة أكبر للصراعات حيث تستغل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية مصادر جديدة للقوة وتقوض الأعراف والمؤسسات القديمة التي وفرت نوع من الاستقرار في العقود الماضية. هذه الديناميكيات ليست ثابتة إلى الأبد، ومع ذلك، فإننا نتصور مجموعة متنوعة من السيناريوهات المعقولة لعالم 2040 - من النهضة الديمقراطية إلى التحول في التعاون العالمي الذي تحفره المأساة المشتركة - اعتماداً على كيفية تفاعل هذه الديناميكيات والخيارات البشرية على طول طريق.

تتجلى في هذا التقرير خمسة مواضيع تدعم الفرضية العامة

التحديات العالمية

أولاً، من المرجح أن تظهر التحديات العالمية المشتركة - بما في ذلك التغيرات المناخية، والأمراض، والأزمات المالية، والاضطرابات التكنولوجية - بشكل متكرر ومكثف لتشمل كل منطقة وبلد تقريباً. ستنتج هذه التحديات - التي غالباً ما تفتقر إلى تأثير العامل البشري المباشر - ضغوطاً واسعة النطاق على الدول والمجتمعات فضلاً عن الصدمات التي قد تكون نتائجها كارثية. ويمثل الانتشار المستمر لجائحة (كوفيد - 19) أكثر الاضطرابات العالمية أهمية وتفرداً منذ الحرب العالمية الثانية، والذي ستستمر تداعياته على مجالات الصحة والاقتصاد والسياسة والأمن لسنوات قادمة. كما من المرجح أن تؤدي آثار التغير المناخي والتدهور البيئي إلى تفاقم مشاكل انعدام الأمن الغذائي والمائي للبلدان الفقيرة، وزيادة الهجرة، وتسبب بتحديات صحية جديدة، وتسهم في فقدان التنوع البيولوجي. كما ستظهر تكنولوجيا جديدة لتنتشر بشكل متسارع، مما يؤدي إلى اختلال سوق العمل والصناعات والمجتمعات وطبيعة الطبيعة ومعنى أن تكون إنساناً. كما ان استمرار الضغط من أجل الهجرة العالمية - اعتباراً من عام 2020 كان أكثر من 270 مليون شخص يعيشون في بلدان هاجروا إليها، أي بزيادة قدرها 100 مليون عن عام 2000 - سيستنزف جهود كل من بلدان الأصلية والبلدان المستقبلة للمهاجرين لإدارة هذا التدفق والآثار الناجمة عنه. ستتقاطع هذه التحديات وتتالي، بطرق قد يصعب توقعها. ولن يتطلب الأمن القومي الدفاع ضد الجيوش والترسانات فقط ولكن أيضاً تحمل هذه التحديات العالمية المشتركة والتكيف معها.

الانقسامات

ثانياً، تتفاقم صعوبة مواجهة هذه التحديات العابرة للحدود جزئياً نتيجة لزيادة حدة الانقسامات داخل المجتمعات والدول والنظام الدولي. ومن المفارقات، أنه مع أن العالم قد أصبح أكثر ارتباطاً من خلال تكنولوجيا الاتصالات والتجارة وحركة الأشخاص، إلا أن هذا الاتصال ذاته قد أدى إلى تقسيم الناس والبلدان وشرذمتهم. إن بيئة المعلومات شديدة الترابط، والتوسع الحضري المتعاظم، والاقتصادات المترابطة تعني أن معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك الشؤون المالية، والصحة، والإسكان، ستكون أكثر ارتباطاً طوال الوقت.

اشتملت إنترنت الأشياء على 10 مليارات جهاز في عام 2018 ومن المتوقع أن تصل إلى 64 ملياراً بحلول عام 2025 وربما عدة تريليونات بحلول عام 2040، وجميعها تحت المراقبة على مدار الساعة. في المقابل، سيساعد هذا الاتصال في إنتاج كفاءات جديدة ووسائل الراحة وتحسين مستويات المعيشة. ومع ذلك، فإن هذا سيؤدي أيضاً إلى خلق وتفاقم التوترات على جميع المستويات، من المجتمعات المنقسمة حول القيم والأهداف الأساسية إلى الأنظمة التي تستخدم القمع الرقمي للسيطرة على السكان. ومع تعمق هذه الروابط وانتشارها، من المرجح أن تزداد الانقسامات وفقاً للانحيازات الوطنية أو الثقافية أو السياسية. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يجذب الناس إلى قوقعة معلوماتية خاصة بالأشخاص الذين يتشاركون وجهات نظر متشابهة، مما يسهم في ترسيخ المعتقدات والحقائق المتفق عليها. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تستمر العولمة ولكنها ستتحول مع تحول الشبكات الاقتصادية والإنتاجية وتنوعها. تندر كل هذه القوى بعالم مرتبط ارتباطاً وثيقاً عبر وسائل الاتصال إلا أنه منقسم في اتجاهات مختلفة.

انعدام التوازن

يتجاوز حجم التحديات العابرة للحدود، والآثار الناجمة عن الانقسامات، قدرة النظم والبنى القائمة على مواجهتها، ويسلط الضوء على الموضوع الثالث وهو: انعدام التوازن. حيث يتزايد انعدام التناسب بين التحديات والحاجات على جميع المستويات بالنسبة للأنظمة والمنظمات التي تتعامل مع هذه التحديات. إن النظام الدولي - بما في ذلك المنظمات والتحالفات والقواعد والمعايير - ليس مستعداً بالشكل الكافي لمواجهة التحديات العالمية المعقدة التي تواجه السكان.

لقد شكلت جائحة (كوفيد - 19) مثلاً صارخاً على ضعف التنسيق على المستوى الدولي بما يتعلق بالأزمات الصحية وانعدام التناسب بين المؤسسات القائمة ومستويات التمويل من جهة وبين التحديات الصحية المستقبلية من جهة أخرى. من المحتمل أن تكون هناك، داخل الدول والمجتمعات، فجوة دائمة ومنتامية بين ما يطلبه الناس وما يمكن للحكومات والمؤسسات تقديمه. يخرج الناس، من بيروت إلى بوغوتا إلى بروكسل، بشكل متزايد إلى الشوارع للتعبير عن عدم رضاهم عن قدرة الحكومات على تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات والأجندات والتوقعات. وقد أدت حالة انعدام التوازن هذه، إلى إرهاق الأنظمة

القديمة - من المؤسسات إلى المعايير إلى أنواع الحكم - وفي بعض الحالات تأكلها. وتكافح الجهات الفاعلة على كافة المستويات للتوصل إلى اتفاق حول كيفية بناء نموذج جديد للحضارة.

التنافس

تتمثل إحدى أهم نتائج تفاقم حالة انعدام التوازن في احتدام المنافسة داخل المجتمعات والدول والمجتمع الدولي. ويشمل ذلك تصاعد التوترات والانقسامات والمنافسة على مستوى المجتمعات والدول والمستوى الدولي. تعاني العديد من المجتمعات، بشكل متزايد، من تنامي الانقسامات حول قضايا الهوية والانتماء، والتي قد تؤدي إلى مزيد من الانقسامات. وسترزع العلاقة بين المجتمع والحكومة تحت ضغط مستمر حيث تسعى الدول جاهدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للشعب. لذلك، قد تصبح السياسة داخل الدولة أكثر اضطراباً وإثارة للجدل، ولا يبدو أن هناك منطقة أو أيديولوجية أو نظام حكم محصناً، أو لديه حلول. على المستوى الدولي، ستصبح البيئة الجيوسياسية أكثر تنافسية بسبب تحديات الصين للنظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والغرب. تتدافع الدول الكبرى لإنشاء واستخدام قواعد جديدة للطريق.

هذا النوع من المنافسة يتكشف في مجالات مختلفة من المعلومات والإعلام إلى التجارة والابتكار التكنولوجي.

التكيف

أخيراً، بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في هذا العالم، يعد التكيف أولوية ومصدراً رئيسياً للتميز. فعلى سبيل المثال، سيؤدي تغير المناخ إلى إجبار جميع البلدان والمجتمعات تقريباً على التكيف مع كوكب أكثر دفئاً. بعض التدابير الواجب اتخاذها رخيصة وبسيطة، مثل استعادة غابات المانغروف أو زيادة تخزين مياه الأمطار، والبعض الآخر أكثر تعقيداً، مثل بناء جدران بحرية واسعة النطاق والتخطيط لهجرة أعداد كبيرة من الناس. ستتطلب التغييرات في الهيكل السكاني أيضاً تكيفاً واسع النطاق. ستواجه البلدان ذات معدلات شيخوخة مرتفعة مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك أوروبا، قيوداً على النمو الاقتصادي إذا لم يكن لديها استراتيجيات تكيفية، مثل الأتمتة وزيادة أعداد المهاجرين. وستكون التكنولوجيا

وسيلة رئيسية لاكتساب ميزة من خلال التكيف. على سبيل المثال، ستتاح للبلدان التي يمكنها استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) لزيادة الإنتاجية المزيد من الفرص الاقتصادية، مما يسمح للحكومة بتقديم المزيد من الخدمات، وخفض الديون الوطنية، وتمويل بعض تكاليف شيخوخة السكان، ومساعدة بعض البلدان الناشئة على تجنب الوقوع في فخ الدخل المتوسط. سيتم توزيع فوائد تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي بشكل غير متساو داخل البلدان وفيما بينها. وعلى نطاق أوسع، قد يكشف التكيف عن عدم المساواة ويزيد من تفاقمه. وقد تكون البلدان الأكثر فاعلية هي تلك التي يمكنها بناء إجماع مجتمعي وثقة لاتخاذ إجراءات تكيف جماعية، واستخدام الخبرات والقدرات والعلاقات النسبية للجهات الفاعلة غير الحكومية لتكملة القدرات الوطنية

يبني هذا الإصدار من الاتجاهات العالمية تحليلاً للمستقبل على عدة مراحل.

أولاً، ندرس القوى الهيكلية للسكان والبيئة والاقتصاد والتكنولوجيا التي تشكل الخطوط العريضة لعالمنا المستقبلي.

ثانياً، نقوم بتحليل كيفية تأثير هذه القوى الهيكلية والعوامل الأخرى - جنباً إلى جنب مع الاستجابة البشرية - على الديناميكيات الجديدة للمجتمعات والدول والنظام الدولي.

ثالثاً، لقد تصورنا خمسة سيناريوهات محتملة للمستقبل البعيد لعام 2040. تظهر الموضوعات الرئيسية التي نوقشت سابقاً في هذه الفصول.

القوى الهيكلية			
<p>التكنولوجيا</p> <p>ستزداد سرعة ونطاق التطور التكنولوجي، مما يؤدي إلى تغير طبيعة الخبرات والقدرات البشرية، وفي نفس الوقت ستسبب في توترات واضطرابات جديدة لجميع الجهات الفاعلة. كما ستشدد المنافسة العالمية على العناصر الأساسية للتفوق التكنولوجي. وسيتم تبني التقنيات والتطبيقات المشتقة بسرعة.</p>	<p>الاقتصاد</p> <p>تعمل بعض الاتجاهات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك زيادة الدين الوطني، وبيئة تجارية أكثر تعقيداً وتجزئة، وانتشار الاستثمار في قطاع الخدمات عالمياً، واضطرابات العمالة الجديدة، والصعود المستمر للشركات القوية، على تشكيل الظروف داخل البلدان وفيما بينها. وستتكاثر الدعوات لمزيد من التخطيط والإشراف، خاصة للمنصات الكبيرة وشركات التجارة الإلكترونية.</p>	<p>البيئة</p> <p>ستؤدي التغيرات المناخية إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الأمن البشري والقومي، مما يجبر البلدان على اتخاذ خيارات ومقايضات صعبة. وستتوزع هذه الأعباء بشكل غير متساو، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة وعدم الاستقرار وتوتر الاستعدادات العسكرية وتشجيع الحركات السياسية.</p>	<p>السكان والتنمية البشرية</p> <p>سيساعد تباطؤ النمو السكاني العالمي وارتفاع متوسط العمر بعض الاقتصادات النامية، لكن زيادة نسبة الشيخوخة وتقلص عدد السكان ستضع ضغوطاً على العديد من الاقتصادات المتقدمة. وسيكون من الصعب مواصلة التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات التعليم والصحة والحد من الفقر على مدى العقود القليلة الماضية. ومن المرجح أن يزداد الضغط من أجل الهجرة..</p>

ديناميات ناشئة		
<p>النظام الدولي</p> <p>سوف تتطور القوة في النظام الدولي لتشمل نطاقاً أوسع من المصادر، ولكن من غير المرجح أن تكون الهيمنة في جميع المناطق والمجالات لدولة واحدة. سيكون للولايات المتحدة والصين التأثير الأكبر على الديناميات العالمية، مما يجبر الجهات الفاعلة الأخرى على اتخاذ خيارات أكثر وضوحاً، ويزيد من المنافسة على المعايير والقواعد والمؤسسات العالمية، ويعزز مخاطر النزاعات بين الدول.</p>	<p>الدولة</p> <p>ستواجه الحكومات مجموعة من الضغوط الناجمة عن القيود الاقتصادية، والتحديات السكانية، والبيئية، وغيرها، وقدرات الجماهير المتعاظمة. وستزيد الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات العامة والخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة التوترات وتزيد من عدم الاستقرار السياسي وتهدد الديمقراطية. كما قد يؤدي عدم التوافق هذا أيضاً إلى تحفيز مصادر ومناجح جديدة أو متغيرة للحكم.</p>	<p>المجتمع</p> <p>يزداد شعور العديد من الشعوب بالتشاؤم وعدم الثقة أثناء كفاحهم للتعامل مع الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والسكانية المضطربة. تكشف الهويات الناشئة حديثاً، والولاءات الراسخة، وبيئة المعلومات المنعزلة عن خطوط الصدع داخل المجتمعات والدول، وتقوض القومية المدنية، وتسهم في زيادة الاضطرابات. لقد أصبحت الجماهير أكثر وعياً وقدرة على التعبير عن مطالبها.</p>

سيناريوهات 2040				
المأساة وحشد القوى يقوم تحالف عالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي والصين، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تم تنشيطها، بالقيام بتغييرات بعيدة المدى تهدف لمعالجة التغيرات المناخية، ونضوب الموارد، والفقر في أعقاب كارثة غذائية عالمية سببتها الأحداث المناخية والتدهور البيئي. تلجأ الدول الغنية إلى مساعدة البلدان الفقيرة في إدارة الأزمة، ثم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال برامج المساعدة المكثفة ونقل تقنيات الطاقة المتقدمة.	الجزيرة المنعزلة العالم منقسم إلى عدة كتل اقتصادية وأمنية متفاوتة الحجم والقوة، تتمحور حول الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا وعدد قليل من القوى الإقليمية، وتركز على الاكتفاء الذاتي والمرونة والدفاع. تتدفق المعلومات داخل جيوب الكترونية منفصلة، ويتم إعادة توجيه سلاسل التوريد، وتعطل التجارة الدولية. والبلدان النامية الضعيفة عالقة في المنتصف.	التعايش التنافسي منحت الولايات المتحدة والصين الأولوية للنمو الاقتصادي واستعداتا العلاقات التجارية القوية، لكن هذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل يتزامن مع المنافسة على النفوذ السياسي، وفماذج الحكم، والهيمنة التكنولوجية، والمزايا الاستراتيجية. إن مخاطر نشوب حروب واسعة النطاق منخفضة للغاية، وقد أدى التعاون الدولي والابتكار التكنولوجي إلى جعل المشكلات العالمية تحت السيطرة.	عالم بلا هدف نظراً للتجاهل الكبير القوانين والمؤسسات الدولية، أصبح النظام الدولي تائه وفوضوي ومضطرب. وتعاني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تباطؤ النمو الاقتصادي، اتساع الانقسامات الاجتماعية، والشلل السياسي. تستغل الصين متاعب الغرب لتوسع نفوذها الدولي. ولم يتم حل العديد من التحديات العالمية.	نهضة الديمقراطية إن العالم في خضم نهضة للنظم الديمقراطية المنفتحة بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها. لقد أدى التقدم التكنولوجي السريع الذي سهلته الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى إلى تغيير شكل الاقتصاد العالمي، وزيادة الدخل، وتحسين نوعية حياة الملايين من الناس حول العالم. على العكس من ذلك، فإن فرض الضوابط والرقابة المجتمعية في الصين وروسيا على مر السنين قد أدى إلى خنق الابتكار.

مقدمة

ملخص تنفيذي

القوى الهيكلية ووضع المعايير

يعمل هذا التقرير على وضع الأساس وبناء الحدود لعالمنا المستقبلي في مجالات السكان والتنمية البشرية والبيئة والاقتصاد والتكنولوجيا. في بعض المجالات، تصبح هذه الاتجاهات أكثر حدة، مثل التغيرات المناخية، وتركيز السكان في المناطق الحضرية، وظهور تقنيات جديدة. الاتجاهات في مجالات أخرى غير مؤكدة بدرجة أكبر - قد تتباطأ فوائد التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، أو حتى تنعكس في بعض المجالات، على الرغم من أن مزيجاً من العوامل قد يغير هذا المسار. سيوفر تقارب هذه الاتجاهات فرصاً للابتكار، ولكنه سيجعل أيضاً من الصعب على بعض المجتمعات والبلدان التأقلم والتكيف. حتى التطورات الواضحة، مثل التقنيات الجديدة والمتقدمة، يمكن أن تلحق الضرر بحياة وسبل عيش العديد من الناس، وتجعلهم يشعرون بعدم الأمان، وتجبرهم على التكيف.

سيكون الاتجاه الأكثر تأكيداً في العشرين عاماً القادمة هو التغيرات السكانية الرئيسية التي ستحدث مع تباطؤ النمو السكاني العالمي والتزايد المتسارع في معدلات الشيخوخة في العالم. كما ستؤدي بعض الاقتصادات المتقدمة والناشئة، بما في ذلك أوروبا وشرق آسيا، إلى تسارع نسب الشيخوخة ومواجهة الانكماش السكاني، مما سيضع ضغوطاً على النمو الاقتصادي. في المقابل، تستفيد بعض البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة عدد السكان ممن هم في سن العمل، وإذا اقترن ذلك بالتحسينات في البنية التحتية والمهارات، فسوف يوفر فرصاً لتحقيق مكاسب ديموغرافية. في العقود القليلة الماضية، حققت التنمية البشرية في كل المناطق، بما في ذلك الصحة والتعليم وازدهار الأسرة، تقدماً تاريخياً. ستسعى العديد من الدول إلى البناء وحتى الحفاظ على هذه النجاحات. ركزت التحسينات في الماضي على الجوانب الأساسية

مثل الصحة والتعليم والحد من الفقر، ولكن المستوى التالي من التنمية أكثر صعوبة ويواجه بقاء (كوفيد-19)، والتباطؤ المحتمل للنمو الاقتصادي العالمي، وشيخوخة السكان، وتأثير الصراع والرياح المناخية المعاكسة. ستشكل هذه العوامل تحدياً للحكومات في اقتصاد القرن الحادي والعشرين التي تسعى إلى توفير التعليم والبنية التحتية لزيادة إنتاجية الطبقة المتوسطة الحضرية المتنامية. ونظراً لكون بعض البلدان تواجه هذه التحديات بينما يفشل البعض الآخر، فمن شبه المؤكد أن التغييرات في الاتجاهات السكانية العالمية ستؤدي إلى زيادة الفجوة في الفرص الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها في السنوات العشرين القادمة، وستجلب المزيد من الضغوط والنزاعات على المهاجرين.

فيما يتعلق بالبيئة، قد يتكثف التأثير المادي لتغير المناخ في العشرين سنة القادمة، لا سيما في ثلاثينيات القرن الحالي. وستترافق مع المزيد من العواصف الشديدة والجفاف والفيضانات وذوبان الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي وارتفاع منسوب مياه البحر ارتفاع درجات الحرارة. وسيقع هذا التأثير بشكل غير متناسب على العالم النامي والمناطق الأكثر فقراً، وسوف يتشابك مع التدهور البيئي، مما يخلق نقاط ضعف جديدة ويؤدي إلى تفاقم المخاطر المحدقة بالازدهار الاقتصادي والغذاء والمياه والصحة وأمن الطاقة. قد تقوم الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص بتوسيع تدابير التكيف والمرونة لإدارة التهديدات القائمة، ولكن من غير المرجح أن يتم توزيع هذه التدابير بالتساوي، مما يترك بعض السكان في الخلف. سيكون هناك المزيد والمزيد من المناقشات حول كيفية وسرعة تحقيق صفر صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الديناميات الناشئة

ستتقاطع هذه القوى الهيكلية، إلى جانب عوامل أخرى، وتتفاعل على مستوى المجتمعات والدول والنظام الدولي، مما يخلق فرصاً وتحديات للمجتمعات والمؤسسات والشركات والحكومات. قد تؤدي هذه التفاعلات أيضاً إلى إثارة النزاعات على جميع المستويات أكثر مما كانت عليه بعد نهاية الحرب الباردة، مما يعكس أيديولوجيات مختلفة ووجهات نظر متناقضة حول الطريقة الأكثر فاعلية لتنظيم المجتمع والاستجابة للتحديات الجديدة.

تزايد الانقسامات والمناقشات داخل المجتمع حول القضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية. لعقود من الزمان، أدى النمو المطرد للازدهار والجوانب الأخرى للتنمية البشرية

إلى تحسين حياة جميع المناطق ورفع توقعات الناس لمستقبل أفضل. ومع استقرار هذه الاتجاهات واقتربها مع التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة، أصبح معظم سكان العالم حذرين من المؤسسات والحكومات التي شعروا أنها غير راغبة أو غير قادرة على تلبية احتياجاتهم. يميل الناس إلى تكوين مجموعات متآلفة ومتشابهة التفكير من أجل بناء المجتمع وتحقيق الأمن، بما في ذلك الهويات العرقية والدينية والثقافية، وكذلك المجموعات التي تتمحور حول المصالح والقضايا، مثل حماية البيئة. أدت الانتماءات الجديدة والمتنوعة إلى جانب بيئة معلومات أكثر عزلة إلى كشف وتفاقم خطوط الصدع داخل الدولة، وتقويض القومية المدنية، وزيادة الاضطرابات.

على مستوى الدولة، قد تواجه العلاقة بين المجتمع والحكومة في جميع المناطق ضغوطاً وتوتراً مستمرين، لأن احتياجات وتوقعات الجمهور تتعارض بشكل متزايد مع ما تستطيع الحكومة وترغب في تقديمه. أصبح الناس في جميع المناطق مجهزين بشكل متزايد بالأدوات والقدرات والدوافع للبحث على تحقيق أهدافهم الاجتماعية والسياسية المفضلة، وطرح المزيد من المطالب على الحكومة لإيجاد حلول. بينما تزداد قوة الشعب وتزايد المطالبات، تواجه الحكومة تحديات جديدة وضغوطاً أكبر من مواردها المحدودة. ينذر اتساع الفجوة بمزيد من الاضطرابات السياسية، وتآكل الديمقراطية، وتوسيع دور مقدمي الحكم البديل. وبمرور الوقت، قد تفتح هذه الديناميات الباب لتغييرات أكبر في الطريقة التي يحكم بها الناس.

في النظام الدولي، لا يمكن وضع أي دولة في موقع المهيمن في جميع المناطق أو المجالات، وسوف تتنافس مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لتشكيل النظام الدولي وتحقيق أهداف أضيقت. وقد تؤدي التغييرات المتسارعة في القوة العسكرية والتركيبية السكانية والنمو الاقتصادي والظروف البيئية والتكنولوجيا، فضلاً عن الاختلافات الشديدة في نماذج الحكم، إلى زيادة حدة المنافسة بين الصين والتحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة. ستتنافس القوى المتعارضة على تشكيل المعايير والقواعد والمؤسسات الدولية، بينما قد تمارس القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية مزيداً من النفوذ وتلعب دوراً رائداً في القضايا التي لم تهتم بها القوى الكبرى. قد تخلق هذه التفاعلات شديدة التنوع بيئة جيوسياسية أكثر عرضة للصراع والاضطراب، وتقوض التعددية العالمية، وتوسع عدم التوافق بين التحديات العابرة للحدود والترتيبات المؤسسية للتعامل مع هذه التحديات.

سيناريوهات متعددة لعام 2040

ستحدد استجابة البشر لهذه الدوافع الأساسية والديناميات الناشئة تطور العالم في العقدين المقبلين. من بين العديد من العوامل غير المؤكدة في المستقبل، ناقشنا ثلاث أسئلة رئيسية حول ظروف مناطق ودول معينة، بالإضافة إلى الخيارات السياسية للشعوب والقادة، والتي ستشكل البيئة العالمية. بناءً على هذه الأسئلة، قمنا ببناء خمسة سيناريوهات لعوالم بديلة في عام 2040.

- ما مدى خطورة التحدي العالمي الذي يلوح في الأفق؟
- كيف تشارك الجهات الحكومية وغير الحكومية في هذا العالم، بما في ذلك كثافة ونوع المشاركة؟
- أخيراً ما هي أولويات الدول بالنسبة للمستقبل؟

العالم في سيناريو «نهضة الديمقراطيات» في خضم إحياء لأنظمة الديمقراطية المنفتحة بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها. يعمل التقدم التكنولوجي السريع الذي سهلته الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة والمجتمعات الديمقراطية الأخرى على تغيير الاقتصاد العالمي، وزيادة الدخل، وتحسين نوعية حياة الملايين من الناس حول العالم. وستتيح الموجة المتصاعدة من النمو الاقتصادي والإنجازات التكنولوجية للشعوب إمكانية الاستجابة للتحديات العالمية، وتخفيف الانقسامات الاجتماعية، واستعادة ثقة الجمهور في المؤسسات الديمقراطية. في المقابل، ستؤدي سنوات من الهيمنة والرقابة المجتمعية المتزايدة في الصين وروسيا على إلى خنق الابتكار، حيث يلجأ كبار العلماء ورجال الأعمال إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

في سيناريو «عالم بلا هدف»، يكون النظام الدولي تائه وفوضوي ومضطرب، نتيجة لتجاهل القوانين والمؤسسات الدولية إلى حد كبير من قبل الصين والدول الكبرى الأخرى، والقوى الإقليمية، والجهات الفاعلة غير الحكومية. تعاني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من تباطؤ النمو الاقتصادي، واتساع الانقسامات الاجتماعية، والشلل السياسي. وتستغل الصين متاعب الغرب لتوسيع نفوذها الدولي، خاصة في آسيا، لكن بكين تفتقر إلى الإرادة والقوة العسكرية لتولي القيادة العالمية، مما يخلف العديد من التحديات العالمية، مثل تغير المناخ وعدم الاستقرار في البلدان النامية، دون حل.

في سيناريو «التعايش التنافسي»، تعطي الولايات المتحدة والصين النمو الاقتصادي الأولية وتستعيدان العلاقات التجارية القوية، لكن هذا الترابط الاقتصادي يتزامن مع التنافس على النفوذ السياسي، ونموذج الحكم، والهيمنة التكنولوجية، والتفوق الاستراتيجي. إن مخاطر نشوب حروب واسعة النطاق منخفضة للغاية، وقد أتاح التعاون الدولي والابتكار التكنولوجي السيطرة على المشكلات العالمية للاقتصادات المتقدمة على المدى القصير، ولكن التحديات المناخية طويلة الأجل لا تزال قائمة.

في سيناريو «الجزيرة المنعزلة»، ينقسم العالم إلى عدة مجموعات اقتصادية وأمنية ذات أحجام وقوى مختلفة، تتمحور حول الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والعديد من القوى الإقليمية، تركز هذه المجموعات على الاكتفاء الذاتي والمرونة والدفاع. تتدفق المعلومات في الجيوب المنعزلة إلكترونياً، ويتم إعادة توجيه سلاسل التوريد، وتعطل التجارة الدولية. والبلدان النامية الضعيفة عالقة في المنتصف، وبعض الدول على وشك الإفلاس. القضايا العالمية، وخاصة قضايا تغير المناخ، يتم تناولها على عجل، إذا تم تناولها على الإطلاق.

في إطار سيناريو «المأساة وحشد القوى»، يقوم تحالف عالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي والصين، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعاد تنشيطها، بإجراء تغييرات بعيدة المدى تهدف إلى معالجة تغير المناخ ونضوب الموارد والفقير بعد كارثة غذائية عالمية نتيجة لأحداث مناخية وتدهور بيئي. تتجه البلدان الأكثر ثراءً إلى مساعدة البلدان الفقيرة في إدارة الأزمات، ثم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال برامج المساعدة المكثفة ونقل تقنيات الطاقة المتقدمة، مدركين لمدى سرعة عبور هذه التحديات العالمية للحدود.

عامل (كوفيد - 19): اتساع دائرة عدم اليقين

ظهر وباء (كوفيد - 19) على نطاق عالمي في عام 2020 وتسبب في أضرار جسيمة في جميع أنحاء العالم، فقد أدى إلى وفاة أكثر من 2.5 مليون شخص بداية عام 2021، ودمر عائلات ومجتمعات، واضطرت الديناميات الاقتصادية والسياسية بين الدول. تنبأت تقارير الاتجاهات العالمية السابقة بإمكانية ظهور أمراض جديدة وبل تصورت سيناريوهات الجائحة، لكننا افتقرنا إلى فهم شامل لعمق واتساع إمكاناتها التدميرية. لقد أدى وباء (كوفيد - 19) إلى زعزعة الافتراضات القائمة منذ فترة طويلة حول المرونة والقدرة على التكيف، وخلق شكوكاً جديدة حول الاقتصاد والحوكمة والجغرافيا السياسية والتكنولوجيا.

لفهم وتقييم تأثير هذه الأزمة، قمنا بمراجعة ومناقشة نطاق واسع من افتراضاتنا وتقييماتنا المتعلقة بالاتجاهات العالمية الرئيسية. وطرحنا سلسلة من الأسئلة. ما هي الاتجاهات الحالية التي ستستمر، وما هي الاتجاهات التي ستتسارع أو تتباطأ بسبب هذه الجائحة، وفي أي المجالات قد نشهد تغيرات جوهرية ومنتظمة؟ هل الاضطرابات مؤقتة أم أن الجائحة ستطلق العنان لقوة جديدة لتشكيل المستقبل؟ قد يكون لوباء (كوفيد - 19)، بشكل مشابه للهجوم الإرهابي في 11 سبتمبر 2001، بعض التغييرات التي سنشعر بها في السنوات القليلة القادمة وستغير الطريقة التي نعيش بها ونعمل ونحكم محلياً ودولياً. ومع ذلك، فإن حجم هذه التغييرات هي موضع تساؤل.

تسارع وشحذ بعض الاتجاهات

يبدو أن الجائحة وتدابير الاستجابة الوطنية المقابلة لها تعمل على شحذ وتسريع الاتجاهات التي بدأت قبل تفشي المرض. أدى فيروس (كوفيد - 19) إلى تفاقم مشاكل الصحة والرعاية الصحية العالمية، وكشف عن الانقسامات الاجتماعية وفي بعض الحالات وسعها، وسلط الضوء على الاختلافات الهائلة في فرص الرعاية الصحية والبنية التحتية، وعرقل الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض الأخرى. سلطت الجائحة الضوء أيضاً على نقاط الضعف

في التنسيق الدولي بما يتعلق بالأزمات الصحية، فضلاً عن عدم التوافق بين المؤسسات القائمة ومستويات التمويل من جهة والتحديات الصحية المستقبلية من جهة أخرى.

تحفيز بعض الاتجاهات الاقتصادية. أدت إجراءات الحظر والحجر الصحي وإغلاق الحدود الدولية إلى تحفيز بعض الاتجاهات الاقتصادية الموجودة مسبقاً، بما في ذلك تنويع سلاسل التوريد العالمية، وزيادة الديون الوطنية، وزيادة التدخل الحكومي في الاقتصاد. قد تحتفظ طبيعة العولمة من الآن فصاعداً ببعض التغييرات الناجمة عن هذه الأزمة، وستحد الديون، وخاصة ديون الاقتصادات النامية، من القدرات الوطنية لسنوات عديدة.

تعزيز النزعة القومية والاستقطاب. القومية والاستقطاب آخذان في الازدياد في العديد من البلدان، وخاصة القومية الإقصائية. أسهمت جهود احتواء الفيروس وإدارته في تعزيز النزعات القومية على المستوى العالمي، حيث اتجهت بعض البلدان نحو الداخل لحماية مواطنيها، ملقية باللوم في بعض الأحيان على الفئات المهمشة. وغدت الاستجابة للوباء التحزب والاستقطاب في العديد من البلدان، حيث تتجادل المجموعات حول أفضل طريقة للاستجابة وفي البحث عن كبش فداء لإلقاء اللوم عليه في انتشار الفيروس والاستجابة البطيئة.

تعميق عدم المساواة. إن التأثير الاقتصادي غير المتناسب لـ (كوفيد - 19) على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض يجعلهم يتخلفون عن الركب. وفي النهاية عندما تتم السيطرة على (كوفيد - 19)، قد تواجه العديد من العائلات مزيداً من الانتكاسات، لا سيما أولئك الذين يعملون في قطاع الخدمات أو القطاعات غير الرسمية، أو أولئك الذين يغادرون سوق العمل لتوفير الرعاية للمُعاليين - وخاصة النساء. لقد كشفت الجائحة عن الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها، بينما حفز الجهود لتحسين الوصول إلى الإنترنت.

استنزاف الحكم. تستنزف الجائحة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات ويسهم في إضعاف الثقة، الضعيفة أصلاً، في المؤسسات في البلدان التي لم تستجب بشكل فعال للوباء. وتؤدي الجائحة إلى تفاقم بيئة المعلومات الفوضوية والاستقطابية وتقويض ثقة الجمهور في السلطات الصحية، لا سيما في مجتمع مفتوح. كما تستخدم الأنظمة غير الليبرالية في بعض البلدان الأوبئة كذريعة لقمع المعارضة وتقييد الحريات المدنية بشكل أكثر شدة، وقد تستمر هذه الظروف لفترة أطول من مدة بقاء المرض.

تسليط الضوء على فشل التعاون الدولي. كشف وباء (كوفيد - 19) عن نقاط الضعف

والانقسامات السياسية للوكالات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) والأمم المتحدة، وطرح شكوكاً حول قدرة ورغبة الدول في التعاون متعدد الأطراف للتعامل مع التحديات المشتركة بخلاف الأمراض المعدية، وخاصة التغيرات المناخية. تقف منظمة الصحة العالمية، التي واجهت صعوبات تمويلية كبيرة ومقاومة لأنظمة الرصد الإلزامي، أمام أسوأ صدماتها في العقد الماضي. ومع ذلك، قد تؤدي هذه الأزمة في النهاية إلى إصلاحات أعمق من قبل الجهات الفاعلة، وتوحيد جمع البيانات ومشاركتها، وإنشاء شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص.

تعزيز دور الجهات الفاعلة غير الحكومية. لعبت الجهات الفاعلة غير الحكومية، من مؤسسة جيتس إلى الشركات الخاصة، دوراً محورياً في أبحاث اللقاحات أو تعديل المعدات لإنتاج الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية بكميات كبيرة. في الأزمات الصحية المستقبلية، ستكتمل الشبكات غير الحكومية الإجراءات الوطنية والدولية، بما في ذلك الإنذار المبكر والعلاج وتعزيز مشاركة البيانات وتطوير اللقاحات.

بينما يتباطأ الآخرون أو يتراجعون

يسهم (كوفيد - 19) في إبطاء وربما تراجع بعض الاتجاهات طويلة الأمد في التنمية البشرية، وخاصة الحد من الفقر والمرض، وتضييق فجوة عدم المساواة بين الجنسين. قد تكون الانتكاسة الأكثر ديمومة هي الحد من الفقر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، يليها فقدان المساواة بين الجنسين. قد تستهلك الموارد المخصصة لمكافحة (كوفيد - 19) والقيود الاجتماعية الموارد المالية والمادية والبشرية الرئيسية، وبالتالي قد تطيح بالتقدم في مكافحة الملاريا والحصبة وشلل الأطفال والأمراض المعدية الأخرى الذي تحقق على مدى سنوات. قد توحّد حالة طوارئ الناجمة عن (كوفيد - 19) المناطق بطرق لم تكن متوفرة في الأزمات السابقة.

على الرغم من أن الدول الأوروبية فرضت قيوداً على حركة المرور عبر الحدود وتصدير الإمدادات الطبية المهمة في بداية الأزمة، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد توحّد حول خطة إنقاذ اقتصادية وإجراءات طارئة أخرى يمكن أن تدعم تطوير مشاريع التكامل الأوروبية. قد يتسبب (كوفيد - 19) أيضاً في تحول الميزانيات الوطنية نحو الاستجابة للأوبئة والتعافي الاقتصادي. وتحويل الأموال من نفقات الدفاع، والمساعدات الخارجية، وبرامج البنية التحتية في بعض البلدان، على المدى القريب على الأقل.

الكثير من الأسئلة والقليل من الإجابات

تذكرنا التأثيرات غير المتوقعة لوباء (كوفيد - 19) بمدى غموض المستقبل - سواء كان قريباً أو بعيداً. وبصفتنا باحثين ومحللين، يجب أن نظل يقظين دائماً، ونطرح أسئلة أفضل، وغالباً ما نتحدى افتراضاتنا، ونتحقق من تحيزاتنا، ونبحث عن أقل إشارة على التغيير. نحن بحاجة إلى توقع ما لم يمكن توقعه وتطبيق الدروس المستفادة من هذه الجائحة في عملنا المستقبلي.

القوى الهيكلية

ضبط المعايير



ستشكل التنمية السكانية والبيئية والاقتصادية والتكنولوجية الخطوط العريضة للعالم الذي نعيش فيه في العقود القادمة. ستوفر هذه القوى الهيكلية - سواء بشكل فردي أو جماعي - للأفراد والمجتمعات والحكومات في كل منطقة مزايا وفرصاً جديدة لتحسين طرق عيشنا وعملنا وازدهارنا. بالإضافة إلى ذلك، فإن تسارع وتشابك هذه الاتجاهات يؤدي إلى ظهور تحديات جديدة أو أكثر حدة، مما يحد من قدرة المجتمعات والحكومات على التكيف.

بعد عقود من الإنجازات الاستثنائية في مجال التنمية البشرية، قد تحاول العديد من البلدان البناء على هذه النجاحات، أو حتى الحفاظ عليها، نظراً لصعوبة تجاوز الأساسيات في التعليم والرعاية الطبية، خاصة في حالة تزايد عدد السكان وتقلص الموارد. بالإضافة إلى ذلك، سيظل التأثير المادي لظواهر الطقس الأكثر تطرفاً، ودرجات الحرارة المرتفعة، وتغير أنماط هطول الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر جميع البلدان، لكن الضرر الذي يلحق بالعالم النامي والمناطق الفقيرة سيكون كبيراً بما لا يقارن. خلال هذه الفترة، من المرجح أن تزداد

وتيرة التطورات التكنولوجية ومدى انتشارها وتتسارع وتحول وتحسن مجموعة من الخبرات والقدرات البشرية كل هذا يترافق مع خلق توترات واضطرابات جديدة داخل المجتمعات والصناعات والدول وفيما بينها. في السنوات العشرين المقبلة، قد تعيد بعض الاتجاهات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك ارتفاع الديون السيادية، واضطرابات سوق العمل الجديدة، وبيئة تجارية أكثر تعقيداً وتجزئة، وظهور الشركات القوية، صياغة الوضع داخل البلدان وفيما بينها.

قد يكون لهذه الدوافع الهيكلية تبعات لا يمكن التنبؤ بها، وقد تتيح لبعض البلدان للارتقاء إلى مستوى هذه التحديات وصولاً لتحقيق الرخاء، في حين أن بلدان أخرى ستعاني نتيجة التقاء اتجاهات غير مواتية. من شبه المؤكد أن التغييرات في الاتجاهات السكانية العالمية ستؤدي إلى ترسيخ التفاوت في الفرص الاقتصادية والسياسية داخل البلدان وفيما بينها، وتستنزف الحكم، وتساهم في زيادة ضغط الهجرة العالمية في السنوات العشرين المقبلة - هذا الضغط سيزيد من الاحتكاك بين دول. سيشهد التنافس بين الجهات الحكومية وغير الحكومية للهيمنة في مجالات العلم والتكنولوجيا، الأمر الذي قد يحمل مخاطر وآثار على القطاعات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والأمن المجتمعي على نطاق عالمي. قد تجد العديد من الحكومات أن مرونتها قد تضاءلت لأنه يتعين عليها التعامل مع أعباء ديون أكبر، وقوانين تجارية متنوعة، وتأثير مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. في الوقت نفسه، يبدو أن الاقتصادات الآسيوية مستعدة لمواصلة نموها لعقود، على الأقل حتى عام 2030، وتأمل في استخدام اقتصاداتها وحجم سكانها للتأثير على المؤسسات والقوانين الدولية.

القوى الهيكلية

التركيبة السكانية والتنمية البشرية

الحقائق الرئيسية

- أدى التباطؤ في النمو السكاني والارتفاع في متوسط العمر العالمي إلى توفير فرص اقتصادية محتملة لبعض الاقتصادات النامية، لكن التنامي السريع لمعدلات الشيخوخة والانكماش السكاني في بعض الاقتصادات المتقدمة والصين ستشكل ضغطاً على النمو الاقتصادي.
- ستشكل البلدان الفقيرة نسبياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا مجمل النمو السكاني العالمي تقريباً خلال العقدين القادمين، التي ستترافق مع التحول السريع إلى الحياة الحضرية، الأمر الذي قد يفوق قدرتها على توفير البنية التحتية وأنظمة التعليم، الضرورية للاستفادة بشكل كامل من إمكانات النمو الاقتصادي.
- قد تؤدي التغيرات السكانية والحوافز الاقتصادية خلال العقدين القادمين إلى زيادة الضغط على الهجرة من البلدان النامية، وخاصة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى البلدان المتقدمة التي بدأت تعاني من الشيخوخة، كما ستؤدي الصراعات والاضطرابات المناخية إلى تفاقم اتجاهات الهجرة الأوسع نطاقاً.
- ستؤدي اتجاهات السكان والتنمية البشرية هذه إلى الضغط على الحكومات لزيادة الاستثمار العام والسيطرة على الهجرة، وقد تساهم في عدم الاستقرار في بعض البلدان، وتعزز صعود آسيا، وتجعل أجندة مؤسسات التنمية الدولية المتوترة بالفعل أكثر توتراً.



مع استمرار انخفاض معدلات المواليد وارتفاع متوسط العمر، ستصل معظم الاقتصادات المتقدمة والعديد من الاقتصادات الناشئة إلى ذروتها السكانية لتبدأ في الانكماش بحلول عام 2040.

تباطؤ النمو السكاني وارتفاع معدل الشيخوخة بين السكان

سيستمر عدد سكان العالم في الزيادة، في السنوات العشرين القادمة، بزيادة تقارب 1.4 مليار شخص سنوياً، ويُقدر أن يصل إلى 9.2 مليار شخص بحلول عام 2040، ولكن النمو السكاني في جميع المناطق سيتباطأ. وسينخفض النمو السكاني في معظم أنحاء آسيا بسرعة، وبعد عام 2040، سيبدأ عدد السكان في الانكماش. على الرغم من تباطؤ النمو السكاني في الهند، إلا أنها ستسبق الصين حوالي عام 2027 لتصبح الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم. مع استمرار انخفاض معدلات المواليد وارتفاع متوسط العمر، ستصل معظم الاقتصادات المتقدمة

والعديد من الاقتصادات الناشئة إلى ذروتها السكانية لتبدأ في الانكماش بحلول عام 2040، وسيشمل ذلك الصين واليابان وروسيا والعديد من الدول الأوروبية. في المقابل، ستشكل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ثلثي النمو السكاني العالمي، وتستعد لمضاعفة عدد سكانها الحالي بحلول عام 2050، مما يشير إلى أن البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية ستواجه تحديات هائلة.

الشيخوخة: الفرص والأعباء

سيؤدي انخفاض عدد الأطفال المولودين لكل امرأة وزيادة عمر سكان العالم إلى زيادة متوسط العمر المتوقع من حوالي 31 عاماً في عام 2020 إلى 35 عاماً في عام 2040. يمكن أن يؤدي انخفاض معدلات المواليد وشيخوخة السكان في البلدان المتوسطة الدخل، إلى تمهيد الطريق أمام تطوير التنمية البشرية من خلال زيادة نسبة البالغين في سن العمل بين السكان، وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة، وزيادة الاستقرار

الاجتماعي المرتبط بشيخوخة السكان. ومع ذلك، فإن التغييرات في الهيكل العمري ستشكل تحديات لبعض الحكومات، بما في ذلك بعض البلدان النامية التي تشيخ قبل أن تصل إلى مستويات أعلى من الدخل، مثل الصين وأوروبا الشرقية، والبلدان الفقيرة حيث يتزايد أعداد فئة الشباب التي ستكافح لبناء بنية تحتية كافية.

السكان في سن الشيخوخة

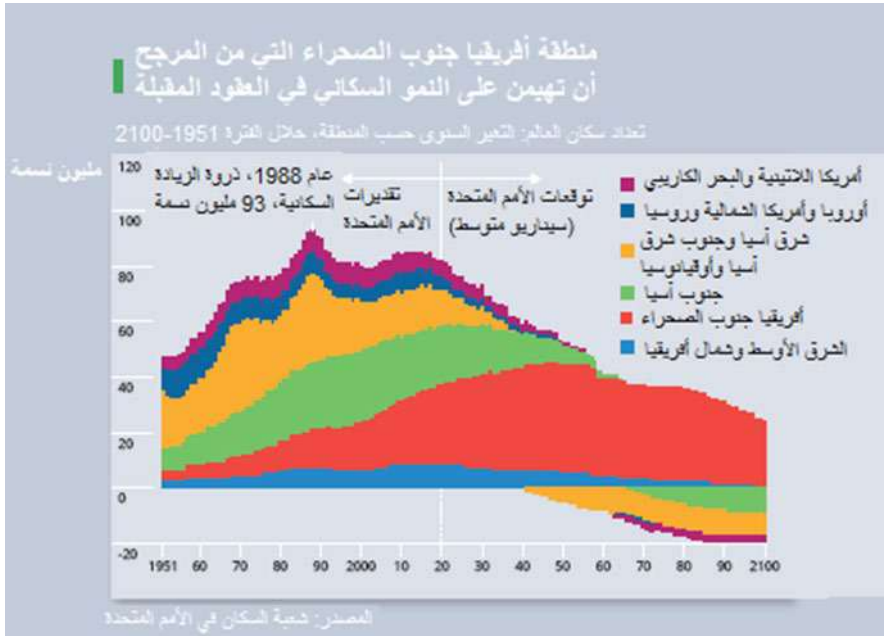
سيؤدي ارتفاع نسبة الإعالة لكبار السن - نسبة عدد السكان بأعمار 65 عاماً فأكثر مقارنةً بعدد السكان في سن العمل - إلى الضغط على النمو حتى مع وجود استراتيجيات تكيفية مثل الأتمتة وزيادة الهجرة. وفي العديد من البلدان ذات نسبة الشيخوخة المرتفعة، بما في ذلك بعض الاقتصادات المتقدمة، قد يقترب الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً من 25% من إجمالي السكان بحلول عام 2040، مقارنةً بنسبة 15% فقط في عام 2010. قد تصل اليابان وكوريا الجنوبية إلى متوسط العمر 53 عاماً أو أكثر في عام 2040، وهو أعلى من 48 عاماً و44 عاماً على التوالي. أوروبا ليست بعيدة عن الركب، فمن المتوقع أن يكون متوسط العمر 47 عاماً، بينما قد يتقدم العمر في اليونان وإيطاليا وإسبانيا بشكل أسرع. قد تتباطأ الإنتاجية في هذه البلدان أكثر في العقود القادمة، لأن العمال الأكبر سناً يظهرون مستوى

إنتاجية أقل عموماً، وسيتم تحويل حصة أكبر من الدخل القومي إلى معاشات التقاعد والرعاية الصحية لكبار السن.

السكان في سن العمل

من المرجح أن تحظى البلدان التي تتمتع بعدد كبير من السكان في سن العمل وعدد قليل نسبياً من المعالين الصغار والكبار بالمزيد من المدخرات الأسرية التي يمكن أن تستثمر بشكل مباشر في التنمية البشرية. ستتاح لدول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العشرين عاماً القادمة، فرصة توفر نسبة مرتفعة من السكان ممن هم في سن العمل مقارنة بمن هم دون سن العمل والمُعالين المحالين على التقاعد. سيصل 68% من سكان جنوب آسيا إلى سن العمل في عام 2040، ارتفاعاً من 66% في عام 2020. قد تستفيد أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضاً من ذروة نسبة السكان في سن العمل التي تتجاوز 65% في العشرين عاماً القادمة. إلا أن فرص النمو الاقتصادي المحتملة هذه لن تظهر إلا عندما يتم تدريب هؤلاء العمال بشكل كافٍ ويتمكنون من إيجاد وظائف. تشير التحديات المستمرة في جنوب آسيا في خلق فرص العمل واعتماد التكنولوجيا والتدريب على المهارات إلى أنه سيكون من الصعب الاستفادة الكاملة من القوة العاملة المحتملة.

السكان صغار السن. ستواجه معظم البلدان التي عدد كبير من سكانها هم من صغار السن في العقدين المقبلين، التحدي المتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، لا سيما في ضوء الاضطرابات الاجتماعية المرتبطة عادةً بتضخم السكاني لصغار السن. قد يرتفع متوسط العمر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل طفيف فقط إلى 22 عاماً بحلول عام 2040، والذي لا يزال أقل بكثير من العتبة العمرية المتوسطة البالغة 30 عاماً والتي ترتبط عادةً بمستويات أعلى من التنمية البشرية. وفي عام 2040، سيكون أكثر من ثلث السكان في أفريقيا جنوب الصحراء أصغر من 15 عاماً، بينما سيكون 14% فقط من السكان في شرق آسيا أصغر من 15 عاماً. البلدان الأخرى المكتظة بالسكان التي من المرجح أن تظل أقل من متوسط العتبة العمرية في عام 2040 هي أفغانستان ومصر وباكستان.

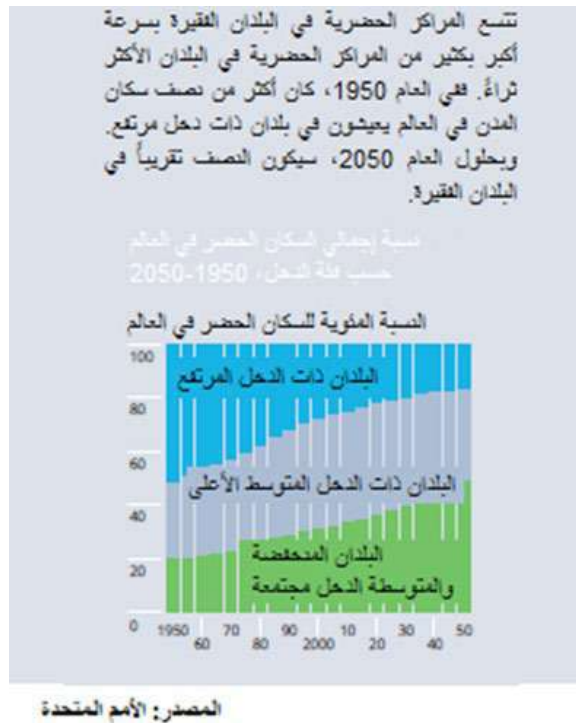


التحضر يغير الاحتياجات الإنمائية

سيحدد نجاح المدن أو فشلها في السنوات العشرين القادمة فرص ونوعية الحياة لعدد متزايد من السكان في العالم. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة سكان الحضر من 56% في عام 2020 إلى ما يقرب من الثلثين في عام 2040. وسيكون معظم هذا النمو في البلدان النامية. إن معدل نمو المدن الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة على الصعيد العالمي هو ضعف معدل نمو إجمالي السكان. ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة (UN) فبحلول عام 2035، سيعيش ما يقرب من 30% من سكان العالم في مثل هذه المدن الكبرى. بعد أن 20% في عام 2020. وسيكون البعض من أقل البلدان نمواً في العالم هم أصحاب أسرع معدل نمو سكاني حضري في العالم. فوفقاً لتوقعات شعبة السكان بالأمم المتحدة، بحلول عام 2040، قد يرتفع عدد سكان الحضر في البلدان الفقيرة بمقدار مليار إلى أكثر من 2.5 مليار. وستشكل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا ما يقرب من نصف وثلث النمو الحضري في البلدان الفقيرة، على التوالي.

كان التحضر عبر التاريخ محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، حيث أن العمال ينتقلون إلى

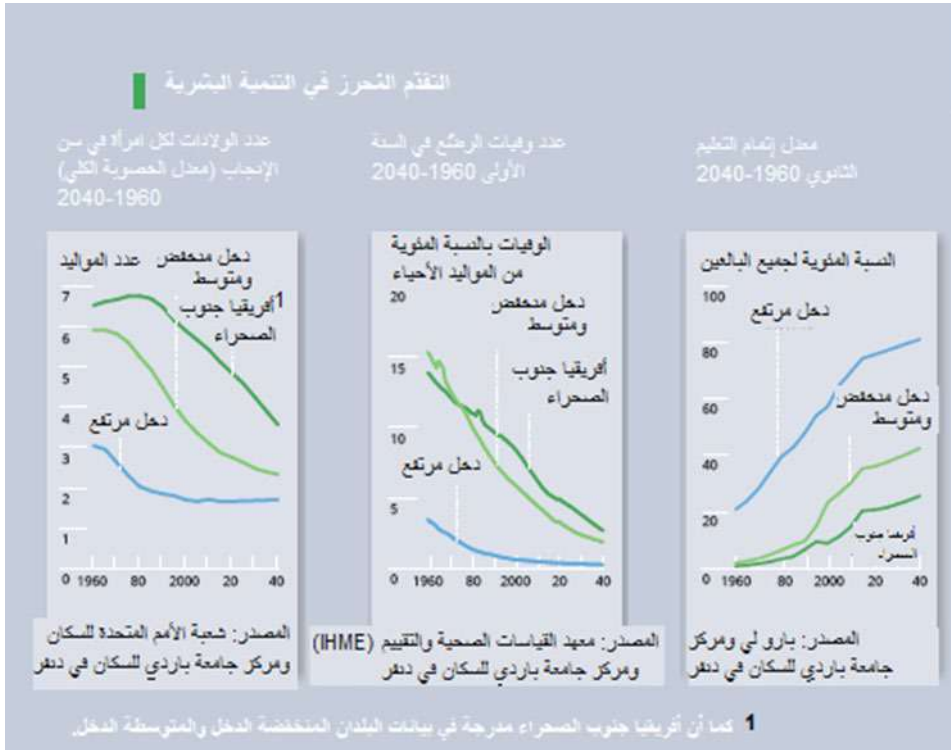
أعمال أكثر إنتاجية في المدن، وتستفيد الأسر الحضرية من فرص تعليم وبنية تحتية أفضل. ومع ذلك، فمن المرجح أن تشهد البلدان الفقيرة ذات معدلات التحضر السريع عوائد أقل من هذه الدورة المثمرة للتنمية. ستواجه العديد من الحكومات في البلدان النامية - وحتى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية - تحدي تمويل وسائل النقل الضرورية في المدن والخدمات العامة والبنية التحتية التعليمية. وثقت دراسة أجراها البنك الدولي عام 2017 كيف أن المناطق الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء تقع في كثير من الأحيان في براثن الفقر، حيث تؤدي ضعف مهارات العمال وشبكات النقل السيئة إلى زيادة التكاليف وانخفاض دخل العمال. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل المواليد في مدن إفريقيا جنوب الصحراء أعلى من مثيله في المناطق النامية الأخرى. وبمرور الوقت، قد يزداد عرض العمالة في المناطق الحضرية بشكل أسرع من خلق فرص عمل جديدة، مما سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.



وستواجه هذه البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى مخاطر أكبر تتمثل في انعدام الأمن الغذائي في فترة الانتقال نحو المدن. إن الإنتاج الحالي لهذه الدول من الغذاء للفرد الواحد هو فقط ثلث إنتاج البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى

والبلدان المرتفعة الدخل، مما يجعل العديد من البلدان تعتمد على الواردات. كما أن أنظمة توزيع الغذاء في هذه البلدان هي عرضة لضغوط أكبر ومقاومة أقل للصدمات مثل الجفاف أو الفيضانات، كما تفتقر الأسر الحضرية إلى فرص الزراعة التي تمنحها الاكتفاء الذاتي.

قد يكون للأحداث البيئية تأثير أكبر على البشر في المناطق المتحضرة حديثاً، حيث توجد مناطق مكتظة بالسكان على طول السواحل وغيرها من المناطق المعرضة للخطر، تفتقر إلى البنية التحتية الوقائية - والأهم من ذلك، المساكن المقاومة للفيضانات والعواصف. وفقاً لإحصاءات قاعدة بيانات الطوارئ، واجهت المدن المتوسطة الدخل في شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا والمناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض في شرق وجنوب إفريقيا أكبر عدد من الكوارث بالنسبة للفرد.



تحديات التنمية البشرية المصاحبة

ستسعى العديد من البلدان للبناء على أو حتى الحفاظ على عقود من التحسينات الهامة في مجالات التعليم والصحة والحد من الفقر. خلال السنوات العشرين الماضية، تم انتشار ما لا يقل عن 1.2 مليار شخص من براثن الفقر - أي أن دخلهم تجاوز 3.20 دولاراً في اليوم، وهو ما يعادل متوسط خط الفقر في البلدان منخفضة الدخل. إضافة إلى ذلك، وصل ما يقرب من 1.5 مليار دولار إلى مستوى دخل الطبقة المتوسطة الذي لا يقل عن 10 دولارات في اليوم من خلال دورة مثمرة من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في جميع المناطق. لقد أدت التحسن الجوهرية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والمساواة بين الجنسين إلى ارتفاع دخل الفرد، وبالتالي، زيادة القدرة المالية للأسر والحكومات لتمويل المزيد من التحسينات، لا سيما في البلدان الأقل نمواً.

ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون التقدم المستمر في بعض البلدان أكثر صعوبة خلال العقدين المقبلين، لا سيما في ضوء احتمال تباطؤ وانعدام التكافؤ في النمو الاقتصادي. تتطلب العديد من المستويات التالية للتنمية البشرية، بما في ذلك التعليم الثانوي والعالي والتدريب على المهارات الرقمية، والبنية التحتية الحضرية المترابطة والفعالة، والفرص المحسنة للنساء ومجموعات الأقليات، التغلب على العوائق الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار السياسي، وزيادة الاستثمار الحكومي أو الخاص في الخدمات العامة. في كثير من بلدان العالم النامي، ركزت المكتسبات الأولية في مجال التنمية البشرية على نقل الناس من زراعة الكفاف إلى وظائف بأجر وإحراز تقدم جوهري في الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. وقد تم بالفعل في البلدان المتوسطة الدخل، تحقيق هذه الأهداف السهلة - معدل وفيات الرضع، على سبيل المثال، هو في الحد الأدنى ويتلقى كل شخص تقريباً التعليم الابتدائي - ولكن هناك تحديات جديدة معقدة آخذة في الظهور، مثل التلوث والأمراض غير السارية. بالنظر إلى التوسع السريع للأسر ذات الدخل المتوسط خلال العقدين الماضيين، قد تكافح الحكومات لتلبية احتياجات وتوقعات طبقة وسطى عالمية أكثر تمدناً واتصالاً وانتشاراً.

تقدّم المرأة

شهد العالم في العقود الأخيرة، تقدماً ملحوظاً في مجال صحة المرأة وتعليمها الأساسيين للمرأة، كما تم توسيع حقوقها القانونية في كثير من البلدان. بحلول عام 2020، انخفضت

معدل الخصوبة في معظم الاقتصادات النامية إلى أقل من 3 أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب، وازداد سن الولادة الأولى، مما يزيد من فرص التعليم والخروج إلى العمل. تظل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكبر استثناء لهذا المؤشر: فقد انخفض معدل المواليد في السنوات الأخيرة، لكن متوسط معدل المواليد في عام 2020 لا يزال 4.9 وقد يظل مرتفعاً. في السنوات العشرين الماضية، انخفض معدل وفيات الأمهات بأكثر من الثلث، وكان جنوب آسيا هو المسؤول عن معظم هذا التحسن. وفي حين أن معظم الاقتصادات النامية قد قلصت بسرعة الفجوة في مستوى تعليم الفتيات، فإن متوسط عدد سنوات تعليم الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يزال 81 في المائة فقط من معدل تعليم الفتيان، ومن غير المرجح أن تضيق الفجوة بين المنطقة وبقية العالم النامي في السنوات العشرين المقبلة.

يتجلى التفاوت الأكبر في المساواة بين الجنسين عموماً في الأسرة ومكان العمل والرعاية الصحية في المجتمعات الأبوية في جنوب آسيا والبلدان العربية، ومن المرجح أن يستمر هذا القصور على مدى السنوات العشرين المقبلة. وعلى الرغم من أن المرأة هي المنتج الرئيسي للأغذية في العالم، فإن حقوقها في ملكية الأراضي محدودة أو غير متاحة في أجزاء كثيرة من العالم. تكرر قوانين الأسرة في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبعية المرأة للرجل، بغض النظر عن مستوى التعليم. ووفقاً لمراجعة أجرتها الأمم المتحدة في عام 2020، شغلت النساء نسبة 25 بالمائة فقط من المقاعد في الهيئات التشريعية الوطنية في عام 2020 - على الرغم من أن هذه النسبة هي ضعف المستوى في عام 2000 - كما شغلن ربع المناصب الإدارية للشركات، وشكلن أقل من عُشر الرؤساء التنفيذيين الشركات الكبرى.

تحسين بقاء الأطفال ورعايتهم

شهد العقدان الماضيان في العديد من البلدان تقدماً سريعاً في الحد من سوء التغذية ووفيات الرضع، والذي يرجع في الغالب إلى الانخفاض في الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها، هناك مجال ضئيل لمزيد من التحسينات الكبيرة على هذه الجبهة. إلا أن التقدم سيكون بطيئاً بشكل خاص في المناطق التي يتصاعد فيها الصراع والأزمات. في الستينيات، توفي 13 في المائة من الأطفال الرضع في السنة الأولى من حياتهم في جميع أنحاء العالم النامي، اليوم يبلغ متوسطها أكثر من 3 في المائة بقليل في العالم النامي. المنطقة التي تواجه

أكبر التحديات المستمرة هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يموت 5 في المائة من الأطفال خلال السنة الأولى، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى استمرار ارتفاع معدلات الفقر والأمراض المعدية.

زيادة فرص التعليم

يعتبر التحصيل التعليمي دافعاً قوياً وإن كان بطيء التأثير للتنمية البشرية، وتسهم زيادة فرص التعليم في المكاسب المتوقعة طويلة المدى. حيث ستصل نسبة البالغين الذين يكملون التعليم الابتدائي على المستوى العالمي إلى 81% في عام 2020، مما يعكس النمو السريع لمعظم المناطق وفئات الدخل منذ الستينيات. ويختلف هذا المستوى باختلاف البلدان النامية، ففي البلدان النامية في أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، يصل مستوى التعليم إلى 92% من إجمالي عدد البالغين، بينما يصل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 60% فقط.

ومع ذلك فإن زيادة فرص التعليم الثانوي قد تواجه المزيد من الصعوبات في البلدان النامية نتيجة التكلفة المرتفعة نسبياً وارتفاع نسبة التسرب حيث يفضل بعض الطلاب الانخراط في العمل بدلاً من متابعة تعليمهم، كما تسهم العوامل الثقافية مثل الزواج المبكر في حرمان النساء من فرص تلقي التعليم الرسمي. تاريخياً، فقد شكل تلقي غالبية القوى العاملة للتعليم الثانوي القوة الدافعة وراء الوصول إلى حالة الدخل المتوسط الأعلى في جميع البلدان. كما حققت البلدان النامية في أوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية هذه العتبة حالياً، إلا أن ربع القوى العاملة في جنوب الصحراء الكبرى فقط يحصلون على تعليم ثانوي. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن تحقق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذه العتبة في السنوات العشرين المقبلة، وذلك لكون كافة استثمارات المؤسسات الحكومية والدينية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص تسعى لمواكبة النمو السكاني. كما أن هذا السعي الذي سيؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي، حيث أن العمال، وخاصة أولئك الذين يختارون دخول سوق العمل في وقت مبكر بدلا من التعليم، سوف يفتقرون إلى المهارات اللازمة للعمل في وظائف ذات أجور عالية. وتحقق جنوب آسيا تقدماً أفضل في هذا المجال من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن المرجح أن تصل إلى عتبة التنمية الحاسمة للتعليم الثانوي بحلول عام 2040.

التحديات المستقبلية في مجال الصحة العالمية

في العقود القليلة الماضية، أدى التقدم في مجال الرعاية الطبية الأساسية، مثل توافر الأدوية واللقاحات على نطاق واسع وتحسين الإجراءات الطبية، إلى تقليل الأمراض وتحسين الصحة العامة وإطالة أعمار أعداد كبيرة من البشر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، قد تستمر بعض التحديات الصحية وتزداد في السنوات العشرين القادمة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى النمو السكاني والتوسع الحضري ومقاومة المضادات الحيوية.

إعاقَة التقدّم في مكافحة الأمراض المعدية

في السنوات الأخيرة، توقف التقدم الدولي في مكافحة السل والملاريا. ففي الفترة من 2015 إلى 2019، زاد عدد حالات السل المقاوم للأدوية في جميع أنحاء العالم، كما بلغت نسبة الانخفاض في حالات الملاريا 2٪ فقط، مقارنة بانخفاض قدره 27٪ في السنوات الخمس عشرة الماضية، ويرجع ذلك جزئياً إلى تراجع الاستثمار الدولي. وبالنظر إلى المستقبل، ستستمر الأمراض المعدية القديمة والحديثة والأمراض التي عادت إلى الظهور في تعريض الأفراد والمجتمعات للخطر. كما قد يزداد معدل ظهور أوبئة جديدة أيضاً كنتيجة لزيادة خطر الإصابة بمسببات الأمراض الحيوانية الجديدة التي تصيب البشر، فضلاً عن العوامل التي تسهم في انتقال العدوى مثل انتقال البشر والكثافة السكانية.

ازدياد المقاومة للمضادات الحيوية

تتزايد مقاومة للعلاجات بالمضادات الحيوية على مستوى العالم، ويرجع ذلك جزئياً إلى الإفراط في استخدام المضادات الحيوية وإساءة استخدامها في الماشية واستخدام المضادات الجرثومية في الطب البشري. تسبب العدوى المقاومة للأدوية أكثر من 500000 حالة وفاة كل عام. نتيجة لفقدان الإنتاجية والإقامات الطويلة في المشافي أو ارتفاع تكاليف العلاج، قد تصل التكلفة الاقتصادية التراكمية بين عامي 2020 و 2050 إلى 100 تريليون دولار أمريكي.

إن مستوى الأمراض غير المعدية أخذ في الارتفاع

تتسبب الأمراض غير المعدية الآن في معظم حالات الوفاة في العالم – وبشكل رئيسي مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة مثل الربو. يتوقع خبراء الصحة أنه بحلول عام 2040، قد تتسبب الأمراض غير المعدية في 80٪ من الوفيات في البلدان منخفضة الدخل، مقارنة بـ 25٪ في عام 1990، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة عدد السكان ومتوسط العمر المتوقع، كما أنه أيضاً نتيجة لسوء التغذية والتلوث وتعاطي التبغ. لا يتمتع النظام الصحي، في العديد من البلدان، بالقدرة الكافية للتعامل مع هذا التحول الذي قد يزيد من المعاناة الإنسانية. أدى التباطؤ الاقتصادي إلى تفاقم هذه المخاطر عن طريق استنزاف نظام الصحة العامة وتقلص المساعدات الخارجية والاستثمارات الخاصة في القطاع الصحي.

ازدياد الضغط على الصحة النفسية، خاصة بين الشباب

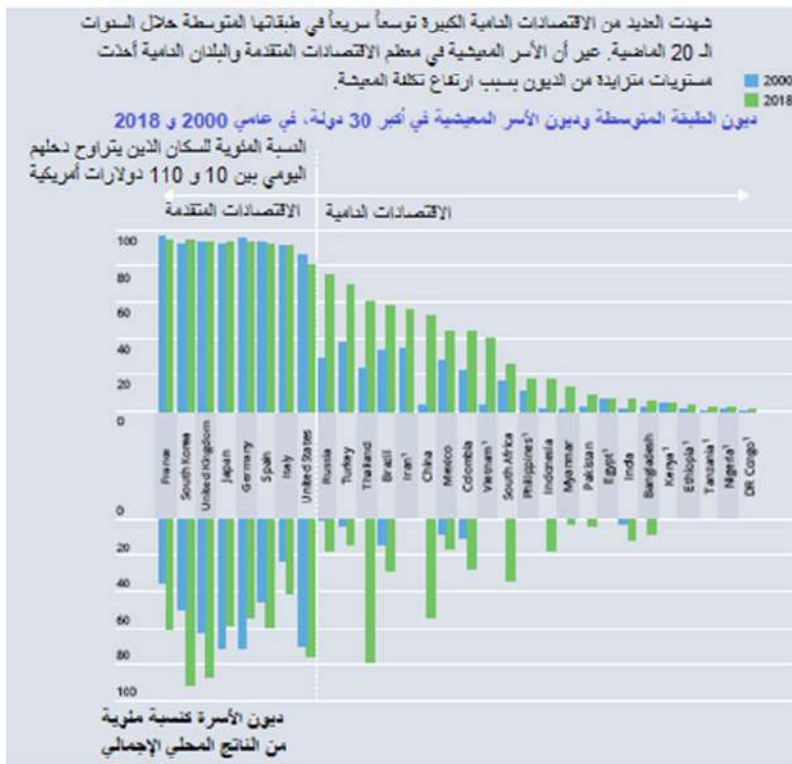
شهد العقد الماضي زيادة في أمراض الصحة النفسية وتعاطي المخدرات بنسبة 13٪، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في عدد السكان ومتوسط العمر المتوقع، كما أنه أيضاً نتيجة للانتشار المفرط للأمراض العقلية بين الشباب. يعاني في الوقت الحالي ما بين 10٪ إلى 20٪ من الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم من اضطرابات الصحة العقلية، والانتحار هو ثالث سبب رئيسي للوفاة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عاماً.

يتوقع خبراء الصحة أنه في السنوات العشرين القادمة، قد تتجاوز التكلفة الاقتصادية العالمية للأمراض العقلية 16 تريليون دولار أمريكي، حيث يتمثل معظم العبء الاقتصادي في فقدان الدخل والإنتاجية بسبب الإعاقة طويلة الأجل والوفاة المبكرة. أظهرت الدراسات الأولية أنه بسبب هذه الجائحة، سيعاني البشر في جميع المناطق من خسائر اقتصادية ومعاناة نفسية متزايدة بسبب اضطراب الإجهاد الناتج عن العزلة الاجتماعية.

صعود وتحولات الطبقة الوسطى العالمية

لقد شهد العقدان الماضيين على الصعيد العالمي ارتفاعاً حاداً في عدد الأسر التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى، الأمر الذي رفع من التوقعات حول التحسن المستمر لأوضاعها. وفقاً لقاعدة بيانات مسح الدخل للبنك الدولي، في عام 2020، سينتمي حوالي 36% من سكان العالم إلى الطبقة الوسطى بدخل سنوي يتراوح بين 4000 و40 ألف دولار أمريكي، بزيادة قدرها 13 نقطة مئوية عن عام 2000. تظهر بيانات عمليات مسح مستوى الدخل التي أجراها البنك الدولي أن الزيادة الأكبر في أعداد السكان المنتمين إلى الطبقة المتوسطة خلال الفترة من 2000 - 2018 كنسبة مئوية إلى مجموع السكان هي، بحسب الترتيب التنازلي، في روسيا وتركيا وتايلاند والبرازيل وإيران والصين والمكسيك وفيتنام.

ديون الطبقة المتوسطة وديون الأسر المعيشية في أكثر 30 دولة اكتظاظاً بالسكان في عامي 2000 و 2018



1 بيانات ديون الأسرة غير متوفرة
المصدر: البنك الدولي - صندوق النقد الدولي

من غير المرجح أن تحقق الطبقة المتوسطة نمواً مماثلاً خلال العقدين المقبلين، ويمكن أن تشعر الفئات المتوسطة الدخل في البلدان النامية أن تقدمها آخذ في التباطؤ. كما أنه من غير المرجح أن يتكرر النمو في دخل الفرد الذي تحقق خلال السنوات العشرين الماضية في العديد من البلدان، نظراً للانخفاض في النمو العالمي الإنتاجية وصول الطفرة السكانية لمن هم في سن العمل إلى نهايتها في معظم المناطق. يوضح نموذج دخل الأسرة العالمي أنه في ظل السيناريو الأولي، ستظل نسبة الطبقة الوسطى من سكان العالم مستقرة بشكل كبير في السنوات العشرين القادمة، على الرغم من أن هذه النتيجة ستعتمد على الديناميات الاجتماعية والسياسية.

ويبدو أن شرق آسيا، وبدرجة أقل جنوب آسيا، في وضع أفضل لتحقيق المزيد من نمو دخل الفرد مقارنة بالمناطق الأخرى، مما يقلص إلى حد ما من الفجوة في الدخل والتعليم ومتوسط العمر المتوقع بينها وبين الاقتصادات المتقدمة. وتستفيد هذه المناطق من أنظمة تعليم فعالة وشبكات اجتماعية مستقرة عموماً وحكومات تتمتع بالكفاءة. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تقع بعض البلدان النامية، بما فيها عدة بلدان في أمريكا اللاتينية، في فخ تضخم متوسط الدخل في الأجور الحقيقية التي تتجاوز إنتاجية العمال، مما يؤدي إلى ركود في النمو الاقتصادي. وتنبع المشاكل التي تلوح في الأفق المستقبلية لأمريكا اللاتينية جزئياً من الضعف الذي تعاني منه مجالات البنى التحتية واستخدام التكنولوجيا، والقصور في أنظمة التعليم.

تشهد الطبقة المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة تقلصاً نظراً لارتقاء العديد من أفرادها إلى مستويات دخل أعلى وهبوط نسبة صغيرة إلى ما دون خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر الطبقة المتوسطة في العديد من البلدان بالقلق إزاء ارتفاع تكاليف السكن والرعاية الصحية والتعليم. وبين عامي 2007 و2016 شهد 19 بلداً من بين 32 بلداً في الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، زيادة في نسبة الأشخاص الذين يهبطون إلى ما دون خط الفقر الوطني، في حين ارتقت الغالبية ممن غادروا الطبقة المتوسطة في جميع الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات دخل أعلى. وهذا يعكس الاتجاه نحو حالة الاستقطاب في الدخل، حيث يزداد عدد العمال في وظائف منخفضة الأجر وعدد العمال ذوي الدخل المرتفع في نفس الوقت. وقد يستمر معظم العمال ذوي المهارات العالية في الاستفادة من تكنولوجيا أماكن العمل، في حين سيواجه العمال ذوو المهارات المتوسطة

الذين يقومون بمهام متكررة القابلة للأتمتة انخفاضاً في الأجور ونقصاً في الوظائف. وحتى مكتسبات العمال في بعض المهن ذات الأجور الجيدة قد تواجه عدداً من التحديات بسبب الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. لقد شهدت ديون الأسر في جميع الاقتصادات المتقدمة في السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً نتيجة لاستنزاف الدخل وارتفاع تكاليف الصحة والإسكان والتعليم.



بقاء حالة عدم المساواة الاقتصادية

إن العوامل نفسها التي تسهم في إبطاء التقدم في التنمية البشرية هي نفسها من يسهم في استمرار التفاوت في الدخل داخل البلدان. فقد شهد ما يقرب من نصف إجمالي البلدان اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بين عامي 1990 و 2018، بما في ذلك أقوى دول العالم -الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، مازال البلدان الكبرى التي شهدت انخفاضاً في عدم المساواة خلال هذه العقود أعلى من المتوسط العالمي لعدم المساواة في أغلب الأحيان. تسهم عدد من الأسباب الهيكلية مجتمعة في هذا التفاوت المتزايد، بما في ذلك التطورات التكنولوجية التي منحت الأفضلية للتعليم المتقدم والمهارات المتخصصة في حين يتم أتمتة الوظائف منخفضة المهارات؛ والاستعانة بمصادر خارجية للعديد من الوظائف والصناعات في الاقتصادات النامية؛ والتحول الأيديولوجي نحو الحلول التي يطرحها السوق والابتعاد عن إعادة التوزيع والسياسات الحكومية.

الهجرة: البشر المرتحلون

ستستمر الاتجاهات السكانية والحوافز الاقتصادية في التشجيع على الهجرة بشكل كبير خلال العقدین المقبلین. وعلى الرغم من الشكوك حول مستوى الهجرة الناجمة عن التقلبات التي تخضع لها السياسات الحكومية، فستستمر عوامل الدفع والجذب لانتقال السكان عبر الحدود على نطاق عالمي، الأمر الذي سيسهم في احتدام الجدل حول قضايا الهجرة في البلدان المستقبلية للمهاجرين وزيادة حدة الانقسامات الاجتماعية في بعض المناطق. في السنوات العشرين الماضية، زادت الهجرة عبر الحدود بشكل هائل، ليس فقط بالأرقام المطلقة، ولكن أيضاً كنسبة مئوية من سكان العالم. يعيش أكثر من 270 مليون شخص في البلدان التي هاجروا إليها في عام 2020، بزيادة قدرها 100 مليون عن عام 2000، أي أكثر من نصف بالمائة من سكان العالم. يغادر معظم المهاجرين أوطانهم بحثاً عن آفاق اقتصادية أفضل، ولكن عشرات الملايين منهم يفرون أيضاً من الصراعات والجريمة والقمع الديني والاجتماعي والكوارث الطبيعية.

بالنسبة للغالبية العظمى من العمال المهاجرين، تعكس موجة الهجرة بوضوح الفرق في الأجور بين البلدان - فالهجرة تتدفق من الاقتصادات الأصغر ذات الدخل المتوسط إلى الاقتصادات الأكبر ذات الدخل المرتفع. ففي عام 2019، جاء ما يقرب من ثلثي المهاجرين من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط، هاجر أكثر من نصفهم إلى البلدان ذات الدخل المرتفع بهدف الحصول على أجور أعلى وإرسال التحويلات إلى أوطانهم.

يبدأ النمو السريع للهجرة عندما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 4000 دولار أميركي وهي النقطة التي يكون فيها الفرد قد وصل للحد الأدنى للأجر المتوسط والتي تمكنه من تحمل تكاليف السفر، ومن ثم تتباطأ مع وصول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10000 - 12000 دولار حيث يقترب الأشخاص من تعريف البنك الدولي للدخل المرتفع، مما يجعل فرص العمل في الوطن أكثر جاذبية.

من شبه المؤكد، من منظور مستقبلي، أن النمو السكاني السريع سيضيف إلى عوامل الدفع الحالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين أن العديد من البلدان النامية الأخرى تقترب من نهاية ذروة الهجرة. حيث بلغ عدد السكان الذين يحظون بالدخل المتوسط من 4000 دولار إلى 10000 دولار - 12000 دولار القادرين على الهجرة ذروته في عام 2010 تقريباً في عدة مناطق، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وأجزاء من أوروبا الشرقية.

ويقترب شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا أيضاً من الفترة التي يشهد فيها عامل دفع المرتبط بالدخل أو تجاوزها، لكن النسبة المئوية للسكان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التي ستحقق مستوى الدخل الدافع للهجرة ستستمر في الارتفاع خلال العشرين عاماً القادمة.

تشكل الحاجة المتزايدة للعمالة في البلدان ذات معدلات الشيخوخة المرتفعة عامل جذب متزايد في البلدان الأوروبية والآسيوية. وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة لعام 2020 حظيت الدول الأوروبية بأكبر عدد إجمالي من المهاجرين عبر الحدود في نهاية عام 2019 بنحو 70 مليوناً، جاء ثلثهم من أوروبا الشرقية، التي بلغ عدد سكانها ممن هم في سن العمل ذروته في الوقت الذي بدأت فيه الاقتصادات الأوروبية تعاني من زيادة سريعة في معدلات الشيخوخة. وتعمل الدول الأوروبية واليابان التي تعاني من معدلات شيخوخة مرتفعة على توسيع سياساتها في منح التأشيرات للعمال.

خلال السنوات العشرين القادمة، سيستمر الفارين من الكوارث والنزاعات في المساهمة في تدفقات الهجرة. تُظهر بيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن الاضطرابات المدنية والسياسية المحلية دفعت 80 مليون شخص إلى مغادرة أوطانهم اعتباراً من نهاية العام 2019، وقد هاجر حوالي ثلثهم إلى بلدان أخرى.

الآثار والتداعيات الأوسع نطاقاً

ستشكل اتجاهات التنمية السكانية والبشرية هذه ضغطاً على الحكومة لزيادة الاستثمار العام والتحكم بحركة الهجرة، وستؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في بعض البلدان، وستساهم في صعود آسيا من بعض النواحي، وتجعل أجندة وكالات التنمية الدولية المتوترة بالفعل أكثر توتراً. انتكاسات ستلحق بالنساء والأطفال والأقليات. تعكس ظروف الجائحة الحالية هشاشة التقدم في مجال القضاء على الفقر في بعض المناطق، فضلاً عن التراجع المحتمل لمكانة المرأة، والأقليات العرقية، وغيرهم من ذوي المكانة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتدنية. وبالرغم من أن معدل الوفيات في البلدان منخفضة الدخل خارج أمريكا اللاتينية لديها أقل من الاقتصادات المتقدمة حتى الآن، إلا أن التأثير الاقتصادي كان شديداً. وتشمل التداعيات الأوسع نطاقاً، بالإضافة الأنظمة الصحية المتهالكة والأثر السلبي على دخل ملايين الفقراء، الافتقار إلى التعليم أو محدوديته وتحويل الموارد الطبية عن الأولويات الأخرى، بما في ذلك التلقيح ورعاية الأمومة.

ازدياد الضغط على الاستثمار العام. إن النمو السكاني، وخاصة في الطبقة الوسطى في البلدان النامية، يضغط بشكل متزايد على الحكومات لتوفير السلع العامة، مثل الإسكان الرخيص، والتعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية. كما أن المناطق الحضرية سيئة الإدارة، وخاصة تلك القريبة إلى بنى تحتية مثل الموانئ أو المطارات الدولية، هي أيضاً بيئات مثالية لعصابات الجريمة المنظمة.

الاستقرار السياسي سيف ذو حدين. يميل الكبار في السن إلى أن يكونوا أقل عنفاً وأقل تطرفاً عقائدياً، مما يقلل من مخاطر النزاعات المسلحة الداخلية. سيصل متوسط العمر في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى أكثر من 30 عاماً، مما يشير إلى إمكانية تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي. كما أن هذه الفئة من السكان لديها أيضاً انحياز قوي للديمقراطية، وحيث لا تزال لاتزال الأنظمة الديكتاتورية موجودة، فإن عدم الاستقرار الناجم عما يسمى بالثورات الملونة هو احتمال قائم. بالإضافة إلى ذلك، في البلدان ذات نمو السكاني السريع وتتمتع بأعلى نسبة من الشباب، تتزايد الفجوة بين توقعات النمو السكاني الحضري وقدرة الحكومة على توفير التعليم والرعاية الطبية وفرص العمل، مما قد يزيد من عدم الاستقرار السياسي. وسيشكل التجنيد لصالح الحركات المتطرفة الراديكالية في هذه البلدان خطراً كبيراً أيضاً.

ازدياد الجدل حول قضايا الهجرة. يمكن للمهاجرين مساعدة الاقتصادات المتقدمة للحد من الآثار السلبية لشيخوخة السكان من خلال تحسين الإنتاجية الاقتصادية، وتقديم الخدمات، وتوسيع القاعدة الضريبية. ومع ذلك، وفي العديد من البلدان المتقدمة، وكذلك في بعض البلدان النامية والمتوسطة الدخل (مثل الصين) حيث القوى العاملة أخذت في الانخفاض، فقد تستمر الضغوط المقابلة، مثل الانحيازات الثقافية القوية للحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس العرقي، في تأجيج ردات الفعل المعادية للمهاجرين. لذلك، قد يختار العديد من الناس الابتكار التكنولوجي والأتمتة، واقتصار الهجرة على العمالة الماهرة. ستستمر الخلافات والانقسامات داخل البلدان وفيما بينها، حول مقدار الهجرة المسموح بها وكيفية السيطرة على تدفق المهاجرين.

بعض التغييرات ستصب في صالح نهوض الشرق. ستكتسب العديد من البلدان النامية في آسيا مزايا محتملة من الاتجاهات السكانية، أو ستكون في وضع ملائم نسبياً للتغلب على العوائق السكانية. لذلك، قد تكون الزيادة في دخل الفرد والتنمية البشرية في آسيا أعلى منها في المناطق الأخرى. وستظل معظم البلدان الآسيوية تحظى بعدد كبير من السكان ممن هم

في سن العمل، ومعدلات خريجين من المدارس الثانوية عالية، وبالنسبة يمكن للاستثمارات الكبيرة في الصحة والبنية التحتية، في العديد من البلدان، تحسين مستوى الرفاهية. قد يكون المتغير الأكبر هو كيف ستتعامل الصين مع أزمته السكانية في العشرين عاماً القادمة - فقد أدى الانخفاض الحاد في معدل الخصوبة الناجم عن سياسة الطفل الواحد إلى إعاقة نمو القوة العاملة في الصين وسيضاعف من عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً خلال العشرين عاماً القادمة، إلى ما يقرب من 350 مليوناً، وهي الأكبر بين جميع البلدان حتى الآن. حتى إذا كان من الممكن رفع مستوى إنتاجية القوة العاملة في الصين إلى مستوى نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة من خلال تحسين التدريب والأتمتة، فقد تظل الصين معرضة للوقوع في فخ الدخل المتوسط في ثلاثينيات القرن الحالي، مما قد يمثل تحدياً للاستقرار المحلي.

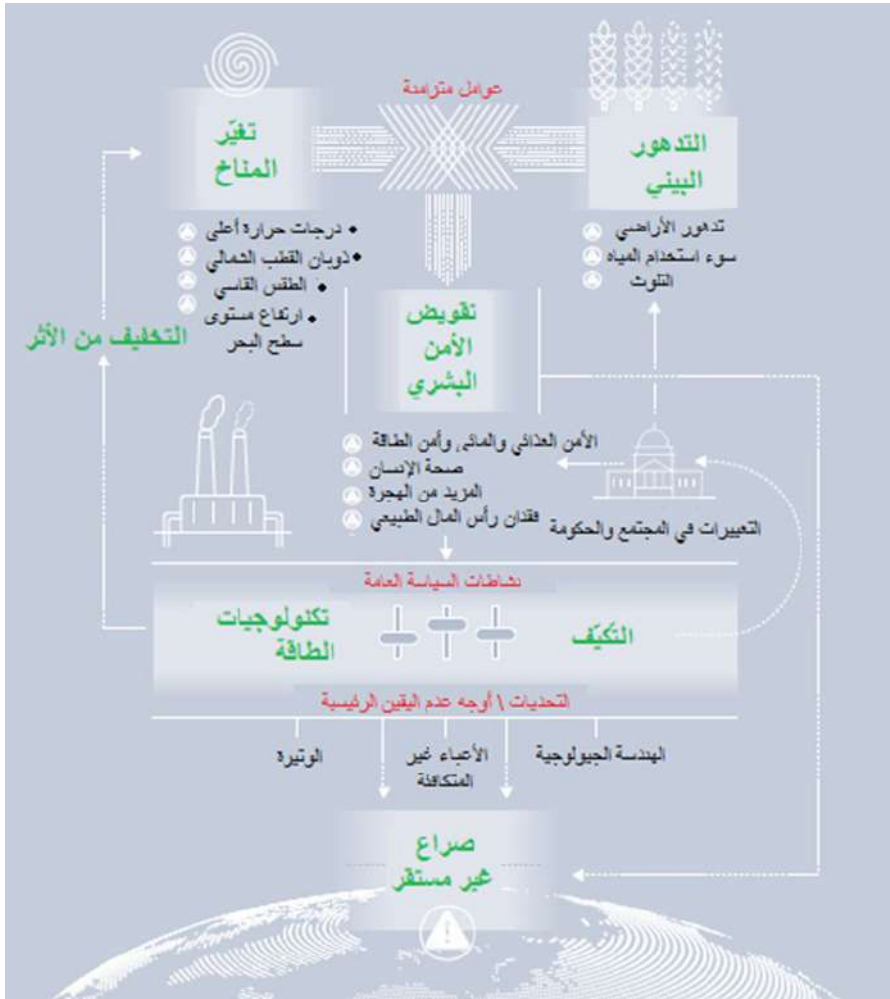
استنزاف مؤسسات التنمية الدولية. ستواجه المؤسسات الدولية التي تهتم بالتنمية البشرية بيئة تشغيل أكثر تعقيداً نتيجة الطلب المتزايد على جهود التنسيق الخاصة بها. إن أي زيادة في الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين الناجمة عن أسباب طبيعية ومن صنع الإنسان ستحول الموارد الدولية بحيث لا يمكن استخدامها للتخفيف بشكل منهجي من الفقر والمرض. قد لا تتمكن العديد من البلدان من تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، والتي سيكون لها أكبر الأثر على المجتمعات ذات الدخل المتوسط، لأن هذه البلدان قد نجت مؤخراً من الفقر وتتطلب تقدماً في التعليم والرعاية الصحية وجودة البيئة. وقد لا يتمكن مقدمو مساعدات التنمية التقليديون من مواكبة الطلب. وقد يشجع النقص في المساعدة الإنمائية متعددة الأطراف الصين والدول الأخرى على الاستفادة من تمويل البنية التحتية الحضرية الرئيسية في البلدان النامية.

القوى الهيكلية

البيئة

حقائق رئيسية

- في العشرين سنة القادمة، سيكون للتغيرات المناخية كارتفاع درجة الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر وعوامل الطقس المتطرفة أثرها الملموس على كافة البلدان. وستقع التكاليف والتحديات بشكل غير متناسب على عاتق البلدان النامية، متداخلة مع التدهور البيئي، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر على الغذاء والمياه والصحة وأمن الطاقة.
- سيولي الناس مزيداً من الاهتمام لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحقيق صافي انبعاثات صفرية من خلال تقنيات الطاقة الجديدة وتقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون لتحقيق هدف اتفاقية باريس المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية. ومع ذلك، مع اقتراب العالم من تجاوز 1.5 درجة مئوية - ربما في العشرين عاماً القادمة - ستزداد الدعوات لأبحاث الهندسة الجيولوجية وعمليات النشر المحتملة لتبريد الكوكب، بالرغم من عواقبها الخطيرة.
- بينما تواجه البلدان خيارات صعبة في كيفية تحقيق انخفاض كبير للانبعاثات وتطبيق تدابير تكيفية، سيحتدم الجدل حول كيفية ومدى سرعة تحقيق العالم للانبعاثات الصفرية الصافية. لن يتم توزيع الأعباء أو المنافع بالتساوي داخل البلدان أو فيما بينها، مما يؤدي إلى احتدام المنافسة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار، واستنزاف الجاهزية العسكرية، وتشجيع التنافر السياسي.



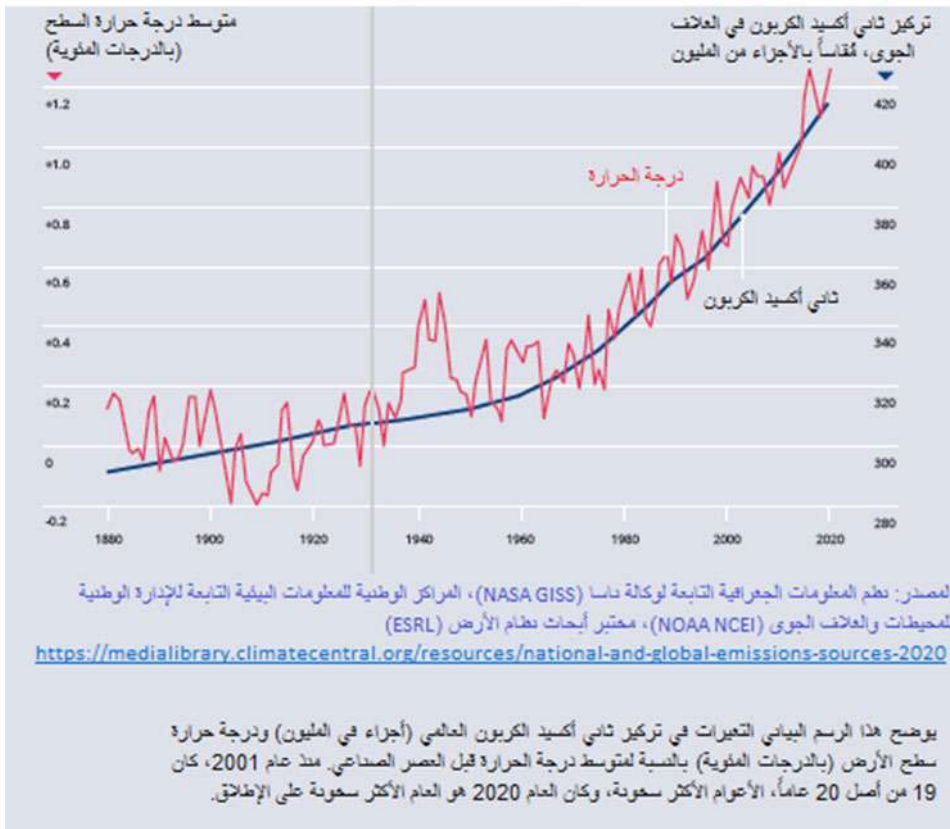
شهدت السنوات العشر الماضية درجات الحرارة الأعلى الإطلاق، وارتفعت درجة الحرارة في كل عقد عن العقد الذي سبقه منذ الستينيات

تغيرات المناخ حاضرة وتشتد

نحن نعيش في عالم تأثر بتغير المناخ الناجم عن زيادة تركيز غازات الدفيئة التي يسببها الإنسان في الغلاف الجوي. وفقاً للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، شهدت درجة حرارة العالم ارتفاعاً بمتوسط 1.1 درجة مئوية منذ نهاية القرن التاسع عشر، مما أدى إلى انحسار في الأنهار الجليدية والصفائح الجليدية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وعواصف وموجات حرارة أقوى، والمزيد من المحيطات الحمضية. شهدت السنوات العشر الماضية درجات الحرارة

الأعلى الإطلاق، وارتفعت درجة الحرارة في كل عقد عن العقد الذي سبقه منذ الستينيات. وفقاً للمسار الحالي، في العشرين عاماً القادمة، قد يتجاوز الاحتباس الحراري 1.5 درجة مئوية، وقد يصل إلى 2 درجة مئوية بحلول منتصف هذا القرن. ووفقاً لتقرير التقييم الوطني للمناخ في الولايات المتحدة، حتى لو وصلت الانبعاثات إلى صافي الصفر على الفور، فإن الانبعاثات المتراكمة الموجودة بالفعل في الغلاف الجوي ستؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في السنوات العشرين القادمة.

الارتفاع العالمي في ثاني أكسيد الكربون ومتوسط درجة الحرارة



التأثيرات المادية

إذا استمرت درجات الحرارة في الارتفاع بلا توقف، فقد تزداد التأثيرات الفيزيائية لتغير المناخ تدريجياً في العشرين سنة القادمة مقارنة بالآثار الكارثية التي تمت محاكاتها في النصف الثاني من هذا القرن. لن يكون أي بلد أو منطقة محصنة ضد الآثار المادية لتغير المناخ

والتدهور البيئي، ولكن التأثير سيكون متبايناً - حيث أن بعض المناطق ستشهد بعض الفوائد الهامشية، كطول مواسم الزراعة. بشكل عام، ستكون البلدان النامية أكثر تأثراً لأنها تفتقر إلى القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وفي المتوسط، وستكون أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. ذوبان القطب الشمالي وارتفاع مستوى البحر. تزداد درجة الحرارة في القطب الشمالي بثلاثة أضعاف المستوى المتوسط العالمي، ويرجع ذلك أساساً إلى حلقة التغذية الراجعة من ذوبان الجليد والثلج. وقد تسبب هذا في فقدان الصفائح الجليدية والأنهار الجليدية، فضلاً عن انخفاض حجم وسمك الجليد البحري. على الصعيد العالمي، منذ نهاية القرن التاسع عشر، ارتفع مستوى سطح البحر بمتوسط 8 إلى 9 بوصات، وتشير التقديرات إلى أنه سيرتفع بمقدار 3 إلى 14 بوصة في العشرين عاماً القادمة، مما سيؤدي إلى مشاكل إضافية للمدن الساحلية والجزر. على الأرض، يمكن أن يتسبب ذوبان التربة الصقيعية في زيادة الضرر بالبنية التحتية، بما في ذلك أنظمة النقل وخطوط الأنابيب ومحطات الطاقة.

تلاشي الغموض بما يتعلق بالمناخ

على الرغم من أن مناخ الأرض هو نظام معقد للغاية ومترابط وحساس للتغيرات الصغيرة، إلا أن المزيد من جمع البيانات وقوة الحوسبة والنمذجة المعقدة تعني أن فهمنا لتغير المناخ أصبح أكثر قوة. تحاول العديد من مجالات البحث كشف الغموض المتعلق بالمناخ.

الإسناد. يعمل العلماء على تحسين قدرتهم على عزو أحداث معينة إلى تغير المناخ بعد وقوعها. يسمى هذا المجال الناشئ بإسناد الأحداث المتطرفة، والذي يمكن أن يغير تصور الجمهور للتهديد المتزايد ويوفر أساساً للبلدان النامية أو المجتمعات المتضررة لتقديم مطالبات ضد البلدان عالية الانبعاثات أو حكوماتها.

حلقات التغذية الراجعة. من الصعب حالياً على العلماء توقع متى وإلى أي مدى ستؤدي حلقة التغذية الراجعة الإيجابية إلى زيادة درجة الحرارة بشكل أكبر وتعرضها لخطر الخروج عن نطاق السيطرة. على سبيل المثال، سيؤدي اختفاء الجليد البحري العاكس إلى كشف المزيد من أسطح المحيطات، والتي تكون مظلمة وتمتص الحرارة بشكل أسرع، مما يؤدي بدوره إلى ذوبان المزيد من الجليد البحري. حلقة أخرى مثيرة للقلق هي الميثان، وهو غاز دفيئة قوي ينطلق من الأراضي الرطبة والتربة الصقيعية ومياه المحيطات استجابة لارتفاع درجات الحرارة.

موجات حرارة أشد. خارج القطب الشمالي، من المتوقع أن تكون المناطق ذات الارتفاع الأسرع في درجات الحرارة هي وسط وشرق أمريكا الشمالية وأوروبا الوسطى ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك جنوب أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأدنى) وغرب ووسط آسيا وجنوب إفريقيا. ومن المتوقع أن تشهد المناطق الاستوائية بشكل خاص موجات حرارة شديدة واسعة النطاق.

الطقس القاسي وأنماط الطقس. قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى خلق ظروف جوية تؤدي إلى حدوث كوارث طبيعية أكثر شدة وفي بعض الحالات أكثر تواتراً، بما في ذلك

عواصف شديدة من الأعاصير والفيضانات الساحلية العواصف العنيفة والجفاف. ستشهد أنماط الطقس التقليدية أيضاً الكثير من التغيرات - على سبيل المثال، من المتوقع أن تصبح المناطق الجافة أكثر جفافاً، وستصبح المناطق الرطبة أكثر رطوبة، وسيقل هطول الأمطار، ولكنه في بعض المناطق سيكون أكثر كثافة.

تفاقم التدهور البيئي

في العشرين سنة القادمة، سيصبح النمو السكاني، والتوسع الحضري السريع، وسوء إدارة الأراضي والموارد، متشابكاً بشكل متزايد مع تأثير تغير المناخ ويزيد من حدته سوءاً في العديد من البلدان، لا سيما في العالم النامي. مع تطور المدن الساحلية، سيتعرض عدد أكبر من الناس للتهديد من قبل كل من العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي إلى تفاقم التآكل الساحلي الحالي.

تردي الأراضي. أدى التوسع في الممارسات الزراعية والغابات والإدارة غير المستدامة إلى تردي الأراضي، وساهم في تفاقم آثار تغير المناخ. وجدت دراسة أجريت عام 2019 أن إزالة الغابات وتردي الأراضي على مستوى العالم يساهمان بنحو 10% من جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يسببها الإنسان عن طريق إطلاق الكربون المخزن في الأشجار والتربة. سوء استخدام المياه. في العقدين المقبلين، ستظل الإدارة السيئة للمياه داخل البلدان وفيما بينها المحرك الرئيسي لاستنزاف المياه. مع انخفاض هطول الأمطار أو زيادة عدم استقراره، سيؤدي النمو السكاني والتنمية الاقتصادية واستمرار الري والممارسات الزراعية غير الفعالة إلى زيادة الطلب. في العديد من أحواض الأنهار تقوم دول المنبع ببناء السدود وتغيير مصادر المياه، دون التفاوض مع الدول المجاورة على مجرى النهر، مثل سد النهضة الإثيوبي، الأمر الذي يزيد من مخاطر الصراع.

التلوث. على الرغم من أن تلوث الهواء والماء في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع قد انخفض بعد أن بلغ ذروته في القرن العشرين، إلا أنهما يواصلان النمو على مستوى العالم مع زيادة عدد البلدان ذات الدخل المتوسط، على سبيل المثال، 80% من مياه الصرف الصناعي والحضري يتم تصريفها في المجرى المائي دون أن تخضع للمعالجة. على غرار العوامل البيئية الأخرى، يؤثر تلوث الهواء وتغير المناخ على بعضهما البعض من خلال التفاعلات المعقدة في الغلاف الجوي. سيؤدي تغير المناخ إلى المزيد من ظواهر

الركود - قبة ثابتة من الهواء الساخن، والتي قد تسبب احتباس ملوثات الهواء في الغلاف الجوي السفلي واستمرارها، مما سيؤدي إلى تدهور جودة الهواء عن طريق زيادة تواتر حرائق الغابات.

تقويض الأمن البشري

قد يؤدي التأثير المادي لعالم أكثر دفئاً، مقترناً بالتدهور البيئي، إلى سلسلة من تحديات الأمن البشري، على المدى القصير بشكل رئيسي ولكن ليس فقط في البلدان النامية. وفقاً لدراسة أجريت عام 2018، تواجه 36% من مدن العالم ضغوطاً بيئية شديدة من الجفاف والفيضانات والأعاصير، وسيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه الضغوط. في السنوات القليلة المقبلة، ستتراكم هذه التحديات فوق بعضها البعض، نظراً لأن الظواهر المتطرفة تصبح أكثر حدة وتكراراً، فقد يكون من الصعب على المجتمع التعافي من إحدى الظواهر قبل وقوع الظاهرة التالية.

تدهور الأمن الغذائي والمائي. قد تؤدي التغيرات في أنماط هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة، فضلاً عن تسرب المياه المالحة إلى التربة وأنظمة المياه بسبب ارتفاع مياه البحر العواصف العنيفة، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي في بعض البلدان في السنوات العشرين القادمة. ستكون المناطق التي لا تزال تعتمد على مياه الأمطار لري المزرعة عرضة للخطر بشكل خاص، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى وأجزاء من الأرجنتين والبرازيل وأجزاء من جبال الأنديز وجنوب آسيا وأستراليا. في المقابل، قد تستفيد بعض مناطق خطوط العرض العليا، مثل كندا وشمال أوروبا وروسيا، من ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب إطالة موسم الزراعة.

كما تتعرض مصايد الأسماك لتهديد شديد بسبب الصيد الجائر، وسيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا التهديد من خلال نضوب الأكسجين والاحتباس الحراري السريع وتحمض المحيطات. يتعين على الصيادين الذهاب إلى مناطق أبعد لصيد عدد أقل ونوع أصغر من الأسماك، وقد تدخل يغامرون بدخول المياه الإقليمية للبلدان الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الزيادة في درجة حرارة المحيطات إلى قتل المزيد من الشعاب المرجانية - فقد تراجعت بنسبة 30% إلى 50%. وإذا ارتفعت درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية، فقد تنخفض بنسبة 70% إلى 90% - مما يهدد مصايد الأسماك والسياحة.

تهديد لصحة الإنسان. يهدد تدهور جودة الماء والهواء والغذاء، فضلاً عن التغيرات في نواقل الأمراض ومسببات الأمراض التي تنقلها المياه، حياة الإنسان. تختلف معدلات الوفيات الناجمة عن التلوث على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم - وعادة ما تكون الأعلى في البلدان المتوسطة الدخل في شرق وجنوب آسيا. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتسبب الأحوال الجوية المتطرفة والكوارث بقتل الكثير من الأشخاص وتدمر البنية التحتية الصحية وتمنع الناس من الوصول إلى الخدمات الطبية. ومن المتوقع أن تغير التغيرات المناخية النطاق الجغرافي وفي أحياناً تواتر تفشي الأمراض التي تؤثر على البشر والحيوانات والنباتات، بما في ذلك الأمراض التي تنقلها الحشرات (غرب النيل والملاريا وحمى الضنك) والأمراض المنقولة بالمياه (الكوليرا) والهواء (الأنفلونزا وفيروس هانتا) والطعام (السالمونيلا).

فقدان التنوع البيولوجي. يسمى التباين بين جميع الكائنات الحية بالتنوع البيولوجي، وقد شهد تدهوراً أسرع من أي وقت في تاريخ البشرية، مما يعرض السلامة الغذائية والصحة للخطر، ويقوض المرونة العالمية. قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انقراض النباتات والحيوانات، التي لم تعد قادرة على البقاء في مواطنها التقليدية أو الانتقال بسرعة إلى أماكن جديدة، وتشجيع انتشار الأنواع الغازية والتي تضيق الخناق على المخلوقات المحلية.

زيادة الهجرة. تزيد الظواهر المناخية المتطرفة من خطر حدوث المزيد من الهجرة بسبب البيئة، والتي تحدث عادة داخل الدول، لأن السكان المتضررين سوف يهاجرون إلى المجتمعات المجاورة، وعادة ما يكون ذلك مؤقتاً. قد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا الوضع، حيث يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر أو الحرارة الشديدة إلى جعل بعض الأماكن غير صالحة للسكن إلى الأبد، على الرغم من أنه بعد عام 2040 بشكل رئيسي، قد يؤدي ذلك إلى الهجرة الدائمة والانتقال إلى دول أخرى.

إجراءات التخفيف من الانبعاثات تحظى بالاهتمام

في السنوات العشر المقبلة، سيتم تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق صافي انبعاثات صفرية من غازات الاحتباس الحراري وستشير المزيد من الجدل حول كيفية وسرعة تحقيق هذا الهدف. حددت اتفاقية باريس لعام 2015 هدفاً عالمياً للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من 2 درجة مئوية، ويفضل 1.5 درجة مئوية، ودفعت البلدان إلى وضع أهداف معتدلة طوعية لتقليل أو تحديد ذروة الانبعاثات. على الرغم من استمرار انخفاض الانبعاثات

في البلدان المتقدمة، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة كفاءة الطاقة واستخدام الغاز الطبيعي، كما أدت جائحة (كوفيد - 19) إلى انخفاض قصير الأجل في الانبعاثات العالمية - تستمر الانبعاثات الإجمالية في الزيادة. وقد أدى هذا الاتجاه إلى قيام عدد متزايد من الدول بتقديم التزامات أكثر طموحاً لتحقيق حياد الكربون بحلول عام 2050 - مثل تشيلي والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والصين بحلول عام 2060.

مع تحسن النماذج المناخية، قد يصبح الخلاف بين أولئك الذين يدافعون عن الانتقال إلى التقنيات الجديدة لتحقيق انبعاثات صافية صفرية في غضون بضعة عقود وأولئك الذين يدافعون عن ضرورة تحقيق صافي انبعاثات صفرية بشكل أسرع لمنع الأسوأ. يأخذ التزام الدولة في الاعتبار التطورات التكنولوجية التي من شأنها تقليل الانبعاثات مع تعزيز النمو الاقتصادي، ويفترض أنه يمكن تجنب أسوأ آثار التغيرات المناخية من خلال نهج أكثر تدرجاً. يعتقد مؤيدو الإجراءات السريعة أن نافذة تجنب الآثار الكارثية تغلق وأن هناك حاجة إلى تغييرات سلوكية أكبر ومباشرة. سيتطلب الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية تغييرات غير مسبوقه في استهلاك الطاقة وإنتاجها من أجل تمكين النمو الاقتصادي في البلدان النامية دون تعويض تخفيضات انبعاثات الكربون التي قامت بها البلدان المتقدمة.

الانتقال إلى الطاقة المتجددة

تقنيات الطاقة الناشئة الرئيسية

تكلفة بناء وتشغيل محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الجديدة ومحطات طاقة الرياح أرخص بشكل عام من محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري المماثلة. حتى أن تقنيات الطاقة المتجددة الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، مثل خلايا بيروفسكيت الشمسية، جاهزة لتغيير وإيقاف صناعة الطاقة في العقدين المقبلين. بالإضافة إلى ذلك، فإن المزيد من تقنيات توربينات الرياح المتصلة تجعل من مشاريع طاقة الرياح البحرية واسعة النطاق ومنخفضة التكلفة ممكنة في جميع أنحاء العالم. الصين هي أكبر منتج ومصدر للألواح الشمسية وتوربينات الرياح في العالم.

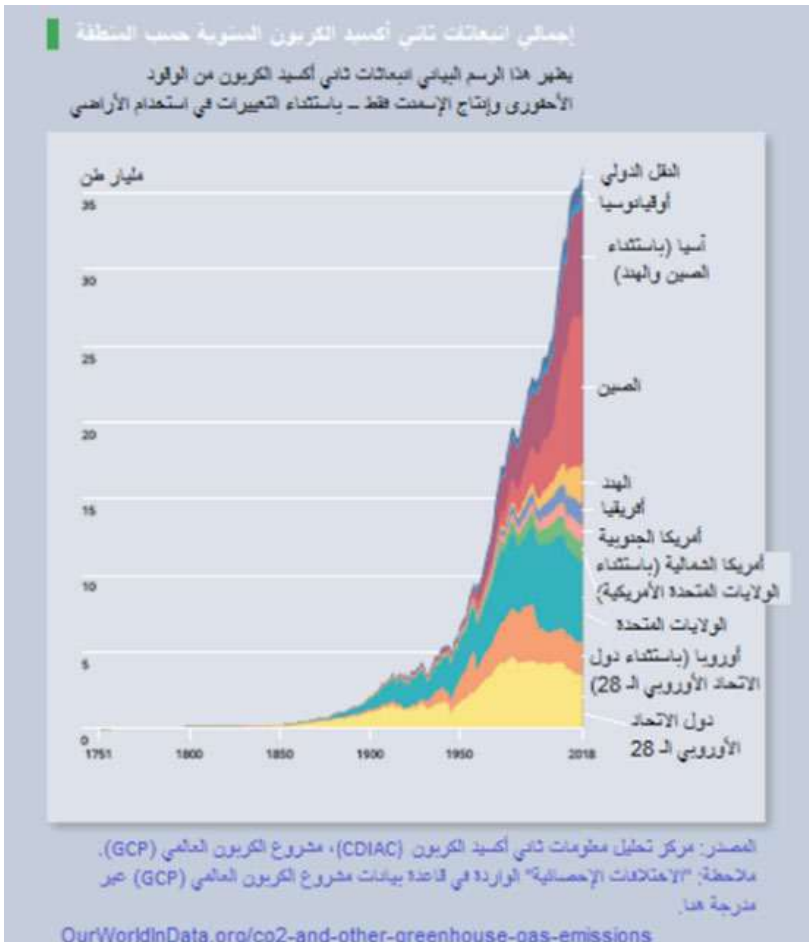
ستكون هناك حاجة إلى تخزين طاقة متقدم للسماح بدخول المزيد من الطاقة المتجددة إلى نظام الشبكة ودعم الانتشار الواسع للسيارات الكهربائية. في السنوات الأخيرة، تم تخفيض تكلفة بطاريات أيونات الليثيوم بشكل كبير، كما تم تحسين الأداء بشكل كبير، كما زاد الاستثمار في بدائل يحتمل أن تكون أكثر أماناً وأرخص وأقوى وأطول عمراً. في المستقبل، قد يسمح تخزين الطاقة المتقدم بتطوير شبكات الطاقة اللامركزية والمستقلة، ودمج البطاريات، والطاقة المتجددة، والمركبات الكهربائية، وقد لا تتطلب دعم الوقود الأحفوري.

الهيدروجين الأخضر - الذي ينتج عن طريق التحليل الكهربائي بدون منتجات ثانوية - لديه القدرة على لعب دور أكبر في تخزين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الزائدة والمساعدة في إزالة الكربون عن التدفئة والصناعة والنقل الثقيل. لا تزال الصناعة في مهدها، ولكن من المتوقع أن تنخفض التكاليف لأن الدول ذات الطاقة المتجددة الرخيصة، مثل تشيلي، تهتم بها بشكل خاص.

تقوم بعض الشركات بتطوير مفاعلات نووية صغيرة الحجم (SMRs)، والتي تبلغ حوالي ثلث حجم المفاعلات النووية التقليدية، مما قد يؤدي إلى قبول أوسع من قبل الدول التي تعارض البرامج النووية تقليدياً لأن SMRs أصغر وأكثر أماناً. تتمتع SMR بإمكانية توفير الكهرباء للمناطق النائية مثل إفريقيا، والتي يمكن أن تساعد البلدان النامية على تحقيق كهربة السكان دون زيادة الانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد SMR - عندما يقترن بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح - في حل مشكلات التقطع.

يتمثل أحد الجوانب الرئيسية للنقاش العالمي والقدرة على التخفيف من تغير المناخ في سرعة الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. على الرغم من أن الوقود الأحفوري سيستمر في توفير معظم الطلب على الطاقة في العشرين عاماً القادمة، فمن المؤكد تقريباً

أن طاقة الرياح والطاقة الشمسية ستتمو بشكل أسرع من مصادر الطاقة الأخرى بسبب التقدم التكنولوجي وخفض التكاليف، وقد ينمو إنتاج الطاقة النووية أيضاً، خاصة في حال ظهور تصاميم جديدة أكثر أماناً. من المؤكد أن تحسين كفاءة الطاقة سيققل من معدل نمو الطلب على الطاقة وكثافة الكربون مقابل استخدام وحدة من الطاقة. ستؤثر سلسلة من التطورات التكنولوجية الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى الخيارات التنظيمية والاستثمارية من قبل الشركات الحكومية والمستهلكين، على استخدام الطاقة في المباني والنقل والكهرباء، وهذه الثلاثة مجتمعة مسؤولة عن غالبية الانبعاثات العالمية. يمكن للعديد من هذه التقنيات أيضاً مساعدة البلدان على تحسين مرونة الطاقة والاكتفاء الذاتي.



تعزيز الجهود للقضاء على ثاني أكسيد الكربون

سيكون نجاح الجهود المبذولة لإزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي أمراً بالغ الأهمية أيضاً. تقدر الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ أن تخفيف الانبعاثات ببساطة يكاد يكون غير كافٍ للحد من الاحتراس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية، مما يزيد من أهمية التقنيات التي تزيل ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي لاستخدامه أو تخزينه تحت الأرض. تتضمن معظم نماذج الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية زيادة كبيرة في إزالة ثاني أكسيد الكربون (CDR)، وذلك بشكل أساسي من خلال التشجير والطاقة الحيوية عن طريق التقاط الكربون وتخزينه (BECCS). تشمل التقنيات الأخرى قيد الدراسة تخزين التربة وتخفيف المحيطات والتقاط الهواء المباشر. من شبه المؤكد أن البحث والترويج للطاقة الحيوية عن طريق التقاط الكربون وتخزينه - التي لا تزال تقنية حديثة العهد - ستزداد لأنها واحدة من تقنيات الانبعاثات السلبية القليلة الحالية لأنها تستخدم ثاني أكسيد الكربون لتنمية الكتلة الحيوية وتحويلها إلى طاقة قابلة للاستخدام، مع تخزين ثاني أكسيد الكربون تحت الأرض. في الوقت الحاضر، هناك حوالي 25 مشروعاً تجارياً للطاقة الحيوية عن طريق التقاط الكربون وتخزينه، وكمية تعويض الانبعاثات كل عام لا تكاد تذكر، وبدون حوافز السوق، ستواجه الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الطاقة الحيوية عن طريق التقاط الكربون وتخزينه قيوداً سياسية وفنية واقتصادية. قد تفرض المزيد من البلدان ضرائب على الكربون أو تكافئ إزالة الكربون في محاولة لتسريع إزالة الكربون وتخزينه وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة.

إجراءات تكميلية بشأن الانبعاثات

قد تنضم المزيد من الجهات الفاعلة إلى الجهود الدولية والحكومية للتعامل مع التحديات المناخية والبيئية. فقد زادت الإجراءات على المستوى المحلي، وتعدت المزيد من الشركات بتحقيق الحياد الكربوني. وخلصت بعض شركات إدارة الأصول الكبيرة إلى أن تغير المناخ يهدد عوائدها طويلة الأجل وبدأت تطلب من الشركات في محافظها الاستثمارية الكشف عن انبعاثات الكربون أو رفض الاستثمار في بعض مشاريع الوقود الأحفوري. في عام 2018، اتخذت ما يقرب من 10000 مدينة وبلدية في 128 دولة شكلاً من أشكال الإجراءات المناخي، كما فعلت 6225 شركة مقرها الرئيسي في 120 دولة، وتمثل إيرادات تبلغ 36.5 تريليون دولار

أمريكي وهي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة والصين. أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي الإطار التشغيلي المفضل، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاعتراف بأن الجهود غير الحكومية تكون أكثر فعالية عندما ترتبط بإجراءات الدولة.

نمو المرونة والقدرة على التكيف

بالإضافة إلى السعي لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، ستقوم العديد من البلدان والمجتمعات المحلية بتوسيع الاستثمار في البنية التحتية التكيفية وتدابير المرونة. بعض التدابير رخيصة وبسيطة، مثل استعادة غابات المانغروف أو زيادة تخزين مياه الأمطار، والبعض الآخر أكثر تعقيداً، مثل بناء جدران بحرية واسعة النطاق والتخطيط لهجرة أعداد كبيرة من الناس. يتمثل التحدي الرئيسي في هذه الجهود في توفير التمويل للمجتمعات الضعيفة، خاصة عندما تواجه الحكومات تحديات مالية وسياسية تنافسية ويتعين عليها اختيار المجتمعات التي ستدعمها.

تعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص على ابتكار طرق تأمين جديدة تهدف إلى بناء المرونة في مواجهة مخاطر المناخ، مثل توفير التأمين للأصول الطبيعية مثل الشعاب المرجانية في أمريكا الوسطى قبالة سواحل المكسيك، أو توفير تأمين ضد تقلبات للمزارعين المحليين في كينيا. تعتمد هذه الأساليب على البيانات الجديدة وتقنيات التعلم الآلي - مما يشير إلى أنه مع تطور هذه التقنيات في العشرين عاماً القادمة، قد تصبح آليات المرونة أكثر تعقيداً.

الدعوة للهندسة الجيولوجية

مع اقتراب الاحتباس الحراري من تجاوز أهداف اتفاقية باريس، من المرجح بشكل متزايد أن تكون الجهات الحكومية وغير الحكومية أكثر نشاطاً في البحث والاختبار وربما نشر تدابير الهندسة الجيولوجية - التدخل عمداً في نظام طبيعة الأرض - في سعي لمحاربة تغير المناخ. تركز الأبحاث الحالية بشكل أساسي على إدارة الإشعاع الشمسي (SRM)، الذي يبرد الأرض عن طريق عكس طاقة الشمس في الفضاء. وتجذب تقنية حقن الهباء الجوي في الستراتوسفير (SAI)، وهي شكل من أشكال إدارة الإشعاع الشمسي حيث ترش الجزيئات في الستراتوسفير لتسبب التعتيم العالمي، التمويل من أولئك الذين يهتمون أكثر بتغير المناخ. يعتقد المؤيدون

لهذه التقنية أن التحول المطلوب نحو الطاقة المتجددة يحدث ببطء شديد، ويمكن لتقنية حقن الهباء الجوي في الستراتوسفير شراء الوقت للكوكب لأنه مجدي تقنياً وأقل تكلفة من التخفيف من تغير المناخ.

البحث الحالي هو بالكامل تقريباً في نماذج الكمبيوتر لدى الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة التي تلعب دوراً رائداً. ومع ذلك، ستكون هناك دعوات متزايدة للبلدان لبدء المشاركة في الحوار وربما تولي القيادة لتطوير الاتفاقيات الدولية التي يمكن أن تساعد في وضع معايير البحث، وضمان الشفافية في الاختبارات الحية، وتحديد الإطار القانوني حول كيف ومتى يتم نشر تقنية إدارة الإشعاع الشمسي ومراقبة تأثيراتها. الآثار الجانبية المحتملة الكارثية غير المقصودة ليست مفهومة جيداً، ويخشى بعض العلماء من أن تقنية إدارة الإشعاع الشمسي، مع الحفاظ على درجات الحرارة منخفضة، من شأنها أن تخلق تغييرات غير متوقعة ومدمرة في أنظمة الطقس وأنماط هطول الأمطار. إن قيام الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية بنشرها بمفردها سيزيد من مخاطر الصراع والانعكاسات السلبية، خاصة عندما يلومهم الآخرون على كارثة يعتقدون أنها نتيجة الهندسة الجيولوجية.

الآثار والتداعيات الأوسع نطاقاً

بالإضافة إلى التأثير المادي المباشر لتغير المناخ، قد تستنزف الدول والمجتمعات بسبب الخيارات الصعبة نظراً لصعوبة وتكلفة تدابير الحد من الانبعاثات ومعايير التكيف. لن يتم توزيع عبء هذه الخطوات بالتساوي داخل البلدان أو فيما بينها، كما أن المكافآت طويلة الأجل لسياسات خفض الانبعاثات تتعارض مع الدوافع السياسية، مما يجعل الالتزامات المثيرة للجدل صعبة التحقيق. ستؤثر التأثيرات الثانية والثالثة لتغير المناخ على الأمن البشري والوطني بعدة طرق.

تعزير الانقسام الاجتماعي والتحركات السياسية. ازداد الاهتمام بتغير المناخ على مستوى العالم، حيث خرج آلاف المتظاهرين - معظمهم من الشباب - إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير المتسارع. يمكن أن تساهم استجابات السياسات للتخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه أيضاً في التقلبات السياسية - لا سيما عندما تكون مرتبطة بنزاعات اجتماعية وسياسية أوسع - مثل الاحتجاجات الفرنسية ضد ارتفاع أسعار الوقود في عام 2018. في أوروبا، استخدمت الأحزاب القومية والشعبوية المخاوف العامة بشأن الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بسياسات

التخفيف من حدة التغير المناخي لتوضيح معارضتها من منظور المساواة والعدالة الاجتماعية للطبقة العاملة.

ازدياد الضغط من أجل اتخاذ إجراءات على المستوى العالمي. مع استمرار ارتفاع درجة حرارة المناخ، سيكون لدى البلدان المزيد من الجدل والتوتر بشأن الشفافية والحد من المسؤولية والمساءلة. ومن المأمول أن تطلب البلدان النامية التي لديها مجال للنمو الاقتصادي والانبعاثات المتزايدة بقوة أكبر من الدول المتقدمة أن تزودها بتكنولوجيات الطاقة المتقدمة وأن تجعل أنظمة الطاقة لديها تقفز إلى نموذج منخفض الكربون. بالإضافة إلى ذلك، سوف تطلب البلدان النامية بشكل متزايد من البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها وتقديم الأموال لمساعدة المحرومين على التكيف. كما ستزداد الطلبات من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق المناخ الأخضر، حيث وافق الصندوق على مشروعات تكيف تبلغ قيمتها 4 مليارات دولار أمريكي.

اشتداد المنافسة. سيسهم تغير المناخ والتدهور البيئي في خلق بيئة جيوسياسية أكثر تنافسية. قد تتنافس الدول والجهات الفاعلة الأخرى على موارد الغذاء والمعادن والماء والطاقة مما يجعلها متاحة بسهولة وذات قيمة أو نادرة. يفتح انحسار الجليد البحري في القطب الشمالي طرقاً بحرية جديدة ويوفر فرصاً للوصول إلى الموارد القيمة هناك، بما في ذلك رواسب الغاز الطبيعي والنفط والمعادن الأرضية النادرة والموارد السمكية. تقوم روسيا ببناء المزيد من كاسحات الجليد لتسيير دوريات على ساحلها الشمالي واستخدامها كقائد في القطب الشمالي. حتى الدول غير المشاطئة للقطب الشمالي مثل الصين والهند تسعى لاستخدام طرق وموارد تجارية أقصر. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من زيادة انبعاثات الصين - وهي الأعلى بالفعل في العالم، إلا أنها تحاول تعزيز مكانتها الدولية من خلال الادعاء بأنها رائدة في دبلوماسية المناخ.

الإسهام زيادة في مخاطر عدم الاستقرار والصراع. نادراً ما يكون تغير المناخ هو الدافع الوحيد أو الرئيسي لعدم الاستقرار والصراع، ومع ذلك، فإن بعض السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تكون أكثر عرضة لشرارة المناخ التي تشعل النزاعات. البلدان التي تستحق اهتماماً خاصاً هي البلدان المستقطبة عرقياً أو دينياً، والبلدان التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية أو الزراعة، والبلدان التي لديها آليات حل نزاع ضعيفة أو غير قانونية، والبلدان التي لديها تاريخ من العنف، والبلدان التي لديها قدرة تكيفية منخفضة.

على سبيل المثال، قد تؤدي الزيادة في الجفاف أو الطقس القاسي إلى تقليل الفرص المتاحة أمام المزارعين والرعاة ويدفعهم للانضمام إلى الجماعات المسلحة، بينما قد تستخدم النخب الطائفية الاستياء المحلي المتزايد من تغير المناخ لتعزيز أهدافها السياسية المتباينة.

استنزاف الاستعدادات العسكرية. على الرغم من أن الجيش سيستمر في التكيف والقتال في عالم متغير، فإن تأثير المناخ سيستنزف العديد من الاستعدادات العسكرية ويزيد من الضغوط المالية. ستؤدي العواصف وارتفاع مستويات سطح البحر إلى إحداث تغييرات في تصميم ووسائل حماية القواعد البحرية ومهابط الطائرات، وستحد درجات الحرارة المرتفعة على المدى الطويل من أيام التدريب، وستجبر العواصف والفيضانات الكبرى الجيش على تحويل المزيد من الموارد إلى الإغاثة المحلية والأجنبية من الكوارث.

زيادة الضغط على النظام الدولي المستنزف. يتزايد انعدام التوافق بين القانون الدولي ومؤسسات التعاون الحالية مع تحديات المناخ العالمي. على سبيل المثال، لا يأخذ القانون الدولي للاجئين في الحسبان الأشخاص النازحين بسبب آثار تغير المناخ. قد تعاني العديد من المنظمات الحالية التي تهدف إلى المساعدة في إدارة الموارد المشتركة، مثل مجلس القطب الشمالي أو مبادرة حوض النيل، من الارتباك أو التهميش بسبب طبيعتها التطوعية وافتقارها إلى آليات الإنفاذ. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة لصياغة المعايير أو اللوائح الدولية للأنشطة عالية الخطورة مثل إدارة الإشعاع الشمسي تتخلف عن التكنولوجيا، مما يزيد من احتمال اتخاذ الدول أو الأفراد إجراءات أحادية الجانب، مما قد يتسبب في انعكاسات خطيرة.

العوامل الجيوسياسية والاقتصادية للتحويل إلى الطاقة المتجددة

يتمتع التحويل عن الوقود الأحفوري بالقدرة على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والاقتصاد بشكل كبير، اعتماداً على سرعته وهيكله. ستواجه البلدان البترولية - التي تمثل حالياً 8 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وحوالي 900 مليون مواطن - خسائر كبيرة في الدخل في حال تحقق سيناريو إزالة الكربون. تلك البلدان التي يمكنها استخراج النفط بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل أو تنويع اقتصاداتها ستكون أكثر قدرة على الصمود أمام اختبار التحويل.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن نظام الطاقة سيصبح أكثر تجزؤاً، فإن التحويل سيضعف قدرة البلدان على استخدام الطاقة كأداة للإكراه أو للسياسة الوطنية. سيكون للبلدان نفوذ أقل في سوق الطاقة لأن النفط والطاقة المتجددة يعملان بطرق مختلفة، الأول هو مورد استخراجي

قابل للتداول، بينما يستخدم الأخير من خلال بناء البنية التحتية المحلية. لذلك، سيكون من الصعب على أي دولة التأثير على إمدادات الطاقة في البلدان الأخرى. على سبيل المثال، لا يسمح موقع الصين المهيمن في سوق معدات الطاقة النظيفة لبكين بتهديد إمدادات الطاقة العالمية مثل سوق النفط التي كانت تسيطر عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

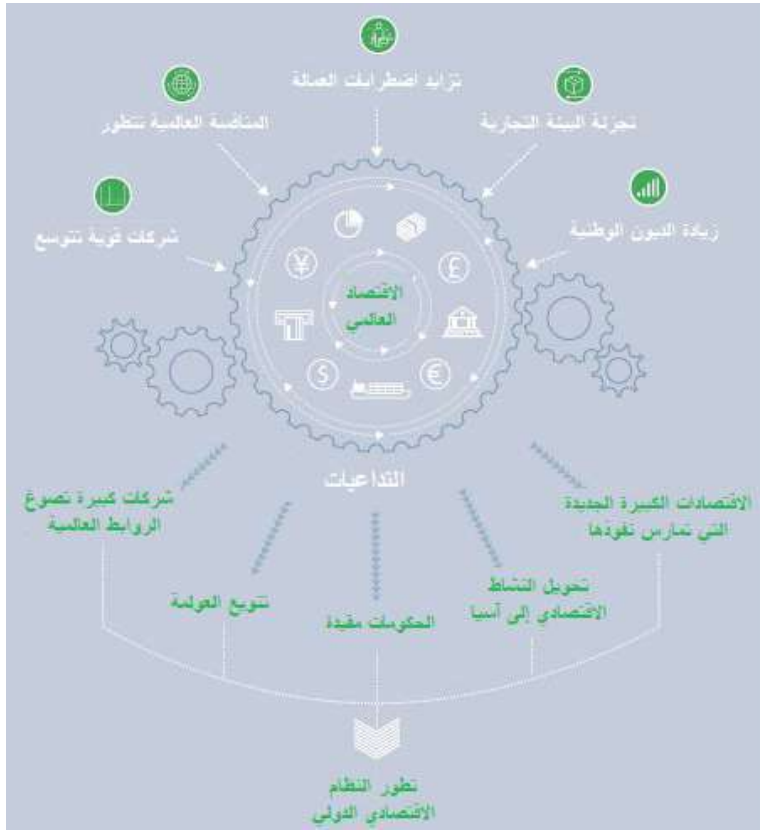
ومع ذلك، فإن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة سيزيد من المنافسة على بعض المعادن، وخاصة الكوبالت والليثيوم للبطاريات، والأتربة النادرة للمغناطيس المستخدم في المحركات والمولدات. في السنوات العشرين المقبلة، بينما يتسابق المشاركون لتطوير تقنيات جديدة للطاقة المتجددة، سيتم التركيز على البلدان التي توفر هذه المعادن، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوليفيا.

القوى الهيكلية

الاقتصاد

الحقائق الرئيسية

- في السنوات العشرين القادمة، قد تسهم بعض الاتجاهات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك زيادة الدين الوطني، وبيئة التجارة الأكثر تعقيداً ولامركزية، والانتشار العالمي لتجارة الخدمات، واضطرابات التوظيف الجديدة، والصعود المستمر للشركات القوية، في تشكيل الظروف داخل الدول وفيما بينها.
- قد تجد العديد من الحكومات أن مرونتها قد تضاءلت لأنه يتعين عليها التعامل مع أعباء الديون الأكبر، وقواعد التجارة المتنوعة، والضغط العام للتعامل مع التحديات التي تتراوح من التغير السكاني إلى التغير المناخي.
- يبدو أن الاقتصادات الآسيوية مستعدة لمواصلة نموها لعقود، على الرغم من أن المعدل قد يتباطأ. سيكون نمو الإنتاجية متغيراً عالمياً رئيسياً، ستساعد معدلات النمو المتزايدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحكومات على مواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية وغيرها من التحديات، يمكن أن تساعد معدلات النمو المتزايدة في آسيا البلدان على تجنب الوقوع في فخ تحديات الدخل المتوسط.

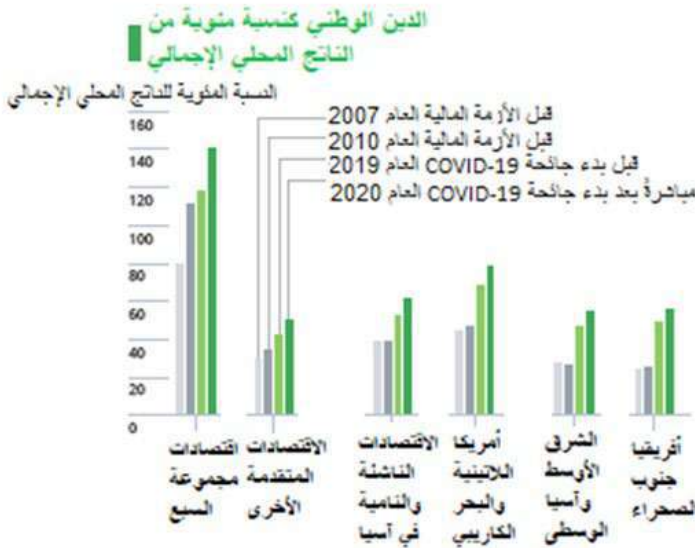


في العقود القادمة، ستؤدي التكاليف الاقتصادية للشيخوخة إلى إجهاد المالية العامة لجميع اقتصادات مجموعة العشرين ما لم يتم اتخاذ قرارات صعبة لتقليل الرفاهية و/أو زيادة الضرائب. قد تتغير الاتجاهات الاقتصادية في العشرين سنة القادمة أكثر من الاتجاهات السكانية والمناخية. فالتوقعات الاقتصادية غير مؤكدة بطبيعتها وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك التكنولوجيا والسياسات الحكومية. في هذا القسم، سوف نركز على العديد من المسارات الاقتصادية طويلة المدى التي تقدم فرصاً وتحديات للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

تواصل وازدياد الدين الوطني المرتفع

منذ الأزمة المالية العالمية 2007 - 2008، ارتفع مستوى الدين الوطني في جميع الدول تقريباً، وقد يستمر في مواجهة ضغوط متزايدة على الأقل في عام 2040. ساهم الاقتراض الهائل استجابة لوباء (كوفيد - 19)، وارتفاع أعباء دعم الشيخوخة في معظم الاقتصادات

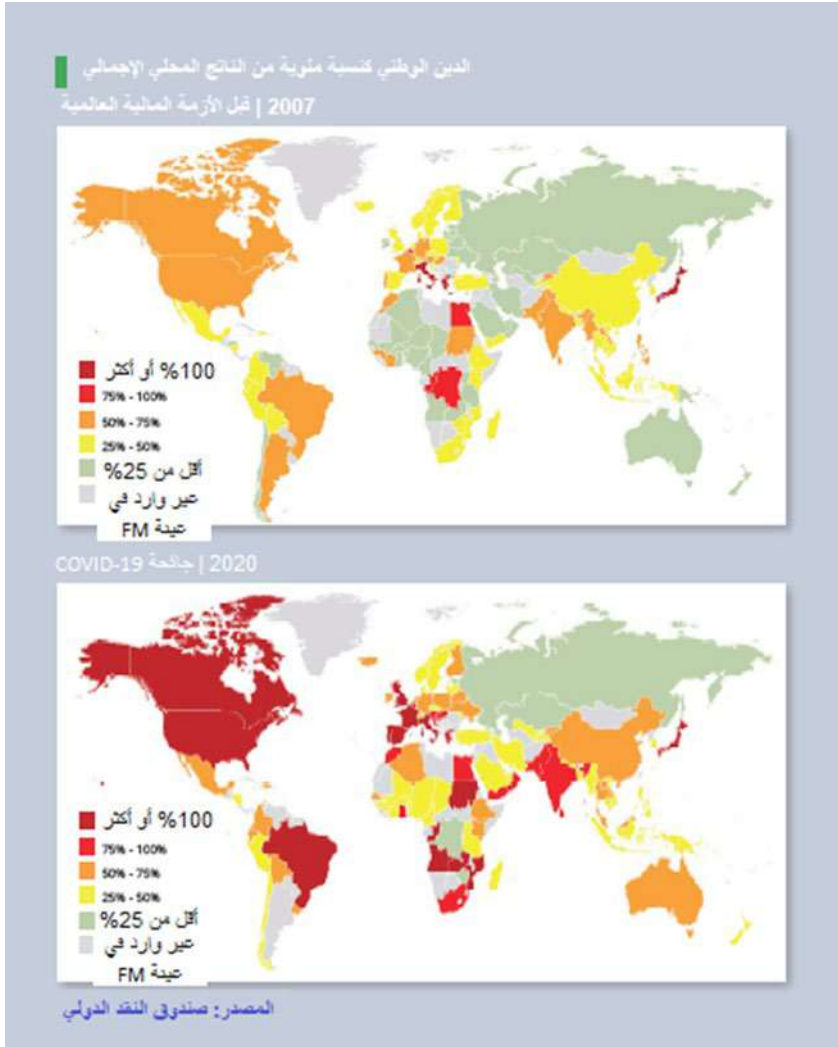
الكبرى، وزيادة الطلب على الحكومات لتحفيز النمو الاقتصادي والاستجابة للتحديات العالمية الأخرى، في ارتفاع مستويات الديون. أصبحت نسبة الدين الوطني إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، فيما يقرب من 90% من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان، أعلى مما كانت عليه في عام 2008، وقفز إلى الأعلى في عام 2020 بسبب الجائحة والاستجابات الحكومية. كان متوسط نسب الدين في الأسواق الناشئة في عام 2019 مماثلاً لتلك التي كانت سائدة خلال موجة أزمة الديون في منتصف الثمانينيات والتسعينيات. وفي عام 2019، قدر صندوق النقد الدولي (IMF) أن حوالي خمسي البلدان النامية منخفضة الدخل معرضة بشدة لخطر ضائقة الديون. في العقود القليلة القادمة، ستؤدي التكاليف الاقتصادية للشيخوخة إلى إجهاد المالية العامة لجميع اقتصادات مجموعة العشرين ما لم يتم اتخاذ قرارات صعبة لتقليل الرفاهية أو زيادة الضرائب.



المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) 2020

في السنوات العشرين المقبلة، قد يكون خفض نسبة الدين الوطني أكثر صعوبة من العقد الذي تلا الأزمة المالية. ستظل تكلفة توفير الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية في معظم الاقتصادات الكبرى، بالإضافة إلى دفع تكاليف البرامج الاجتماعية الأخرى، عبئاً على الإنفاق التقديري دون تحقيق مكاسب إنتاجية كبيرة أو انخفاض في تكلفة هذه الخدمات.

وقد يؤدي النمو الاقتصادي البطيء لبعض الاقتصادات إلى خفض الضرائب وإضعاف قدرة الحكومة على خفض الإنفاق بسبب الحاجة إلى الاستثمار في الانعاش الاقتصادي والبنية التحتية، أو للتعامل مع آثار تغير المناخ.



مستدام لبعض البلدان، لكن مخاطر التخلف عن السداد في بلدان أخرى ستزداد. ستؤدي أسعار الفائدة المنخفضة طويلة الأجل، على غرار فترة ما بعد الأزمة المالية، إلى زيادة قدرة بعض الاقتصادات على تحمل الديون، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مما يمكنها من الحفاظ على نسب عالية للديون الوطنية. كانت البنوك

المركزية الرئيسية في العالم، بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي، والاحتياطي الفيدرالي، وبنك اليابان، تتبع سياسة أسعار فائدة منخفضة للغاية على مدار السنوات العشر الماضية على الأقل. ويتوقع معظم الاقتصاديين أن تحافظ هذه البلدان على معدلات ديون عالية كونها تقتصر بعملتها الخاصة. قد يؤدي الانحراف عن هذه السياسة إلى زيادة تكاليف خدمة الدين وزيادة مخاطر معدلات الديون المرتفعة.

ستواجه تلك الاقتصادات الناشئة والنامية التي تستخدم الاقتراض الخارجي على الأقل لتمويل جزء من ديونها أزمات ديون حتى لو بقيت أسعار الفائدة العالمية منخفضة، لأن انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة نسب المخاطر ستزيد من تكاليف خدمة الديون. قد تواجه بعض الحكومات خيار التحكم في الإنفاق العام والمخاطرة بخلق استياء عام، أو الحفاظ على الإنفاق العام، مما سيزيد من عبء الديون وتكاليف الاقتراض، ويواجه مخاطر انخفاض قيمة العملة المحلية. في مواجهة هذه الخيارات، قد تعطي بعض الحكومات الأولوية للإنفاق على القضايا المحلية بدلاً من القضايا العالمية.

الاختلال في التوظيف

في ضوء التكنولوجيا الجديدة، وخاصة الأتمتة، وأدوات التعاون عبر الإنترنت، والذكاء الاصطناعي (AI)، وربما تصنيع النماذج الأولية السريعة، سيستمر وضع التوظيف العالمي في التغيير. المهام التي بدت ذات يوم مناسبة فقط للقدرات البشرية، مثل قيادة السيارة أو تشخيص الأمراض، ستصبح آلية أو قد تتم أتمتتها في العقد المقبل. تقدر الأبحاث أنه في غضون 15 إلى 20 عاماً القادمة، قد تلغي الأتمتة 9 % من الوظائف الحالية وتغير بشكل أساسي حوالي ثلث الوظائف. ستخلق التقنيات الناشئة أيضاً فرص عمل، وستعمل على ربط العملاء ومقدمي الخدمات العاملين لحسابهم الخاص من خلال منصة العمل المستقل المستندة إلى الإنترنت، بالإضافة إلى نقل بيانات الأعمال والبرمجيات بسرعة الضوء، لتحقيق تنقل افتراضي أكبر للعمالة.

سوف تعزز التركيبة السكانية، وخاصة شيخوخة السكان، اعتماد الأتمتة بشكل أسرع، حتى مع زيادة سن التقاعد. ستشهد معظم الاقتصادات الكبرى اليوم تقلص قوتها العاملة مع تقاعد العمال الأكبر سناً في العشرين عاماً القادمة. إذا ظل سن التقاعد كما هو، فمن المتوقع أنه خلال هذه الفترة، ستخسر كوريا الجنوبية 23 % من السكان في سن العمل (15 - 64 عاماً)،

واليابان 19%، وجنوب أوروبا 17%، وألمانيا 13%، والصين 11%. من المؤكد تقريباً أن الأتمتة - الروبوتات الصناعية التقليدية وأتمتة المهام التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي - ستنتشر بسرعة، حيث تبحث الشركات عن طرق لاستبدال القوى العاملة المسنة وزيادتها في هذه الاقتصادات. قد تنتشر الأتمتة بشكل أبطأ في بلدان أخرى، والمفتاح هو ما إذا كانت تتمتع بميزة التكلفة، بما في ذلك مقارنة بالعمالة منخفضة المهارة.

انطلاقاً من الماضي، قد يتجاوز عدد الوظائف التي تم خلقها بواسطة التقنيات الجديدة عدد الوظائف التي تم تدميرها في العشرين عاماً القادمة. تقدر دراسة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي أنه بحلول عام 2025، ستخلق الأتمتة 97 مليون وظيفة جديدة وتحل محل 85 مليون وظيفة قائمة. قد تؤثر بعض العوامل، بما في ذلك المهارات، والمرونة، والعوامل السكانية، والأجور الأساسية، وحصّة الوظائف المعرضة للأتمتة، والوصول إلى التعليم المستمر على قدرة البلدان منفردة على التكيف مع الأتمتة. على سبيل المثال، مع مستوى مماثل من الأتمتة، قد تواجه البلدان ذات الفئات العمرية المتزايدة للعمل مزيداً من اضطرابات التوظيف أو ضغوط الأجور المتدنية أكثر من البلدان ذات السكان الأكبر سناً.

قد تستحوذ الأتمتة على حصة متزايدة من العمالة. وفي العشرين عاماً الماضية، حلت بشكل أساسي محل الوظائف ذات المهارات المتوسطة مثل مشغلي الآلات وعمال المعادن وكتابة المكاتب. قد تؤثر الأتمتة بشكل متزايد على المهن ذات الدخل المرتفع، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. على الرغم من ظهور وظائف جديدة، فقد يكون هناك عدم توافق في المهارات بين الوظائف المفقودة والوظائف المستحدثة. قد يؤدي عدم التوافق هذا إلى إطالة فترة البطالة للعديد من العمال أثناء محاولتهم اكتساب المهارات اللازمة للوظائف التي تم إنشاؤها حديثاً وقد يؤدي إلى زيادة الاختلال في توزيع المكاسب. قد تكون الاقتصادات الشابة أكثر مرونة إذا تمكنت من توفير التعليم اللازم لتدريب الوافدين الجدد إلى سوق العمل بشكل صحيح.

هل يمكن ألا يكون هناك وظائف في عام 2040؟

يثير الاتساع والسرعة التي قد يحل بها الذكاء الاصطناعي محل الوظائف الحالية أسئلة حول ما إذا كانت الاقتصادات قادرة على خلق وظائف جديدة كافية، وما إذا كان العمال لديهم المهارات اللازمة لخلق وظائف جديدة.

خلال العقود القليلة القادمة، يبدو من المرجح أن يتبع الذكاء الاصطناعي اتجاه موجات الابتكار السابقة، مما أدى إلى خلق فرص عمل صافية بمرور الوقت، ولكنه قد يؤدي في البداية إلى انخفاض إجمالي إذا اختفت الوظائف بشكل أسرع من إنشاء وظائف جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يتساءل بعض الاقتصاديين عما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى مزيد من الضرر المستدام لسوق العمل، حيث يزداد تعقيد الآلات بسرعة، مما يؤدي إلى المزيد من فقدان الوظائف.

بيئة تجارية أكثر تجزؤاً

في السنوات العشرين المقبلة، قد يصبح النظام التجاري العالمي أكثر تجزؤاً. منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995، تم إحراز تقدم ضئيل في التوصل إلى المزيد من اتفاقيات التجارة العالمية. أدى انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية إلى مزيد من الاضطراب في بيئة التجارة العالمية. منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، تم استكمال اتفاقية واحدة متعددة الأطراف فقط، هي «اتفاقية تيسير التجارة». وبسبب الاختلافات الجوهرية بين الدول الأعضاء بشأن التجارة الزراعية والإعانات ذات الصلة وحماية الملكية الفكرية، واتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية، فإن التقدم مقيد. وبسبب نقص التحديثات، فإن قواعد التجارة الحالية ليست كافية للتعامل مع أنواع جديدة من التدفقات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والخدمات الأخرى. ومع ذلك، فإن العقبات التي تعترض التجارة العالمية في الخدمات، مثل قوانين توطين البيانات، والرغبة المستمرة في حماية الزراعة المحلية، قد تجعل من الصعب تحديث اتفاقية منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

مع تقادم قوانين منظمة التجارة العالمية بشكل متزايد، قد تضع الاتفاقات الإقليمية المستقبلية قواعد ومعايير جديدة، خاصة بالنسبة للأنواع الجديدة من المعاملات التجارية، مما يؤدي إلى مزيد من تجزئة قوانين التجارة العالمية. منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، زاد عدد الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية بشكل كبير، في حين كان التقدم المحرز في اتفاقيات قطاعية محددة محدوداً نسبياً. لا تتضمن بعض هذه الاتفاقيات التعريفات الجمركية والوصول إلى الأسواق فحسب، بل تضع أيضاً قواعد ومعايير في المجالات التي لا تغطيها منظمة التجارة العالمية أو غيرها من الاتفاقيات العالمية متعددة الأطراف، مثل قوانين التجارة الرقمية في اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. اتفاقيات أكبر، بما في ذلك

«الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» التي تركز على آسيا (2020)، و«اتفاقية التقدم الشامل للشراكة عبر المحيط الهادئ» (2018)، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (2020)، كلها ممكنة تعزيز التجارة الإقليمية وجذب المزيد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المناطق.

قد يؤدي توسيع القيود التجارية الأحادية الجانب، والتي غالباً ما تكون قيوداً تجارية غير جمركية، إلى زيادة تعقيد التجارة الدولية بين الحكومة والقطاع الخاص، والحد من النمو الاقتصادي المدفوع بالتجارة، وإضعاف النمو الإجمالي. على الرغم من أن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة قد احتلت عناوين الصحف، إلا أن العديد من البلدان قد زادت من استخدام الإجراءات التجارية المقيدة في السنوات الـ 12 الماضية. بين عامي 2008 و2018، زاد عدد السياسات والإجراءات التقييدية المتعلقة بالتجارة المنفذة عالمياً بأكثر من 200% خلال العقد الماضي، حيث شكلت أمريكا اللاتينية وآسيا 30% و40% على التوالي. على سبيل المثال، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتزايد التدابير غير الجمركية حتى لو تم تخفيض التعريفات. مع العدد القياسي للقيود التجارية الجديدة في عام 2019، أصبحت القيود التجارية متجذرة هيكلية في العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي.

قد تؤدي الرغبة في حماية وظائف التصنيع، والمخاوف بشأن الحصول على فوائد من التطورات التكنولوجية التي يحصل عليها الفائز يأخذ كل شيء، والمخاوف بشأن المدخلات الرئيسية مثل المعدات الطبية والمواد الخام الصيدلانية، إلى زيادة تسريع استخدام سياسات الحماية التجارية. ومن المتوقع أن يزداد التراجع في فرص العمل في التصنيع خلال العشرين عاماً القادمة، الأمر الذي قد يضغط على الحكومات، خاصة تلك الاقتصادات المتقدمة والصاعدة التي تعتمد على التصنيع، لاتخاذ إجراءات وقائية. بالإضافة إلى ذلك، من المسلم به أن تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى ميزة مستدامة للمحرك الأول - أي أن كونك أول من يقدم منتجاً جديداً إلى السوق سيحقق ميزة تنافسية - قد يدفع بعض الحكومات إلى التعزيز استخدام القيود التجارية عند التنافس على مكانة عالمية. أخيراً، قد تؤدي حماية المدخلات الرئيسية والإمدادات الاستراتيجية، وخاصة الأدوية بعد الوباء، إلى زيادة القيود التجارية في هذه الصناعات.

ستستخدم الصين والاتحاد الأوروبي واليابان والقوى الاقتصادية الكبرى الأخرى نفوذها لتعزيز أهداف الأمن القومي وزيادة تشوه السوق. منذ عام 2008، عززوا استخدام القيود التجارية وأنظمة السوق المحلية لممارسة تأثير استراتيجي. بنظرة مستقبلية، قد تؤدي

المخاوف بشأن الخصوصية والتحكم في تدفق البيانات، وكذلك التجارة في المنتجات الصناعية وغيرها من التقنيات، إلى سياسات تجارية أكثر استباقية لتحقيق مصالح أمنية وطنية أوسع.

الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية المفعول



المصدر: منظمة التجارة العالمية، المعلومات اعتباراً من حزيران (يونيو) 2020

المستقبل المجهول للعملة

القطاع المالي ليس محصناً ضد التغييرات التكنولوجية التي تغير القطاعات الأخرى. مع زيادة عدد العملات الرقمية للبنوك المركزية، قد تحظى العملات الرقمية بقبول أوسع في السنوات العشرين القادمة. أطلق بنك الصين الشعبي عملته الرقمية في عام 2020، ويقوم كونسورتيوم من البنوك المركزية، بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، باستكشاف المبادئ الأساسية للعملات الرقمية السيادية.

سيؤدي إدخال العملات الرقمية الصادرة عن القطاع الخاص، مثل Libra الذي اقترحه Facebook، إلى تعزيز قبول العملات الرقمية. يعتمد مدى استبدال العملات الرقمية الصادرة عن القطاع الخاص بالعملات القانونية للبلدان أو المناطق بما في ذلك الدولار الأمريكي واليورو لتسوية المعاملات على القواعد التنظيمية الموضوعية.

قد يواجه الدولار الأمريكي واليورو أيضاً تهديدات من عملات قانونية أخرى، وستعتمد قوتها على التغييرات الحالية في الهيكل المالي الدولي والأهمية العالمية للاتصالات الدولية. قد تقلل العملات الرقمية الصادرة بشكل خاص من سيطرة البلدان على أسعار الصرف وعرض النقود، مما يزيد من تعقيد تنفيذ السياسة النقدية.

استمرار العلاقات الاقتصادية في التطور والتنوع

بالإضافة إلى السياسات التجارية، قد يؤدي الطلب المتزايد على الخدمات العابرة للحدود وإمكاناتها واستخدام تقنيات منصات التجارة الإلكترونية إلى زيادة تغيير الأهمية الاقتصادية، بما في ذلك شكل سلاسل القيمة العالمية، وموقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكوين واتجاه التجارة. على الرغم من تجزئة نظام التجارة العالمي، فإن التجارة الواسعة في الخدمات بما في ذلك التمويل والاتصالات والمعلومات والسياحة ستزداد في السنوات العشرين القادمة. في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمثل صناعة الخدمات حوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي و80% من العمالة، لكن قيمة التجارة العالمية في الخدمات لا تمثل سوى ثلث قيمة السلع المصنعة، مما يدل على وجود مجال كبير للنمو. يقدر نموذج التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية أنه إذا تبنت البلدان التكنولوجيا الرقمية، بحلول عام 2030، سيكون نمو التجارة العالمية أعلى بحوالي نقطتين مئويتين من النمو الأساسي، مما سيعزز التوسع في تجارة الخدمات ويزيد من تعزيز النمو المستمر للروابط الاقتصادية.

تكنولوجيا التصنيع الجديدة تغير التجارة. عكس تكوين سلاسل التوريد العالمية في عام 2020 إلى حد كبير أهمية وفورات الحجم والعمالة كمصدر لخلق القيمة في قطاع التصنيع، مما أدى إلى مركزية الإنتاج في عدد قليل من المواقع ذات الأجور المنخفضة، وخاصة الصين. قد تؤدي الزيادة الهائلة في استخدام التكنولوجيا الرقمية والتصنيع الإضافي إلى تقليل أهمية وفورات الحجم والعمالة كمدخلات، مما يشجع الشركات على نقل المزيد من الإنتاج إلى السوق. قد تقلل تقنيات الإنتاج الجديدة هذه من جاذبية الإنتاج في الصين وتسرع من سرعة تعديل الشركات لسلاسل التوريد الخاصة بها.

منصات التجارة الإلكترونية تسهل التجارة العالمية. تعمل الحوسبة السحابية والأتمتة وتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتقنيات المعلومات الأخرى على تمكين نماذج توزيع جديدة لتوسيع الفرص لجميع البائعين لدخول السوق الدولية، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي واجهت تاريخياً تكاليف عالية للدخول في الأسواق الخارجية. تعمل شركات منصات التجارة الإلكترونية، والتي ضمت في عام 2020 شركة علي بابا الصينية وأمازون الأمريكية، على إنشاء سوق يتوافق مع المشتريين والبائعين بشكل مستقل عن الموقع الجغرافي، مما يوفر طريقة منخفضة التكلفة ومنخفضة المخاطر نسبياً للشركات لدخول الأسواق الخارجية، وزيادة تدفقات التجارة الدولية.

وفقاً للبيانات الصادرة في عام 2020، كانت مبيعات التجارة الإلكترونية في عام 2018 تعادل 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ذلك العام. تمتد التجارة الإلكترونية الدولية إلى المبيعات بين الشركات والمبيعات بين الشركات والمستهلكين، حوالي 25% من المتسوقين عبر الإنترنت أجروا عمليات شراء عبر الحدود في عام 2018. بالنظر إلى المستقبل، قد تؤدي الزيادة في الوصول إلى الإنترنت، وانخفاض تكاليف البيانات، وزيادة ملكية الهواتف الذكية، والتحول إلى عمليات الشراء عبر الإنترنت بعد الجائحة إلى زيادة مبيعات التجارة الإلكترونية، والتي يحدث الكثير منها على منصات التجارة الإلكترونية العالمية الكبيرة.

تتيح الشركات متعددة الجنسيات «الكبيرة» استمرارية العولمة الاقتصادية. تعمل التكنولوجيا والرقمنة أيضاً على تغيير هيكل بعض الصناعات، مما يزيد من انتشار احتكار القلة وشبه الاحتكار، مما يؤدي إلى ظهور شركات «الفائز يأخذ كل شيء». تعد الشركات الكبرى العالمية أكبر الشركات وأكثرها ربحية في جميع الصناعات في العالم، بما في ذلك الأدوية والمنتجات الاستهلاكية وتكنولوجيا المعلومات. ومن بين الشركات التي تجاوزت إيراداتها السنوية مليار دولار أمريكي في عام 2017، مثلت هذه الشركات حوالي 80% من الأرباح الاقتصادية، وبلغت الأرباح الاقتصادية التي تم الحصول عليها حوالي 1.6 ضعف أرباح عام 1997. على الرغم من أن الشركات الكبرى مسجلة في بلد واحد، إلا أن مبيعاتها عالمية، وقد يُترجم نمو حجم ونطاق هذه الشركات إلى نمو العولمة الاقتصادية. قد تستمر العوامل الاقتصادية التي تدعم صعود الشركات العالمية الكبرى، بما في ذلك التكاليف الثابتة المرتفعة، والتكاليف الهامشية المنخفضة، وتأثيرات الشبكة والنظام الأساسي، والتعلم الآلي، في الوجود في السنوات العشرين القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن التكنولوجيا (بما في ذلك البيانات الضخمة والتعلم الآلي) والأصول غير الملموسة (مثل العلامات التجارية) أصبحت دوافع متزايدة الأهمية لخلق القيمة في العقدين المقبلين، فقد تزداد هيمنة الشركات الكبرى على السوق. قد يؤثر نمو الشركات الكبرى أيضاً على توزيع المكاسب الاقتصادية بين البلدان ودخلها، مما قد يؤدي إلى احتكاك وإشراف غير متوازن، لأن اقتصاد البلد المضيف يحاول الحصول على بعض القيمة التي أوجدتها هذه الشركات. إن قوة هذه الشركات خارج نطاق الأعمال - بما في ذلك التحكم في تدفق البيانات والمعلومات - ستشجع الحكومة على العمل الجاد للإشراف عليها، بشكل أساسي كمرقق عام، أو ربما تفكيكها.

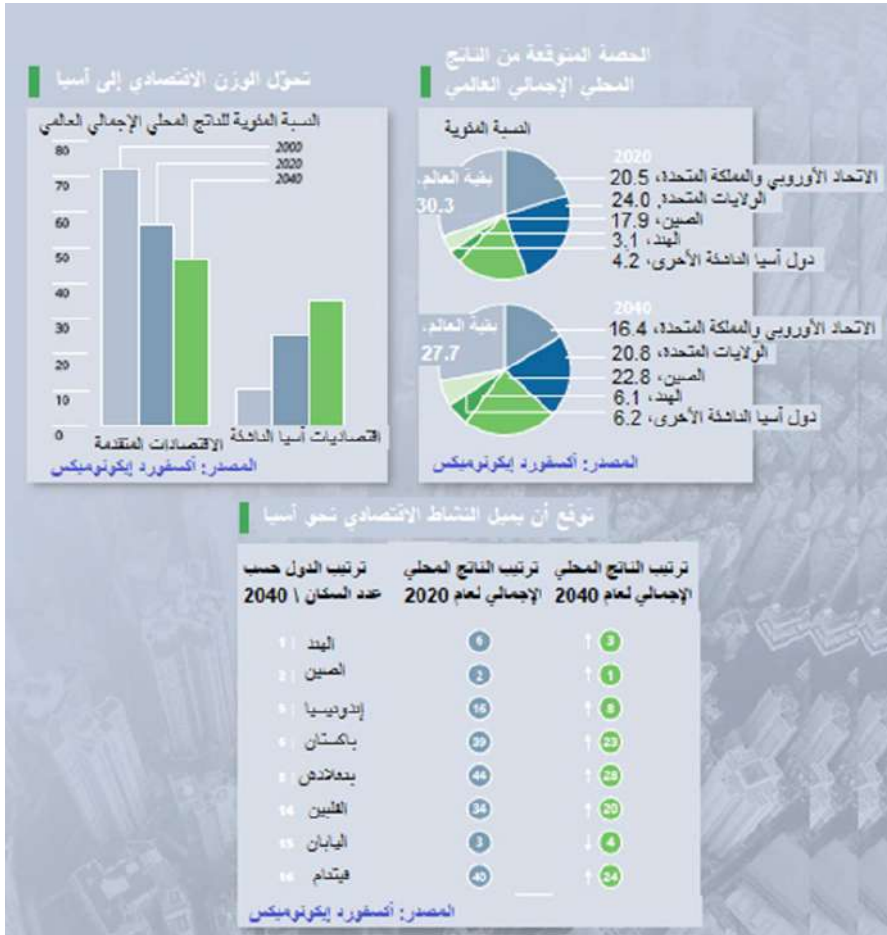
استمرار توسع الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة. من شبه المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة (SOMNCs)، والتي نشأ معظمها في الصين والهند وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ستستمر في المشاركة النشطة في الأعمال التجارية الدولية. قد تشوه بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المشهد التنافسي العالمي لأنها مدعومة من قبل الدولة. مع اشتداد المنافسة على القيادة التكنولوجية، قد تزيد الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الصين، من اعتمادها على دعم الدولة للحصول على مزايا المحرك الأول وتثبيتها، مما يدفع الشركات الخاصة للضغط على الحكومة للتدخل.

هل يمكن للذكاء الاصطناعي زيادة الإنتاجية؟

في السنوات العشرين الماضية، انخفض نمو إنتاجية العمل في معظم الاقتصادات، على الرغم من حدوث تقدم كبير في التكنولوجيا. يمكن للموجة التالية من التحسينات التكنولوجية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، عكس هذا الاتجاه.

في العقدين المقبلين، قد يكون للذكاء الاصطناعي تأثير كبير على الإنتاجية، وهو ما يتوافق مع التأخير في نمو الإنتاجية الناتج عن الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات. قد تؤثر سرعة التبني أيضاً على الإنتاجية. وفقاً لدراسة، إذا تبنت 70% من الشركات شكلاً من أشكال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1.2% سنوياً.

على الرغم من أن أي فوائد قد يتم توزيعها بشكل غير متساو بين البلدان وداخلها، فإن البلدان التي تجني صافي الفوائد من مكاسب الإنتاجية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي سيكون لديها المزيد من الفرص الاقتصادية، مما يسمح لها بتقديم المزيد من الخدمات وخفض الدين الوطني. المستوى وتوفير التمويل لبعض التكاليف شيخوخة السكان.



تواصل الميل نحو آسيا

في السنوات الأربعين الماضية، كان النشاط الاقتصادي العالمي يميل نحو آسيا، مما يعكس ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في آسيا، وعدد السكان الكبير، وانخفاض الفقر المدقع مقارنة ببقية العالم - يكاد يكون من المؤكد أن هذا الاتجاه سيستمر بحلول عام 2030 على الأقل، ربما بحلول 2040. ستصبح بعض البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان في آسيا واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم في عام 2040، على الرغم من أن دخل الفرد فيها يتخلف عن نظيره في الاقتصادات المتقدمة.

على مدى السنوات الأربعين الماضية، أدى النمو القياسي في آسيا إلى تقارب مستويات المعيشة في آسيا مع تلك في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط وحتى المرتفع. في عام

2020، ساهمت الصين والدول النامية الآسيوية الأخرى بنسبة 18 % و 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على التوالي. إذا استمرت هذه الاتجاهات، بحلول عام 2040، فمن المتوقع أن تمثل البلدان النامية الآسيوية ما يقرب من 35 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتي تعد الهند والصين أكبر المساهمين فيها، حيث يمثلان 29 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفقاً لـ Oxford Economics.

قد يتسبب النمو الاقتصادي الأسرع في آسيا في أن تصبح بعض البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم بحلول عام 2040. على سبيل المثال، يمكن للنمو الاقتصادي الأسرع في الهند - والذي من المتوقع أن يصبح البلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان بحلول عام 2027 - أن يدفع الهند إلى مصاف أكبر ثلاث اقتصادات في العالم. وبالمثل، باعتبارها رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، فإن معدل النمو السريع لإندونيسيا يمكن أن يجعلها تدخل في صفوف الاقتصادات العشرة الأولى بحلول عام 2040. ومع ذلك، فإن مستوى المعيشة أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد يظل أقل بكثير من مستوى الاقتصادات المتقدمة.

الآثار والتداعيات الأوسع نطاقاً

إن البيئة الاقتصادية المستقبلية، التي تتميز بزيادة الدين الوطني، وبيئة تجارية أكثر تعقيداً، وتنوع العلاقات العالمية، وتوقف التوظيف، ستزيد من الضغط على الحكومة. مجتمعة، قد تؤدي هذه الاتجاهات إلى تحويل التأثير الاقتصادي إلى نطاق أوسع من المشاركين، بما في ذلك الشركات الخاصة والاقتصادات الأقل انفتاحاً بقيادة الصين. مساهمة مضطربة في التحديات العالمية. قد تحد الديون الوطنية المرتفعة وتكاليف خدمة الديون ذات الصلة من المساهمة المالية للحكومة في المنافع العامة العالمية والتعامل مع التحديات المشتركة (بما في ذلك الصحة العالمية وتغير المناخ). قد تقلص الدول الغنية برامج المساعدة الصحية، أو قد لا تكون قادرة على توسيع هذه البرامج لمواكبة النمو السكاني في البلدان الفقيرة. انخفاض الاستثمار قد يؤخر تدابير خفض الانبعاثات، وقد تتراجع البلدان المتقدمة عن التزاماتها لتوفير التمويل التكيفي للبلدان النامية. سيؤدي تباطؤ النمو وارتفاع الديون أيضاً إلى الحد من قدرة بعض الحكومات، بما في ذلك البلدان النامية الأكثر عرضة للآثار الضارة للمناخ، على الاستثمار في تدابير التكيف لحماية بنيتها التحتية ومجتمعاتها من الأحوال الجوية القاسية.

المنصات تحفز النمو الاقتصادي. لا يمكن لشركات منصات التجارة الإلكترونية الحفاظ على العولمة فقط من خلال توصيل العملاء والشركات عبر الحدود، ولكن يمكنها أيضاً تعزيز نمو الأعمال التجارية المحلية من خلال توفير سوق للشركات والعملاء المحليين. يمكن أن يساعد ظهور شركات منصات التجارة الإلكترونية في تحفيز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي قدمت على مر التاريخ مساهمات كبيرة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. غالباً ما تواجه هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قيوداً مالية، لكن شركات منصات التجارة الإلكترونية توفر تكاليف اكتساب عملاء أقل وتغطية سوقية أكبر، مما قد يقلل التكاليف ويزيد التمويل ويحقق نمواً سريعاً. في البلدان النامية والأسواق الناشئة، يمكن لشركات المنصات هذه تقليل الحواجز أمام الدخول، والمساعدة في تحرير الأموال، وتوفير طريقة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد السري. قد يؤدي تعزيز الإشراف على شركات المنصات - خاصة تلك البلدان التي تحاول فرض حواجز تجارية - إلى تقليل الإيرادات. المزيد من التحديات تواجه الحوكمة الاقتصادية الدولية. في السنوات العشرين المقبلة، قد يشهد عدد الاقتصادات الكبيرة ولكنها لا تزال نامية نمواً وزيادة في وزنها الاقتصادي النسبي. قد تطلب هذه الاقتصادات، التي تقودها الصين، بشكل متزايد التأثير على اتجاه المنظمات الدولية التي تركز على الاقتصاد، وتغيير المعايير والأعراف لتعكس مصالحها الاقتصادية، والتي قد يتعارض بعضها مع مصالح الاقتصادات المتقدمة. قد تنشأ احتكاكات أخرى لأن مجاميع هذه الاقتصادات كبيرة، ولكن بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لا تزال تعتبر دولاً نامية، مما يجعلها متاحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعروض منظمة التجارة العالمية. قد تؤثر هذه التناقضات على الاتجاه المستقبلي، وتقوض فعالية هذه المنظمات، وتؤدي إلى ظهور المزيد من المنظمات الموازية، مما يزيد من تأثير الاقتصادات النامية على القواعد الاقتصادية العالمية.

القوى الهيكلية

التكنولوجيا

الحقائق الرئيسية

- في العشرين سنة القادمة، قد تزداد سرعة وتأثير التطور التكنولوجي، وتغير وتحسن الخبرة والقدرات البشرية، وتوفر إمكانات لحل التحديات مثل الشيخوخة، وتغير المناخ، وانخفاض نمو الإنتاجية، مما تسبب في توتر جديد ودمار بينهما.
- في العقود القادمة، ستصبح المنافسة العالمية على العناصر الأساسية للتفوق التكنولوجي، مثل المواهب والمعرفة والأسواق، شرسة بشكل متزايد، وقد يظهر قادة تكنولوجيون جديدون أو هيمنة.
- إن التنافس على الهيمنة التكنولوجية لا ينفصل عن الجغرافيا السياسية المتغيرة باستمرار والمنافسة الصينية الأمريكية الأوسع، وفي الوقت نفسه، سيتم تعزيز المزايا التكنولوجية من قبل الشركات ذات الاهتمام والموارد والتأثير العالمي على المدى الطويل.
- سيتم اعتماد التقنيات والتطبيقات المشتقة بسرعة، مما يمكّن البلدان النامية من الاستفادة من أحدث التطورات الأساسية لتطوير التطبيقات العالمية في المجالات المتخصصة والمساهمة في سلسلة التوريد العالمية.



إن التكامل المتزايد بين الحقول التي تبدو غير مرتبطة وظهور المنافسة العالمية لتوليد المزايا وقفلها يعملان على تسريع ظهور التقنيات المتطورة.

يعد تقييم اتجاهات التكنولوجيا وتأثيرها المهمة الأكثر تحدياً لأن الجدول الزمني لا يزال غير مؤكد، وقد يكون من الصعب تمييز المسار من العلوم الأساسية إلى التطبيقات التحويلية، والعلاقة بين التكنولوجيا وتأثيرها المحتمل على نطاق أوسع قد يكون غير مباشر ومعقد. تشير التقنيات الناشئة أيضاً عدداً لا يحصى من القضايا الأخلاقية والاجتماعية والمتعلقة بالسلامة - على سبيل المثال، من هويتنا كبشر، إلى تأثيرنا على البيئة، إلى النطاق المقبول للحرب.

الاتجاهات في التقنيات الناشئة

تعمل مجموعة متنوعة من الاتجاهات على تشكيل المشهد التكنولوجي للسنوات العشرين القادمة. على الرغم من أن ظهور التقنيات الجديدة لن يكون موحدًا أو يمكن التنبؤ به، فقد يكون لها بعض القوى الدافعة والزخم المشترك. إن التكامل المتزايد بين الحقول التي تبدو غير مرتبطة وظهور المنافسة العالمية لتوليد المكاسب واحتكارها يعملان على تسريع ظهور التقنيات المتطورة. إن انتشار المعرفة التقنية، والتطوير النشط للمعايير، وجعل أحد الحلول التقنية متفوقة على حل تقني آخر، وأوقات تطوير المنتج الأقصر والأقصر ستشجع الاستراتيجيات طويلة الأجل واتخاذ القرارات بسرعة لتجنب الخسارة والتخلف عن المنافسين.

التكامل العلمي يحفز الابتكار. إن اندماج البحث العلمي والتطبيقات التقنية التي تبدو غير مرتبطة ببعضها يجعل التطور السريع للتطبيقات الجديدة ممكنًا وعمليًا ومفيدًا. على سبيل المثال، الهواتف الذكية مدفوعة بعقود من البحث والتطوير الأساسيين في مجال الإلكترونيات، والهوائيات، والمواد، والبطاريات، وشبكات الاتصالات، وواجهات المستخدم.

بحلول عام 2040، سيتم تعزيز التكامل المتزايد لمختلف التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، والاتصالات عالية السرعة، والتكنولوجيا الحيوية، من خلال زيادة فهم العلوم الاجتماعية والسلوكية، وذلك لتحقيق اختراقات سريعة وتطبيقات مخصصة للمستخدم.. أكثر بكثير من مجموع أجزائه. باختصار، يمكن أن توفر منصات التكنولوجيا هذه أساساً للابتكار السريع مع تقليل الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق.

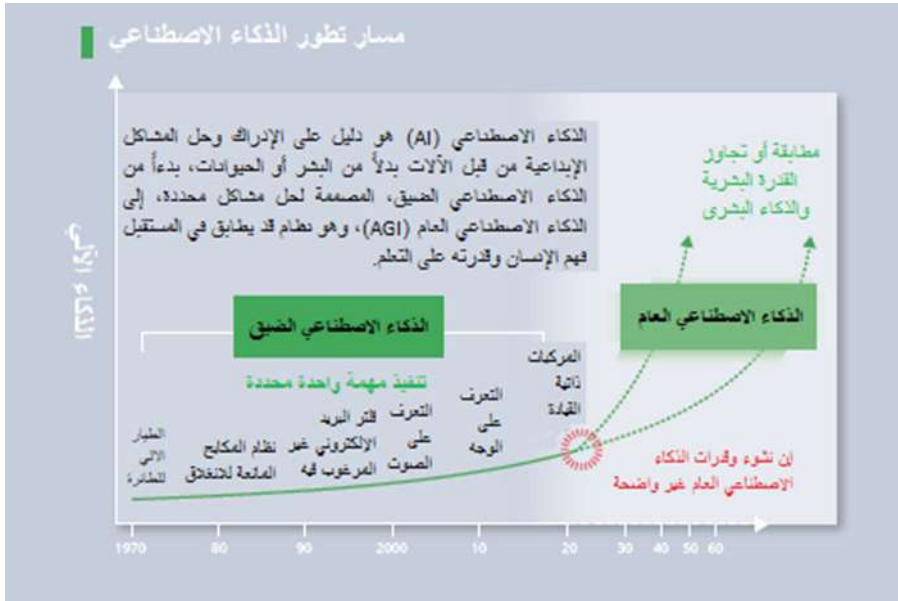
اشتداد المنافسة على الهيمنة. التنافس على الهيمنة التكنولوجية لا ينفصل عن الجغرافيا السياسية المتغيرة باستمرار، ويتأثر بشكل متزايد بالمنافسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً، لا سيما تلك المتعلقة بصعود الصين. يتطلب تجميع الموارد للحفاظ على قيادة تكنولوجية واسعة، بما في ذلك تركيز المواهب والمعرفة الأساسية وسلسلة التوريد، عقوداً من الاستثمار طويل الأجل والقيادة الحكيمة. قد تصبح تلك البلدان التي تركز الموارد اليوم رائدة تكنولوجية في عام 2040. في الاقتصاد المفتوح، ستتنافس الجهود الخاصة والشركات بين الحكومات والشركات الخاصة والمشاريع البحثية مع الاقتصادات التي تقودها الدولة، والتي قد يكون لها مزايا في توجيه وتركيز الموارد، بما في ذلك الوصول إلى البيانات، ولكنها قد تفتقر إلى مزيد من المعلومات وفوائد الانفتاح والإبداع والبيئة التنافسية.

انتشار التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم. يمكن عادةً اعتماد التقنيات والتطبيقات المشتقة بسرعة في كل منطقة من مناطق العالم تقريباً، وحتى تمكين البلدان النامية من الاستفادة من أحدث التطورات الأساسية لتطوير التطبيقات العالمية في المجالات المتخصصة، أو المساهمة في سلاسل التوريد للاقتصادات الأكثر تقدماً. ستسعى العديد من البلدان إلى تسريع هذه العملية والاستفادة منها، ورعاية الأعمال الرئيسية، مثل وادي السيليكون (Silicon Valley) أو البدائل الإقليمية لحاضنات التكنولوجيا الحيوية، مما سيزيد من مخاطر حدوث مفاجآت للتطبيقات الجديدة في مواقع غير متوقعة.

تقصير الجدول الزمني. يتغير وقت تطوير التكنولوجيا ونشرها ونضجها وتراجعها من عقود إلى سنوات، وأحياناً بشكل أسرع. قد تقوم جهات فاعلة متعددة، بما في ذلك الشركات والبلدان، في طليعة التقنيات الناشئة، بنشر واستخدام تقنية جديدة قبل أن يبدأ الآخرون. أولئك الذين يحاولون اللحاق بالركب، وخاصة في البلدان النامية، قد يضطرون بشكل متزايد إلى اختيار التكنولوجيا قبل أن يفهموا تماماً معنى هذه الخيارات، ويخاطرون بالاستثمار في طريق مسدود تكنولوجي أو يتخلفون عن الركب بشكل ميؤوس منه. قد تستجيب بلدان الاقتصاد المخطط بشكل أسرع للتطورات التكنولوجية الناشئة، ولكن على حساب تقليل التنوع التكنولوجي والكفاءة.

التكنولوجيا تقود التحول

على الرغم من أن التكنولوجيا تتطور بطرق لا يمكن التنبؤ بها، متأثرة بصعوبات غير متوقعة واختراقات غير متوقعة، يبدو أن بعض مجالات التكنولوجيا توفر إمكانية التغيير وتقدم أمثلة على العواقب المحتملة للتقنيات الجديدة في العقود القادمة. تم اختيار الفصول التالية حول الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، والمواد، والتصنيع بعد التشاور مع قادة التكنولوجيا، وهي تسلط الضوء على الفوائد والمخاطر الفردية والجماعية للتقنيات الجديدة في خلق عالم مستقبلي شديد الترابط. سيتم دمج التقدم في هذه المجالات مع تقنيات أخرى، مثل تخزين الطاقة، لتشكيل المجتمع والاقتصاد وربما طبيعة السلطة.



انتشار الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو الحل للمشاكل المعرفية والإبداعية من خلال الآلات بدلاً من البشر أو الحيوانات. ويتراوح من الذكاء الاصطناعي الضيق الذي يهدف إلى حل مشاكل معينة، إلى الذكاء الاصطناعي العام، والذي قد يوازي أو يفوق قدرة الإنسان على الفهم والتعلم في العالم. بحلول عام 2040، سوف يفيد تطبيق الذكاء الاصطناعي، جنباً إلى جنب مع التقنيات الأخرى، كل جانب من جوانب الحياة تقريباً، بما في ذلك تحسين الرعاية الصحية، ووسائل النقل الأكثر أماناً وفعالية، والتعليم المخصص، وتحسين البرامج للعمل اليومي، وزيادة غلة المحاصيل الزراعية. يبحث القادة السياسيون والتجارون حول العالم عن مواهب عالمية ويستثمرون الموارد في تطوير الذكاء الاصطناعي، على أمل أن يصبحوا أول من يستخدم الذكاء الاصطناعي لإعادة تشكيل المجتمع والاقتصاد وحتى الحرب. مدفوعاً بالنمو المتزامن للبيانات عالية الجودة، وقوة الحوسبة، وروابط الاتصال عالية السرعة، سيتحدى الذكاء الاصطناعي وتيرة القادة ويحقق الفوائد مع تقليل الآثار الضارة مثل التهديدات للخصوصية والحرية.

على الرغم من أن العديد من التطورات الجديدة في مجال الذكاء الاصطناعي ستكون عالمية، إلا أن هناك ميزة غير متناسبة للدول التي أصبحت الآن قادرة على دعم الذكاء الاصطناعي وتطويره واعتماده. سيؤدي الاستخدام الواسع النطاق للذكاء الاصطناعي، خاصة في الحروب، إلى زيادة خطر إساءة الاستخدام المتعمد أو المشاركة أو التصعيد غير المتعمد.

تحول الصناعة والعمل. سيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تغيير جميع الصناعات تقريباً، وتعطيل القوى العاملة العالمية، وإنشاء مجالات عمل جديدة، والقضاء على مجالات العمل الأخرى، وتعزيز إعادة التوزيع البيئي والاجتماعي الرئيسي. في العديد من الوظائف المستقبلية، سيصبح التعاون بين الإنسان والآلة أمراً شائعاً جداً. من أجل الاستفادة من الذكاء الاصطناعي مع الحد من البطالة، ستحتاج البلدان والشركات إلى التركيز على تعليم القوى العاملة وإعادة تدريبها.

البيانات ستكون هي السيد. ستتطلب الصناعات والمؤسسات المستقبلية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي كميات كبيرة من البيانات للعمل بكفاءة وتنافسية. ستمتع المؤسسات والشركات والبلدان التي استثمرت في الحصول على البيانات وتصنيفها وتخزينها وتحقيق الدخل منها بميزة. ستوفر كمية غير مسبوقة من البيانات في عام 2040 رؤى وقدرات قيمة، ولكنها ستفتح أيضاً الوصول إلى البيانات والخصوصية والملكية والتحكم، لتصبح منطقة تنافسية ومتضاربة بشكل متزايد.

فهم جديد للأمان والخصوصية. سيستمر تطوير المفهوم الحالي للخصوصية، ويحتاج الأفراد إلى مشاركة المزيد من المعلومات الشخصية للوصول إلى التطبيقات، ويصبح التتبع في كل مكان. قد تستخدم الحكومات الأوتوقراطية المزيد من البيانات لمراقبة أو حتى السيطرة على شعوبها. بالإضافة إلى ذلك، سيكون لدى العديد من الشركات والمؤسسات أيضاً أدوات قوية مثل التلاعب بالفيديو أو التزوير العميق لتحسين التسويق المخصص أو تطوير روايات محددة. قد تصبح تطبيقات الذكاء الاصطناعي الناشئة أيضاً أهدافاً محتملة للتلاعب بالبيانات لتشويه مخرجاتها.

أخلاقيات الاستقلالية. سيستمر تطوير الذكاء الاصطناعي ودرجة المشاركة البشرية في صنع القرار (إن وجدت) في إثارة المخاوف الأخلاقية، وقد تختلف وجهات النظر حول الالتزامات الأخلاقية على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن غموض عملية صنع القرار

في مجال الذكاء الاصطناعي يزيد من احتمال التحيز غير المقصود أو التمييز أو النتائج غير المتوقعة أو التضليل المتعمد. إن تعزيز الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة وعمليات صنع القرار الشفافة والواضحة من خلال التعاون يمكن أن يزيد من ثقة جميع الأطراف. على الرغم من أن العديد من البلدان ستضع قواعد صارمة لاستخدام البيانات الشخصية، فإن الناس سوف يناقشون ما إذا كانت هذه القواعد يمكن أن تتعايش مع الإدراك الكامل لقدرات الذكاء الاصطناعي.

حروب معززة بالذكاء الاصطناعي. سيحقق الذكاء الاصطناعي مزايا قوية للبلدان التي تدمج الذكاء الاصطناعي في أنظمتها العسكرية. سيعزز الذكاء الاصطناعي أداء الأسلحة الموجودة وأنظمة الدفاع والأمن، بما في ذلك الفيزياء والشبكات، وقد تظهر أيضاً تقنيات الذكاء الاصطناعي المصممة لحرمان أو إرباك اتخاذ قرارات الذكاء الاصطناعي.

المواد الذكية والتصنيع يبيان عالماً جديداً

بحلول عام 2040، سيؤدي تقدم المواد الجديدة، إلى جانب التصنيع الذكي، إلى إعادة تشكيل كل شيء من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى الأنظمة العسكرية المتطورة، وخفض التكاليف، وتوسيع القدرات، وتغيير سلسلة التوريد، وتحقيق خيارات تصميم جديدة. غالباً ما يشار إلى فترة التغيير السريع التي ندخلها بالثورة الصناعية الرابعة، لأنها تنطوي على القدرة على تحسين مستويات المعيشة وفي نفس الوقت تعطيل الصناعات والوظائف وسلاسل التوريد ونماذج الأعمال التقليدية.

المواد والتصنيع لا ينفصلان في حلقة مثمرة طويلة الأمد، والتقدم في أحد المجالات يعزز التقدم في الآخر. على الرغم من أن هذه الحلقة يمكن أن تستمر في دفع التقدم في العقود القادمة، فمن المرجح أن يتم تسريعها من خلال تقارب الحوسبة عالية الأداء، ونمذجة المواد، والذكاء الاصطناعي، والمواد الحيوية. زيادة التوصيلية ستكمل هذا النمو، مما يتيح توزيع التقدم والوصول إليه على نطاق عالمي.

زيادة خيارات التصميم. يتم استخدام التصنيع الإضافي (AM)، وهو الطباعة ثلاثية الأبعاد الأكثر شيوعاً، لتصنيع المزيد والمزيد من المواد، من التيتانيوم إلى المتفجرات، مع مرافق أصغر وخبرة أقل، إلى الشركات الصغيرة حول العالم والأفراد يجلبون قدرات تصنيع متقدمة. على الرغم من بعض العقبات التقنية ومشكلات الموثوقية، يقود التصنيع

الإضافي ثورة في التصنيع الحديث، حيث تحقق نماذج أولية سريعة، وأجزاء مخصصة للغاية، وإنتاج وتصنيع في الموقع لأشكال كان من المستحيل لولا ذلك.

التكيف السريع. إن التقدم في أنظمة المعلومات، بما في ذلك النماذج الحسابية والتعلم الآلي، جنباً إلى جنب مع الأنظمة الفيزيائية المتقدمة، مثل إنترنت الأشياء الصناعي القوي والروبوتات المتقدمة، تجعل من الممكن تحقيق نظام تصنيع تعاوني متكامل تماماً يستجيب لحاجات المصانع وشبكات التوريد والطلب متنوعة في الوقت الحقيقي.

صمم ما تحتاجه. تخضع مواد اليوم لتغييرات ثورية، من المواد الجاهزة إلى المواد والعمليات البديلة المصممة للمنتجات المخصصة. إلى جانب التصنيع الإضافي، ستجعل المواد التي ينتجها التصميم كل شيء من الطائرات إلى الهواتف المحمولة أقوى وأخف وزناً وأكثر متانة.

اجمع ما تحتاجه. في العقود القليلة القادمة، سيتم إحراز تقدم في تطوير مواد جديدة، والتي لها خصائص غير قابلة للتحقيق في السابق، مما يتيح أداء العديد من التطبيقات للوصول إلى مستويات لم يكن من الممكن تحقيقها في السابق. المواد ثنائية الأبعاد، والمواد الخارقة، والمواد القابلة للبرمجة سيكون لها قوة غير عادية، ومرونة، وموصلية، أو خصائص أخرى، مما يتيح تطبيقات جديدة.

تعزز التكنولوجيا الحيوية الابتكار السريع

بدعم من التقدم في الأتمتة والمعلومات وعلوم المواد، تحسنت القدرة على التلاعب بالنظم البيولوجية بشكل متوقع، مما حفز ابتكارات غير مسبوقه في مجالات الصحة والزراعة والتصنيع والعلوم المعرفية. بحلول عام 2040، من المرجح أن يمكن ابتكار التكنولوجيا الحيوية المجتمع من الحد من الأمراض والجوع والاعتماد على البتروكيماويات، وسيغير الطريقة التي تتفاعل بها مع البيئة ومع بعضها البعض. التحدي الذي سيواجهه المجتمع هو كيفية الاستفادة من هذه التطورات المفيدة مع معالجة السوق والقضايا التنظيمية والسلامة والأخلاقية المحيطة بهذه التقنيات في نفس الوقت - على سبيل المثال، المحاصيل المعدلة وراثياً والأغذية.

وفقاً لمعدل نمو الاقتصاد الحيوي بالنسبة للناجح المحلي الإجمالي (GDP)، قد تساهم التكنولوجيا الحيوية بشكل كبير في النمو الاقتصادي في العشرين عاماً القادمة، وقد تؤثر على 20% من النشاط الاقتصادي العالمي بحلول عام 2040، خاصة في الزراعة والتصنيع. في

عام 2019، قدرت الولايات المتحدة أن اقتصادها الحيوي كان يقارب 1 تريليون دولار أمريكي سنوياً، أو حوالي 5.1% من إجمالي اقتصادها، في حين أن تقديرات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لعام 2017 - 19 تطبق تعريفاً أوسع للأنشطة الاقتصادية الحيوية، مما يدل على ذلك تؤثر التكنولوجيا الحيوية على أوروبا، حيث تصل مساهمتها الاقتصادية إلى 10%.



التقنيات الجديدة تعزز التجارة الفضائية وتطلق المنافسة

سيجمع مشهد الفضاء في عام 2040 بين التقنيات الناشئة ونضج قدرات اليوم للمساعدة في الترويج للتسويق وتقديم تطبيقات جديدة. ستصبح الخدمات، مثل الاتصالات والملاحة وصور الأقمار الصناعية، موجودة في كل مكان، مما يوفر إمكانات أفضل وتكاليف أقل وكفاءة أعلى. ستؤدي جهود المنظمات الحكومية والتجارية إلى خلق مجالات جديدة للمنافسة الفضائية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين.

التوسع في استكشاف الفضاء

بحلول عام 2040، سيشارك المزيد والمزيد من البلدان في استكشاف الفضاء كجزء من جهود التعاون الدولي. من خلال القيام بذلك، ستكتسب هذه البلدان مكانة وطنية، وفرصاً للتقدم العلمي والتكنولوجي، ومزايا اقتصادية محتملة. على الرغم من أن الحكومة ستظل المصدر الرئيسي للتمويل لدعم أنشطة استكشاف الفضاء على نطاق واسع، فإن دور الكيانات التجارية سيتوسع بشكل كبير في معظم جوانب الأنشطة الفضائية. سوف تتعايش الجهود التجارية مع المشاريع الفضائية التي تمويلها الحكومة وقد تتعاون لتعزيز تكنولوجيا الفضاء.

الصين دولة فضائية كبيرة

بحلول عام 2040، ستصبح الصين أهم منافس للولايات المتحدة في الفضاء، وستنافس في المجالات التجارية والمدنية والعسكرية. ستواصل الصين اتباع مسار تطوير تكنولوجيا الفضاء بشكل مستقل عن الولايات المتحدة وأوروبا، وسيكون لها مجموعتها الخاصة من الشركاء الأجانب للمشاركة في الأنشطة الفضائية التي تقودها الصين. سيتم استخدام خدمات الفضاء الصينية، مثل نظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الصناعية، في جميع أنحاء العالم كبديل للخيارات الغربية.

يدعم الفضاء الاحتياجات الحكومية والعسكرية

سيتم استخدام خدمات الفضاء المحسنة والتقنيات الجديدة للتطبيقات العسكرية وكذلك للأغراض الحكومية والتجارية المدنية. ستكون الأصول الفضائية الوطنية مرغوبة بشكل خاص لأن الحكومة لا تزال تخشى أن خدمات الفضاء التجارية أو الحكومية الأجنبية قد يتم رفضها في الصراع.

روتينية الأنشطة في المدار

بحلول عام 2040، قد تنفذ الحكومة أنشطة خدمة وتجميع وتصنيع منتظمة في المدار من خلال الاستقلالية المتقدمة والتصنيع الإضافي لدعم نظام الفضاء الوطني والجهود الدولية. قد تقدم الشركات التجارية خدمات في المدار مثل الإصلاحات والمسوحات عن بعد وإعادة التوطين وإعادة التزود بالوقود وإزالة الحطام. سيتم استخدام الخدمات في المدار لتحديث الأقمار الصناعية، وإطالة عمرها الوظيفي، والسماح بأنواع جديدة من الهياكل الفضائية، مثل الأدوات الكبيرة جداً أو المعقدة، ولكنها قد تحتاج إلى دعم حكومي لإنشاء هذه الصناعة.

الذكاء الاصطناعي يدخل الفضاء

سوف يدرك الذكاء الاصطناعي الاستخدام المبتكر للخدمات الفضائية من خلال المساعدة في تشغيل الأبراج الساتلية الكبيرة والوعي بحالة الفضاء. سيدعم الذكاء الاصطناعي أيضاً اندماج وتحليل كميات كبيرة من البيانات عالية الجودة والتي يتم جمعها باستمرار، مدفوعة جزئياً بأنظمة فضائية وأرضية فائقة الترابط.

الترابط الفائق يوحد المجتمعات ويقسمها

بحلول عام 2040، سيكون هناك المزيد من المعدات والبيانات والتفاعلات في العالم، وترتبط جميع جوانب الحياة الحديثة معاً وتتخطى الحدود السياسية والاجتماعية. ستزود السرعة المتزايدة والوصول العالمي للبلدان والشركات وحتى الأفراد بالخدمات والموارد التي كانت تقتصر في السابق على البلدان المزدهرة. هذا العالم شديد الارتباط هو مستقبل بدأ بالفعل في الظهور، سيتم دمج شبكات الجيل التالي وأجهزة الاستشعار المستمرة وتقنيات لا حصر لها في نظام عالمي به مليارات الأجهزة المتصلة. على سبيل المثال، ستؤدي الكاميرات العامة المنتشرة في كل مكان اليوم إلى مدن ذكية في المستقبل، حيث يتم دمج البصريات وأجهزة الاستشعار الأخرى مع الذكاء الاصطناعي لمراقبة الأشخاص والمركبات والبنية التحتية على نطاق عالمي.

وفقاً لبعض التقديرات، يعد إنترنت الأشياء الحالي مقدمة لمستقبل متصل للغاية، والذي سيصل إلى 64 مليار كائن بحلول عام 2025، وأكثر من 10 مليارات في عام 2018 - تتم مراقبة جميع الكائنات في الوقت الفعلي. بالنظر إلى المستقبل، من خلال الجيل التالي من أنظمة الهاتف المحمول (5G)، يمكن لعالم فائق الترابط أن يدعم مليون جهاز لكل كيلومتر مربع، بينما يمكن لشبكة الهاتف المحمول الحالية أن تدعم 60 ألف جهاز، وحتى الشبكات الأسرع ستأتي قريباً. ستصبح أجهزة الاستشعار المتصلة بالشبكة في كل مكان، في عام 2020، سيكون هناك أكثر من 20 مليار جهاز قيد التشغيل. ومع زيادة الشبكات الأرضية الجديدة والخدمات الفضائية، يُقدر أن مئات المليارات أو حتى تريليونات من الأجهزة قد يتم توصيلها في جميع أنحاء العالم. التغيير الاجتماعي المتسارع. نظراً لأن جميع جوانب الحياة الشخصية والمهنية يتم تتبعها من خلال الشبكة العالمية، فقد تختفي الخصوصية وإخفاء الهوية فعلياً بسبب الاختيار أو التفويض الحكومي. قد تزيد وسائل الإعلام في الوقت الحقيقي أو المصنعة أو المركبة من

تشويه الحقيقة والواقع، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع على نطاق وسرعة تقزم التحدي الحالي للمعلومات المضللة. ستصبح العديد من أنواع الجرائم، خاصة تلك التي يمكن مراقبتها وعزوها من خلال المراقبة الرقمية، أقل شيوعاً، وقد تظهر جرائم جديدة، وربما أشكال جديدة من التمييز.

نموذج جديد للأمن السيبراني. من شبه المؤكد أن زيادة الاتصال ستزيد من ضعف الأفراد والمؤسسات والحكومات المتصلين، لأن وجود مئات المليارات من الأجهزة المتصلة يزيد بشكل كبير من سطح الهجمات السيبرانية المادية. بالإضافة إلى ذلك، في شبكة معلومة بشكل متزايد، قد يصبح فرض أمن الشبكة على أساس الحدود الجغرافية أقل أهمية.

التداعيات الأوسع للتطور التكنولوجي

تعمل التقنيات الناشئة على تحسين النطاق الواسع للخبرات والقدرات البشرية بسرعة، ولكن على الأقل على المدى القصير، قد تؤدي هذه التقنيات إلى تعطيل الأنظمة طويلة الأمد والديناميكيات الاجتماعية، مما يجبر الأفراد والمجتمعات والحكومات على التكيف وإيجاد طرق جديدة للمعيشة، العمل والإدارة. مثل أي اضطراب، سوف يزدهر بعض الناس، بينما سيعاني آخرون وقد يواجهون زيادة في عدم المساواة وعدم التوازن. ليست التقنيات الناشئة هي السبب الوحيد للتطورات التالية، لكنها قد تؤدي إلى تفاقم هذه التطورات وتوسيعها.

سرعة حل المشاكل. كما يوضح العمل العالمي لتطوير لقاح (كوفيد - 19)، يمكن إعادة تطبيق التكنولوجيا - التي يتم دمجها عادةً بطرق جديدة ومبتكرة - بسرعة من هدفها الأصلي إلى حل احتياجات الأزمات. يعتمد التطور غير المسبوق والسريع للقاحات الفعالة لـ (كوفيد - 19) على عقود من الاستثمار في العلوم الصحية في البلاد. وبالمثل، يمكن أيضاً تخفيف عقود من التحديات، مثل تغير المناخ، من خلال الجمع بين سلسلة من الحلول التكنولوجية، والتي تعد جميعها عنصراً في مشكلة أكبر.

التكنولوجيا كقوة جيوسياسية. لطالما كانت التكنولوجيا أداة للولايات المتحدة لقيادة القوة الوطنية من خلال الاستثمار في البحث والابتكار والتطوير. في العقود القادمة، ستصبح المنافسة العالمية على العناصر الأساسية للتفوق التكنولوجي، مثل المواهب والمعرفة والأسواق، شرسة بشكل متزايد، ومن المحتمل ظهور قادة تكنولوجيين جدد أو دول مهيمنة في الثلاثينيات. سلاسل التوريد الدولية المعقدة، والانتشار العالمي للابتكار، والاستثمارات من

قبل المعارضين الجيوسياسيين ستزيد من إعاقة البلدان عن استخدام التكنولوجيا من جانب واحد لتحقيق أهدافها. إن الظروف مهيأة، ويمكن تعزيز التعاون الدولي، وظهور أنواع جديدة من المنافسة والصراعات متعددة الأوجه، وهذا قد يحدد الحقبة المستقبلية.

تفاقم التوترات الاجتماعية. قد تؤدي سرعة التغيير التكنولوجي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية بين أولئك الذين لديهم الفرصة والقدرة والاستعداد للتكيف، وأولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في التغيير. مع الانتشار السريع واعتماد التكنولوجيا، قد يحرز بعض الأفراد والمجتمعات والبلدان تقدماً سريعاً، في حين قد يتخلف البعض الآخر عن الركب، مع أمل ضئيل في اللحاق بالركب، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

قد يتجاوز تبني التكنولوجيا النضج الأخلاقي والتنظيم، مما يتسبب في قلق اجتماعي مستمر ومحتمل وتآكل الخلافات السياسية. يمكن زيادة حدة هذه التوترات من خلال استخدام التصنيع الاصطناعي أو الذكاء الاصطناعي لاستهداف المعلومات (مثل التزوير العميق).

تعقيد العلاقة بين الحكومات والمؤسسات. تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار والبحث والتطوير ضرورية لتحقيق العديد من الاختراقات والمزايا التكنولوجية، لكن المصالح الأساسية للشركات والبلد لا تتماشى بشكل طبيعي. تزداد موارد شركات التكنولوجيا الكبيرة ونطاقها وتأثيرها، بل إنها تتخطى بعض البلدان. قد تعارض المصالح الوطنية المتمثلة في الحفاظ على السيطرة والتفوق التكنولوجيين وحماية الأمن القومي مع مصالح الشركات التي توسع حصتها في السوق العالمية وتزيد من أرباحها.

اضطرابات الصناعة والعمل. قد تؤدي وتيرة التغيير التكنولوجي، وخاصة تطور التصنيع المتقدم والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، إلى تسريع تدمير التصنيع وسلاسل التوريد العالمية، والقضاء على بعض نماذج الإنتاج وفرص العمل، وتقريب سلاسل التوريد من السوق. قد يؤثر التحول في سلاسل التوريد بشكل غير متناسب على الاقتصادات الأقل نمواً، وستتطلب العديد من الوظائف الجديدة عمالاً يتمتعون بمهارات أفضل أو معاد تعديلها.

دعم الحكم وتهديد الحرية والخصوصية. سيوفر المستقبل المشبع تقنياً والمتصل بشكل كبير القادة والحكومات بأدوات جديدة لمراقبة سكانهم حتى يتمكنوا من تقديم الخدمات والأمن بشكل أفضل، ولكن أيضاً يوفرون تحكماً أكبر. كما أن تزويد المواطنين بتقنية التواصل والتنظيم ومراقبة صحتهم قد أتاح أيضاً للحكومة والقطاع الخاص المزيد والمزيد من البيانات.

ستمارس الحكومات، ولا سيما الحكومات الاستبدادية، قدرات مراقبة غير مسبوقه لفرض القوانين وتوفير الأمن، أثناء تعقب المواطنين وإلغاء هويتهم، وربما استهداف الأفراد.

تحفيز النقاش حول الانفتاح. إن احتمالية وجود عالم شديد الترابط سيحفز النقاش والخلاف داخل البلدان وفيما بينها حول فوائد ومخاطر الانفتاح والإنترنت. نظراً لأن الشبكات العالمية أصبحت أكثر ترابطاً، فقد يصبح من الصعب الحفاظ على نظام معزول أو مغلق، وقد تؤدي الجهود المبذولة لمنع الإنترنت الأوسع إلى قطع النظام المغلق عن الاقتصاد العالمي بشكل لا رجعة فيه.

التحديات الوجودية. قد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة عدد التهديدات الوجودية، التهديدات التي قد تضر بالأرواح على نطاق عالمي، وتتحدى قدرتنا على تخيل وفهم نطاقها المحتمل وحجمها، وهم بحاجة إلى تطوير استراتيجيات إعادة التكيف من أجل البقاء. تلعب التكنولوجيا دوراً في توليد هذه المخاطر الحالية وتخفيف هذه المخاطر. تشمل مخاطر التجسيم الذكاء الاصطناعي الخارج عن السيطرة أو الأوبئة المصممة أو أسلحة النانو تكنولوجي أو الحرب النووية. يصعب التنبؤ بمثل هذه الأحداث ذات الاحتمالية المنخفضة وعالية التأثير كما أن إعدادها مكلف، لكن تحديد المخاطر المحتملة مقدماً وصياغة استراتيجيات التخفيف يمكن أن يوفر بعض المرونة للصدمات الخارجية.

ديناميات ناشئة

على الرغم من أن هذه الاتجاهات السكانية والبيئية والاقتصادية والتكنولوجية آخذة في التبلور، إلا أن قضايا العشرين عاماً القادمة ستكتب أساساً من خلال الاختيارات على المستويات الاجتماعية والوطنية والدولية. تشير الديناميات الجديدة على جميع المستويات إلى مزيد من الجدل والخلاف. ستحدد الخيارات الفردية والسياسات تماسك المجتمع، ومرونة البلدان في كل منطقة، ونوع التفاعل بين البلدان.

يشعر الناس، في العديد من البلدان، بالتشاؤم بشأن المستقبل ويزيد عدم ثقتهم بالقادة والمؤسسات التي يعتقدون أنها غير قادرة أو غير راغبة في الاستجابة للتوجهات الاقتصادية والتكنولوجية والسكانية المضطربة. استجابةً لذلك، يميل الناس إلى اختيار مجموعات مألوفة ومتشابهة في التفكير من أجل المجتمع والأمن، بما في ذلك الهويات العرقية والدينية والثقافية، فضلاً عن المجموعات التي تتعلق بالمصالح والأسباب. باتت المجتمعات أكثر انقساماً وتضارباً، حيث أن التنافر بين الرؤى والأهداف والمعتقدات المتنافسة تؤدي إلى مطالب أعلى من الحكومة.

في الوقت نفسه، تكافح الحكومات تحت ضغط متزايد وموارد أكثر صرامة، ويجدون صعوبة في التعامل مع تحديات عالم مترابط عالمياً ومتقدماً تقنياً ومتنوع. ونتيجة لذلك، فإن عدم التوازن بين احتياجات الجمهور وقدرة الحكومة على توفير الرفاهية والأمن آخذة في الازدياد، مما ينذر باضطراب سياسي أكبر ويزيد من المخاطر على الديمقراطية. دفعت الاحتياجات والتوقعات غير المُلبّاة المزيد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والكنائس والشركات وحتى المنظمات الإجرامية، إلى توفير حكم الناس والأمن وأسواق الخدمات للازدهار. قد تكون البلدان التي تتكيف مع تحديات الحكم المتزايدة أكثر قدرة على إعادة بناء الثقة والشرعية.

المجتمع
الدولة
النظام الدولي

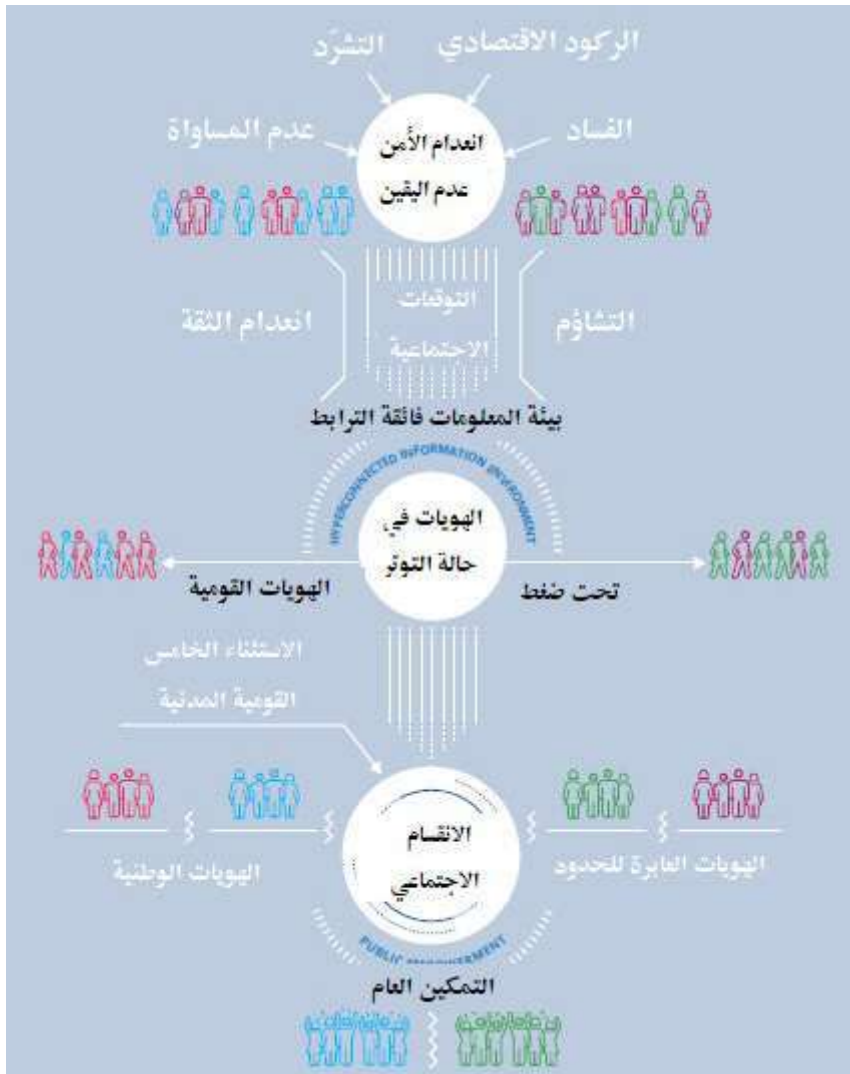
في السنوات العشرين القادمة، ستتطور القوة في النظام الدولي لتشمل نطاقاً أوسع من المصادر والخصائص، وستكمل القوة التكنولوجية والشبكات والمعلوماتية المتزايدة باستمرار القوة العسكرية والاقتصادية التقليدية. من المرجح أن تضع المنافسة بين الولايات المتحدة والصين مجموعة واسعة من المعايير للبيئة الجيوسياسية في العقود المقبلة، مما يجبر الجهات الفاعلة الأخرى على اتخاذ خيارات أكثر صرامة. ستستخدم الدول مصادر القوة المختلفة هذه للتنافس على المعايير والقواعد والأنظمة العالمية، وستمارس القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية تأثيراً أكبر في المناطق الفردية وتلعب دوراً رائداً في القضايا التي لم تهتم بها الدول الكبرى. قد تؤدي زيادة التنافس على القواعد والأنظمة الدولية، إلى جانب التطورات التكنولوجية والعسكرية غير المختبرة، إلى تقويض التعددية العالمية، وتوسيع نطاق عدم التوافق بين التحديات عبر الوطنية والترتيبات المؤسسية للتعامل مع هذه التحديات، وزيادة مخاطر الصراع.

ديناميات ناشئة

المجتمع: مُحبط ومُطلع ومُقسم

حقائق رئيسية

- أدى التباطؤ في النمو الاقتصادي والمكاسب في التنمية البشرية، إلى جانب التغيرات الاجتماعية السريعة، إلى جعل معظم سكان العالم يشعرون بعدم الأمان وعدم اليقين بشأن المستقبل وعدم الثقة في المؤسسات والحكومات التي يعتبرونها فاسدة أو غير فعّالة.
- من أجل المجتمع والأمن، يميل الكثير من الناس إلى اختيار مجموعات مألوفة ومتشابهة في التفكير، بما في ذلك الهويات العرقية والدينية والثقافية، وكذلك المجموعات التي تدور حول المصالح والأسباب. تكون هذه المجموعات أكثر بروزاً وأكثر تضارباً، وتشكل تنافراً في الرؤى والأهداف والمعتقدات المتنافسة.
- إن الهوية العابرة للحدود التي تم إبرازها حديثاً، وعودة ظهور الولاء الفعّال، وبيئة المعلومات المنعزلة، جنباً إلى جنب مع هذه العوامل، تخلق وتكشف أخطاء داخل الدولة، وتقوض قومية المواطن، وتزيد من التقلبات.
- يتم تجهيز السكان في كل منطقة بشكل متزايد بالأدوات والقدرات والدوافع للتحريض على التغيير الاجتماعي والسياسي ومطالبة الحكومة بتوفير الموارد والخدمات والاعتراف.



في السنوات القليلة المقبلة، قد يتباطأ النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، كما ستخضع فوائد التنمية البشرية، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم ثقة الجمهور في المؤسسات والمصادر الرسمية للسلطة

تشاؤم متزايد وثقة متزعزعة

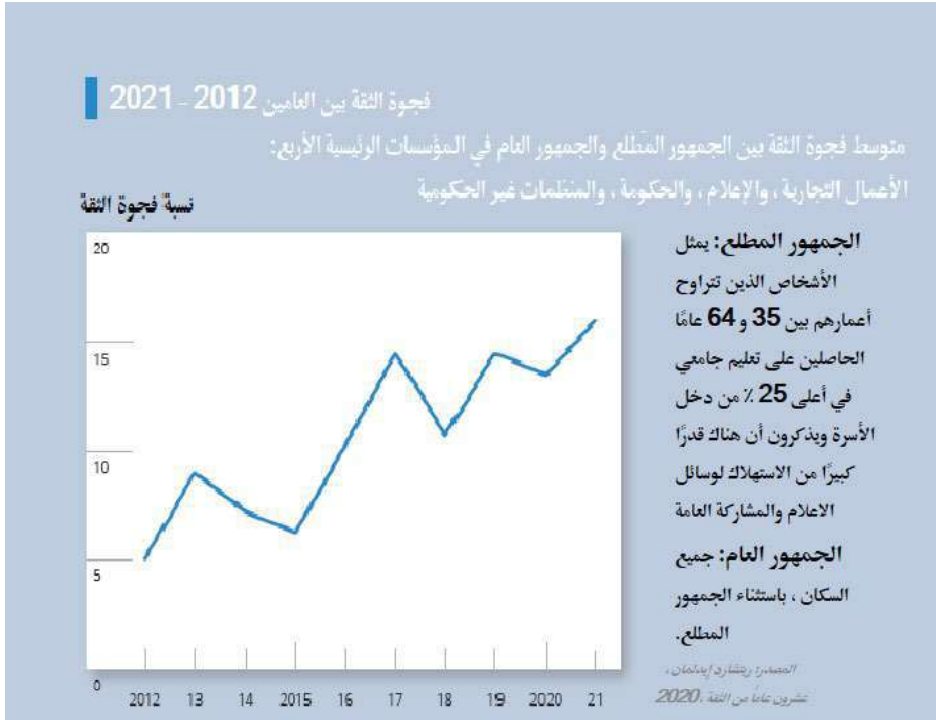
تعمل التحديات العالمية والمحلية، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية والتغيرات السكانية والظواهر الجوية الشديدة والتغيرات التكنولوجية السريعة، على زيادة تصورات الكثير من الناس عن انعدام الأمن المادي والاجتماعي في العالم. كما تؤدي جائحة كورونا ((كوفيد - 19)) إلى تفاقم هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية. كثير من الناس، وخاصة أولئك الذين

استفادوا بشكل أقل من المجتمع، يشعرون بتشاؤم متزايد فيما يخص آفاقهم، ويصابون بخيبة أمل من أداء الحكومة، ويعتقدون أن الحكومة تفضل النخبة أو تنفذ سياسات خاطئة. لقد بدأ النمو الاقتصادي خلال العقود القليلة الماضية والتحسين السريع في الصحة والتعليم والتنمية البشرية في الاستقرار في بعض المناطق. فالناس حساسون للغاية للفجوة الآخذة في الاتساع بين الراحين والخاسرين في الاقتصاد المعولم ويسعون للحصول على تعويضات حكومية. في العقود القليلة الماضية، دخل حوالي 1.5 مليار شخص إلى الطبقة الوسطى، لكن بعضهم بدأ بالتراجع، بما في ذلك في الاقتصادات المتقدمة.

لقد أظهرت استطلاعات الرأي العام مراراً وتكراراً أن العديد من البلدان حول العالم يتزايد تشاؤمها بشأن المستقبل، ولكن هذا صحيح بشكل خاص في الاقتصادات المتقدمة والمتوسطة الدخل. وفقاً لمقياس Edelman Trust لعام 2020، فإن معظم المشاركين في 15 من 28 دولة شملها الاستطلاع كانوا متشائمين حيال أن حياتهم وعائلاتهم ستكون أفضل خلال 5 سنوات، وهو متوسط زيادة عن العام السابق بنسبة 5%. على سبيل المثال، يعتقد أقل من ربع المشاركين في فرنسا وألمانيا واليابان أنهم سيكونون في وضع أفضل في عام 2025. في السنوات القليلة المقبلة، قد ينتشر هذا التشاؤم في البلدان النامية التي تضم أعداداً كبيرة من الشباب، ولكن التقدم بطيء في القضاء على الفقر وتلبية احتياجات التنمية البشرية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

في السنوات القليلة المقبلة، قد يتباطأ النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، كما ستخضع ثمار التنمية البشرية، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم ثقة الجمهور في المؤسسات والمصادر الرسمية للسلطة. تعتمد الثقة في الحكومات والمؤسسات بشكل كبير على تصورات العدل والفعالية، ففي العقد الماضي، وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، كانت الثقة منخفضة. في دراسة Edelman لعام 2020 التي شملت 16 دولة متقدمة، لم تتجاوز ثقة الجمهور بالحكومة نسبة 45% منذ عام 2012. في اقتصاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وفقاً لاستطلاع رأي منفصل أجرته مؤسسة Gallup بين عامي 2006 إلى 2016، تبين أن من بين 11 دولة مختلفة جغرافياً حللها Edelman خلال جائحة (كوفيد - 19)، زادت ثقة الجمهور في الحكومة بمتوسط 6 نقاط مئوية بين يناير (كانون الثاني) ومايو (أيار) من العام 2020، ثم تراجعت بمتوسط 5 نقاط مئوية بين مايو (أيار) من العام 2020 ويناير (كانون الثاني) من العام 2021 بسبب فشل الحكومة في احتواء الفيروس التاجي (كورونا).

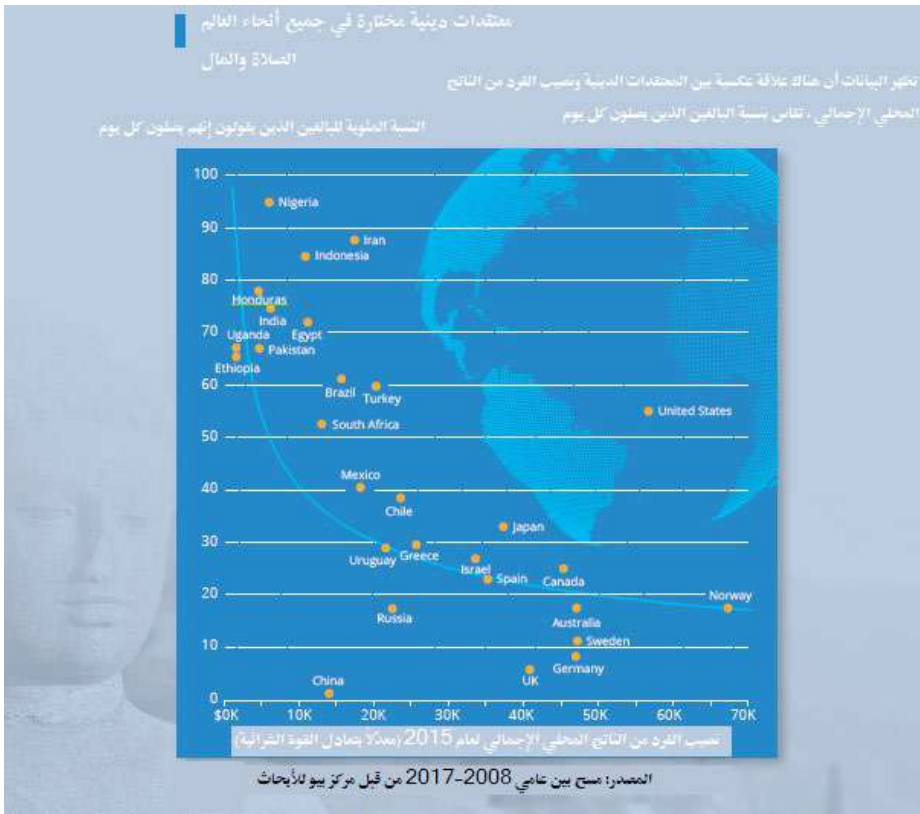
كان مستوى الثقة في المجتمعات المختلفة غير ثابت. على الصعيد العالمي، في العشرين عاماً الماضية، ازدادت ثقة الجمهور المُطَّلِع (في إشارة إلى الحاصلين على تعليم جامعي، والمرتبة في أعلى 25% من دخل الأسرة في كل سوق، ويظهرون قدراً كبيراً من الاستهلاك لوسائل الإعلام)، وفي السنوات العشر الماضية، صرح أكثر من نصف الجمهور بشكل متكرر أن «النظام» قد خيب آمالهم. وفقاً لمسح Edelman، في السنوات العشر الماضية، زادت فجوة الثقة في ثقة الجمهور المُطَّلِع والجمهور العام في النظام، مما يظهر فجوة قدرها 5 نقاط مئوية في عام 2012 و16 نقطة مئوية في تقرير عام 2021. وبالمثل، زادت فجوة الثقة في الأعمال أربعة أضعاف خلال هذه الفترة.



زيادة عدم المساواة الفعلية أو المتصورة داخل البلدان، لا سيما في البلدان التي تباطأ فيها النمو الاقتصادي العام، غالباً ما يتزامن مع انخفاض الثقة وزيادة عدم الرضا العام عن النظام السياسي. في البلدان الأقل نمواً، يقوض الفساد الثقة في الحكومة، ويميل الناس إلى الثقة في المؤسسات غير الرسمية أكثر من الحكومات التي تتركز سلطتها السياسية في أيدي النخب الثرية.

يُعدّ الفساد الآن أحد أهم العوامل الدافعة للمطالبة بالتغيير السياسي. وفقاً لاستطلاع أجرته منظمة الشفافية الدولية في عام 2019، قال معظم المشاركين في أمريكا اللاتينية (53%) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (65%) وأفريقيا جنوب الصحراء (55%) أن الفساد في مناطقهم أخذ في الازدياد.

في السنوات القليلة المقبلة، ستؤدي التطورات في الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي وتقنيات الجيل الخامس (5G) وغيرها من التقنيات إلى توسيع استخدام الإنترنت، مما قد يؤدي إلى إضعاف ثقة الجمهور بشكل أكبر، لأنه من الصعب على الناس تحديد ما هو صحيح وما هو مجرد إشاعة أو تلاعب. بالإضافة إلى ذلك، يشعر الجمهور بالقلق بشأن المراقبة والرصد المتزايدين من قبل الحكومة، ويخشى أن تسعى الشركات الخاصة إلى السيطرة على معلوماتهم الشخصية أو الاستفادة منها.



الهويات أكثر أهمية

بالتوافق مع ضعف الثقة في الحكومة والنخب والمؤسسات الراسخة الأخرى، قد ينقسم المجتمع إلى مزيد من الانقسام بسبب الهوية والمعتقدات. يتجه الناس في كل منطقة إلى مجموعات مألوفة ومتشابهة التفكير بحثاً عن شعور بالانتماء للمجتمع والشعور بالأمن، بما في ذلك الهويات الثقافية وغيرها من الهويات دون الوطنية وكذلك المجموعات والمصالح العابرة للحدود. الهوية والانتماء ينتشران في نفس الوقت ويصبحان أكثر وضوحاً. وقد أدى هذا بدوره إلى لعب مجموعات الهوية دوراً أكثر تأثيراً في الديناميات الاجتماعية والسياسية، ولكنه تسبب أيضاً في حدوث انقسامات ونزاعات.

يميل الكثير من الناس إلى امتلاك هويات أكثر نضجاً، مثل العرق والقومية. في بعض البلدان، يؤدي تباطؤ النمو السكاني وزيادة الهجرة والتغيرات السكانية الأخرى إلى تفاقم تصورات الضعف، بما في ذلك فقدان الثقافة. كثير من الناس الذين نزحوا بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة غير راضين عن انتهاك التقاليد القديمة ويعتقدون أن الآخرين يستفيدون من هذا النظام على حساب مصالحهم. ساهمت هذه الآراء أيضاً في اعتقاد الناس بأن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية مدمرة وأن بعض القادة يسعون وراء أهداف خاطئة.

مع تزايد بروز الهويات الراسخة، يستمر الدين في لعب دور مهم في حياة الناس، وتشكيل معتقداتهم، ومن يثقون به، ومن يلتقون معه، وكيفية المشاركة في الأماكن العامة. في المناطق النامية ذات النمو السكاني الأسرع، بما في ذلك أجزاء من إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، أفاد الجمهور بأنهم أكثر انخراطاً في الأنشطة الدينية وأشاروا إلى الشعور بالهدف الذي يوفره الدين. يمكن أن يساعد إدراك تهديدات البقاء الناجمة عن الصراع أو المرض أو عوامل أخرى في رفع مستوى المعتقد الديني.

يؤكد العديد من الأشخاص وينظمون جوانب مختلفة فيما يتعلق بهويتهم، بما في ذلك العرق والجنس والتوجه الجنسي، بالإضافة إلى الأسباب والقضايا المتعلقة بتغير المناخ والحرية الدينية. تعمل قوى العولمة، بما في ذلك زيادة التنقل والتحضر والتواصل، على زيادة وعي الناس واهتمامهم بمجموعة واسعة من الناخبين الذين يتجاوزون الحدود الوطنية، ويسهل على الناس التنظيم حول المصالح والقيم المشتركة. تلعب هذه الخصائص دوراً أكبر داخل البلدان وفيما بينها، لأن جميع المجموعات تعمل بجهد للاعتراف بها

وتحقيق أهداف محددة. على سبيل المثال، نجح تحالف عالمي واسع في الضغط من أجل القبول والحماية القانونية للمثلية الجنسية من قبل الجمهور في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تنظيم الرياضات على الإنترنت والأحداث العامة، وحتى في البلدان المحافظة اجتماعياً مثل إيران. وفقاً لبيانات مركز بيو للأبحاث، بين عامين 2013 و2019، من بين 27 دولة في مناطق مختلفة، قالت 21 دولة إنه يجب قبول المثلية الجنسية من قبل المجتمع. زادت نسبة الأشخاص الذين قالوا إن المثلية الجنسية يجب أن يقبلها المجتمع. منذ عام 1989، كان هناك 30 دولة شرعت زواج المثليين.



رهبان بوذيون يدافعون عن الديمقراطية بالقرب من
ماندالاي، ميانمار. يلعب الدين دوراً تنظيمياً مهماً في
بعض أجزاء من العالم وهو مصدر مهم للشرعية والسلطة

في حالة نزاع

يفرض توسع وبروز مجموعات الهوية التي تتطلب الاعتراف والحقوق مزيداً من المناقشات حول الأسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. من المرجح أن تشير ديناميات الهوية المكثفة والمتنافسة بشكل متزايد والمزيد من المناقشات السياسية والاستقطاب والانقسامات الاجتماعية، وفي بعض الحالات الاضطرابات والعنف.

في العديد من البلدان، مثل البلدان ذات الدخل المتوسط في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الوسطى، يثير المزيد والمزيد من المهاجرين واللاجئين والعمال المهاجرين نقاشات ساخنة

حول الهوية الوطنية والمواطنة، مما أدى إلى ظهور الأحزاب السياسية القومية ومطالب سياسة الاستيعاب وتراجع في دعم المهاجرين على الصعيد العالمي.

يتسبب الاعتراف المتزايد بحقوق المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس بردود فعل من الناس في مناطق مختلفة، مثل البرازيل وإيران ونيجيريا وبولندا. ويعتبر بعض الأشخاص في هذه البلدان هذه الحركة بأنها إهانة لإيمانهم الراسخ ومدمرة لمجتمعهم. يدافع القادة السياسيون والدينيون في بعض البلدان عن قوانين تقيد حقوق المثليين وتجرم المثلية الجنسية.

في معظم البلدان، تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تحسينات في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والأدوار القيادية، ولكن حتى في الديمقراطيات طويلة الأجل، لا يزال الاستياء والمقاومة قائمين. كشفت حركة #MeToo (أنا أيضاً) العالمية عن الطبيعة المنتشرة للتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي الذي يحدث في جميع أنحاء العالم، لكن بعض البلدان، مثل المجر وروسيا، قللت من الحماية للنساء، بما في ذلك إلغاء تجريم العنف الأسري والجنسي.

تعمل بيئة المعلومات على الاتصال والارتباك والتقسيم

قد يؤدي النمو المتسارع لبيئة المعلومات شديدة الترابط إلى تعزيز ولاء الهوية والديناميات الاجتماعية وتعقيدهما. على وجه الخصوص، تسهل وسائل التواصل الاجتماعي على الأشخاص التواصل مع الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين يتشاركون في الخصائص والآراء والمعتقدات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي إنشاء غرف صدى للمستخدمين ذوي التفكير المماثل الذين يشاركون المعلومات التي تؤكد نظرتهم العالمية الحالية وتحد من فهمهم لوجهات النظر الأخرى.

بمرور الوقت، زادت هذه الدينامية من وعي الناس بالمجموعات المعزولة سابقاً وأقامت روابط جديدة بينهم. كما أدت أيضاً إلى استقطاب آراء الناس حول السياسات والمؤسسات العامة والأحداث والقضايا الأخلاقية والاتجاهات الاجتماعية. يؤدي هذا الاستقطاب إلى انتشار الآراء التنافسية والعميقة الجذور، والحد من فرص التسوية، وتقليل التماسك الاجتماعي.

في العشرين عاماً القادمة، ستنتج الخوارزميات ومنصات التواصل الاجتماعي التي تخطط وتحسن كميات هائلة من البيانات محتوى قد يتجاوز المعرفة المهنية من حيث تشكيل

التأثيرات السياسية والاجتماعية لبيئة المعلومات شديدة الترابط. سيتم استخدام القوة بشكل متزايد من قبل صانعي المحتوى والحكّام الذين يمكنهم رؤية المحتوى. ستعمل منصات وسائل التواصل الاجتماعي على تقوية مجموعات الهوية، أو الترويج لمجموعات جديدة وغير متوقعة، وتسريع وتوسيع الاتجاه الطبيعي للتفاعل مع الأشخاص الذين يحملون نفس الآراء، وغالباً ما ينتج عن ذلك رؤية تنافسية للحقيقة حول قضية معينة. ستسهل هذه المنصات على قادة الرأي المتنافسين - بمن في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة - التعبير عن آرائهم والنقاش فيما بينهم، وبالتالي شحذ التماسك و«جاذبية السوق» لرسائلهم. سيتم تضخيم هذا التأثير لأن الناس يعتمدون على مجتمعات هويتهم للحصول على المعلومات ونقل معرفة الآخرين.



سيستخدم الناس أيضاً الهويات الاجتماعية مثل الثقافة والعرق والجنسية والدين كعوامل تصفية رئيسية لإدارة الحمل الزائد للمعلومات، مما قد يزيد من تقسيم الهويات العرقية ويقوض الثقة في الحكومة. توفر هذه الهويات إحساساً بالانتماء وتعزز المعايير حول كيفية تصرف أعضاء المجموعة، والقواعد حول من يجب الوثوق به، والمعتقدات حول القضايا المعقدة. العنف القائم على الهوية، بما في ذلك الكراهية والجريمة السياسية، قد تغذيها وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متزايد. في الهند، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المعلومات المحمولة القوة الرئيسية للتضليل الفيروسي. على سبيل المثال، انتشرت بسرعة إشاعات عن اتهام المسلمين بذبح أبقار أو حيازة لحوم البقر بين بعض الهندوس.

سيعتمد الجمهور بشكل متزايد على حراس البوابة المفضلين لديهم - مثل مؤسسات وسائل الإعلام الإخبارية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والأصوات الموثوقة - لتصفية الحقيقة من الشائعات. ومع ذلك، من غير المرجح أن تكون الجهود المبذولة للتحكيم في المحتوى المتنازع عليه، مثل وضع علامة على عبارات خاطئة بوضوح أو حذفها، فعالة في تغيير المعتقدات والقيم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهوية الشخصية. بسبب الاحتياجات المهيمنة للانتماء، واكتساب المكانة، وفهم العالم الاجتماعي، والحفاظ على الكرامة، والشعور بالتبرير الأخلاقي، غالباً ما تحجب المعتقدات القائمة على الهوية السعي وراء الحقيقة.



حركة المرور ليلاً في جاكرتا، سيجمع الحضر المزيد من الناس معاً وسيكون قادراً على التنبؤ حول المظالم المشتركة

الهويات الوطنية تحت الضغط

في بعض البلدان، يشكل التنافس بين الهويات المختلفة تحدياً لمفهوم الهوية الوطنية، وكانت الهوية الوطنية تاريخياً مصدر التماسك الوطني والهدف الوطني. تم تعزيز مفهوم القومية بشكل عام، ولكن في بعض الحالات، أصبحت الأشكال الحصرية للقومية أكثر بروزاً، مما أضعف المثل العليا لقومية المواطن. قد تكون المجتمعات المتنوعة عرقياً وثقافياً أكثر عرضة للتحديات. يسود استبعاد أشكال القومية في العديد من المناطق، خاصة تلك التي مرت بتغيرات سكانية ونمو اقتصادي بطيء أو راكد، ويخشى الناس من فقدان مكانتهم الخاصة.

يقوم بعض القادة والأنظمة بالتحريض على القومية الحصرية لتعزيز حكمهم وسياساتهم. على سبيل المثال، في ميانمار، حيث أدى ركود التحول الديمقراطي في العقد الماضي بالإضافة إلى الفقر في جميع أنحاء البلاد إلى زيادة انعدام الأمن، مما ساعد على تكثيف القومية البوذية، وتأجيج المشاعر المعادية للمسلمين وحتى العنف. وبالمثل، استخدم القادة الصينيون القومية المنتشرة والتي غالباً ما تنم عن كراهية الأجانب لكسب الدعم للسياسات، مثل الموقف العدواني للصين في النزاعات الإقليمية.

في حالات أخرى، ساهم انعدام الأمن الثقافي والاقتصادي الذي أحدثته العولمة أيضاً في قوة القومية. على سبيل المثال، استشهد مؤيدو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة بسلسلة من الشكاوى طويلة الأجل من البريطانيين بشأن الاتحاد الأوروبي، لكن معظم استطلاعات الرأي تُظهر أن المخاوف بشأن الهجرة هي عامل رئيسي في الترويج للتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما أدت أزمة الهجرة في عام 2015 إلى زيادة القوى القومية في دول أوروبية أخرى، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وهولندا. يعبر معظم السكان في هذه البلدان عن قلقهم بشأن التغيير الثقافي والمنافسة الاقتصادية.

تحاول بعض الأنظمة الحكومية استخدام الموضوعات الدينية والعرقية للدول الأخرى لتعبئة الأجانب لدعم أهداف سياستها الخارجية. تُظهر محاولات الهند لتصدير القومية الهندوسية، وجهود تركيا لتعبئة الشتات التركي في أوروبا لتوسيع نفوذ تركيا، ودعم روسيا للأقليات الأرثوذكسية خارج روسيا، الطريقة التي يستخدم بها القادة الهوية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

الجمهور أكثر قوة وأكثر طلباً

أعطت التنمية الاقتصادية المُطَرَّدة ونشر التكنولوجيا، في العقود القليلة الماضية، الناس في كل منطقة الموارد والوقت والأدوات لتحويل احتياجاتهم واهتماماتهم إلى أفعال، وإشراك المسؤولين والنخب الأخرى بكثافة أكبر وأعلى. يتمتع الناس في الاقتصادات المتقدمة بالفعل بظروف جيدة، وأصبح الناس في البلدان النامية أكثر قدرة على إحداث التغيير. على سبيل المثال، نمت الطبقة المتوسطة في الصين (المُعَرَّفة على أنها مجموعة الأشخاص الذين يتراوح دخلهم اليومي بين 10 دولارات أمريكية و110 دولارات أمريكية) بسرعة من نسبة 3.1 % من السكان في عام 2000 إلى 52.1 % في عام 2018 - أي ما يعادل حوالي 686 مليون شخص، وهم قادرون أيضاً على تقديم مطالب للحكومة.

في العقود القليلة الماضية، أصبح الجمهور في معظم دول العالم أكثر ازدهاراً وثقيفاً، وانخفض اهتمام الناس بالاحتياجات الفورية وفقاً لذلك، مما أدى إلى تعزيز الوعي والتطلعات على نطاق أوسع. مع زيادة الرخاء، سيكون لدى الناس المزيد من وقت الفراغ، وتوقعات أعلى، وأدوات أفضل للمشاركة، وفي نفس الوقت، سيصبحون أكثر فأكثر قلقاً بشأن فقدان إنجازاتهم، وهذا قد يزيد من مشاركتهم السياسية في العشرين عاماً القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، في العقود القليلة القادمة، سيكون النمو السكاني الحضري أكثر وضوحاً في بعض مناطق العالم النامي، والتي تسعى جاهدة أيضاً إلى تحسين قدرتها على تقديم الخدمات وقبول نسبة عالية من الشباب، بما في ذلك إفريقيا وجنوب آسيا. يؤدي التحضر إلى خلق مجموعة مركزة من المصالح المشتركة وعدم الرضا - وهذا أيضاً هو العامل الأصلي الذي يعزز الحركات الاجتماعية، والتي يمكن أن تتطور بسرعة إلى احتجاجات.

أدى انتشار تكنولوجيا الاتصالات إلى زيادة وعي الناس في الوقت الحقيقي بالاتجاهات الدولية والأحداث الميدانية، كما زود الناس بأدوات لتنظيم ونشر المعلومات. خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، زاد عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في جميع أنحاء العالم من 3 مليار إلى 4.54 مليار. تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2025، سيرتفع معدل انتشار الإنترنت عالمياً عبر الهاتف المحمول من 49 % في عام 2019 إلى 60.5 %. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 800 مليون شخص سيبدوون في استخدام منصات التواصل الاجتماعي في السنوات الخمس المقبلة، بزيادة قدرها 3.6 مليار في عام 2020.

مع تحسّن تجهيز الناس وتواصلهم، قد تزداد مطالبهم من الحكومة في كل منطقة. نظراً لأن توقعات الناس أعلى، ولكن الظروف أكثر هشاشة، فقد تصبح متطلبات الناس من الحكومة لحل التحديات المتزايدة أكثر تنوعاً وتناقضاً وصعوبة في الحل. من المحتمل أن تتضمن هذه المتطلبات قضايا اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتتطلب المجموعات المختلفة سياسات متضاربة - مثل حماية الصناعات الرئيسية وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. حتى في بلد يتمتع بنظام ديمقراطي سليم، وبالنظر إلى الزيادة في الاحتجاجات العامة في العقد الماضي، قد يلجأ الناس بشكل متزايد إلى احتجاجات واسعة النطاق ومقاطعات ومقاومة غير عنيفة وقد يصل الأمر إلى اللجوء إلى العنف. إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي، ستصبح هذه أيضاً الطريقة المفضلة للدول الاستبدادية للتعبير عن آرائها. في العشرين عاماً القادمة، قد تُظهر هذه الطرق المتعددة لتوجيه عدم الرضا قوى أكثر وأكثر قوة ولها تأثيرات مختلطة على التماسك الاجتماعي.

ديناميات ناشئة

الدولة: التوتر والاضطراب والتحول

حقائق رئيسية

- ستواجه الحكومات في جميع المناطق ضغوطاً مزدوجة تتمثل في القيود الاقتصادية والسكان والبيئة، وتحديات أخرى. في الوقت نفسه، سي طرح الناس المزيد من المطالب، وسيكونون قادرين على تعزيز تحقيق أهدافهم وأولوياتهم المتضاربة.
- قد تواجه العلاقة بين المجتمع والحكومة توترات مستمرة بسبب عدم التوافق المتزايد بين التوقعات العامة وما تقدمه الحكومة. هذه الفجوة الآخذة في الاتساع تنذر بمزيد من عدم الاستقرار السياسي ومخاطر الديمقراطية وتوسيع دور المصادر البديلة للحكم.
- إن عدم الرضا العام المتزايد، إذا صاحبه أزمة محفزة وقيادة ملهمة، قد يحفز الناس على الخضوع لتغييرات أو تحولات كبيرة في كيفية حكم الناس.



بينما يمارس الناس أصواتاً عامّة أقوى، ستواجه الحكومة أيضاً ضغوطاً مزدوجة من القيود الاقتصادية والتحديات السكانية والبيئة وغيرها من التحديات

التفاوت المتزايد بين الاحتياجات العامة وقدرة الحكومة

في السنوات العشرين المقبلة، وبسبب عدم التوافق المتزايد بين احتياجات أو توقعات الجمهور وما يمكن للحكومة تقديمه أو مستعدة لتقديمه، قد تواجه العلاقة بين الدولة ومجتمعها في كل منطقة توتراً مستمراً. في العديد من البلدان، من المرجح أن يواجه الأشخاص الذين لديهم توقعات أعلى بسبب الرخاء الذي عاشوه في الماضي ضغوطاً واضطرابات أكبر ناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي وفرص العمل غير المؤكدة والتغيرات السكانية. بعد عقود

من التحسّن المستمر في تكنولوجيا التعليم والاتصالات، وحيث أصبحت المجموعات ذات التفكير المماثل أكثر اتحاداً، ستكون هذه المجموعات أكثر قدرة على التحدث عن مصالحها الخاصة أيضاً. على الرغم من أن ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية باتت منخفضة، فقد يستمر الناس في الاعتقاد بأن الدولة مسؤولة في النهاية عن حل تحدياتهم ويطالبون الحكومة بتقديم المزيد من الحلول.

بينما يمارس الناس أصواتاً عامةً أقوى، ستواجه الحكومة أيضاً ضغوطاً من القيود الاقتصادية والتحديات السكانية والبيئية وتحديات أخرى. ستختبر هذه الضغوط، سواء كانت فردية أو جماعية، قدرة الدولة ومرونتها، وتستهلك الميزانيات، وتزيد من تعقيد الحكم.

التركيبة السكانية والتنمية البشرية:

ستبني العديد من الدول على إنجازات التنمية البشرية التي تم تحقيقها في العقود القليلة الماضية، أو حتى تحافظ على هذه الإنجازات، بسبب الوباء العالمي الحالي، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتأثير الصراع والمناخ، والخطوات الأكثر صعوبة المطلوبة للوفاء بأهداف تنمية أعلى. في الوقت نفسه، ستواجه البلدان التي بها شيخوخة سكانية والبلدان ذات السكان الأصغر سناً تحديات فريدة تتعلق بهذه الظواهر. قد تؤدي الهجرة إلى تفاقم مشاكل الهوية، والتي تقسم مجتمع البلد المستقبل وقد تؤدي إلى تفاقم النزاعات العرقية. سيؤدي التحضر السريع - بشكل رئيسي في إفريقيا وآسيا - إلى الضغط على قدرة الحكومة على توفير البنية التحتية الكافية والأمن والموارد لهذه المدن النامية.

ستؤدي معالجة تغيّر المناخ والتدهور البيئي إلى الضغط على الحكومات في كل منطقة. إن التأثير في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، بشكل خاص، شديد لأن الحكومات في هذه المناطق هي بالفعل هشة أو متوترة أو ضعيفة. كما ستواجه الدول الغنية بشكل متزايد التكاليف البيئية، وحتى الكوارث التي تتحدى قدرات وموارد استجابة الحكومة، مما قد يقوض ثقة الجمهور.

القيود الاقتصادية:

قد يؤدي التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي إلى إجهاد موارد الحكومة وقدراتها على تقديم الخدمات. تتحمل الحكومات ديوناً غير مسبوقه. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم المساواة

المتزايد أو المستمر في العديد من الدول، إلى جانب الفساد، سيهدد ثقة الناس في الحكومة والثقة في بعضهم البعض.

التغييرات التكنولوجية:

سيكون من الصعب على الحكومة مواكبة وتيرة التغيير التكنولوجي، وسيكون من الصعب على الحكومة تنفيذ السياسات التي تمكنها من الاستفادة من فوائد التغيير التكنولوجي وتقلل من المخاطر والتدخلات. كما سيمكّن التقدم التكنولوجي الأفراد والجهات الفاعلة غير الحكومية من تحدي دور الدولة بطرق جديدة.

في مواجهة هذه التحديات، أثبتت أنظمة ونماذج الحكم الحالية أنها غير كافية لتلبية توقعات الناس. والنتيجة هي اختلال متزايد في التوازن بين احتياجات الجمهور وقدرة الحكومة على توفير الفرص الاقتصادية والأمن. يمتد هذا التشاؤم العام إلى الحكومات اليمينية واليسارية وحكومات الوسط، والدول الديمقراطية والاستبدادية، والحكومات الشعبوية والتكنوقراطية. على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أظهرت استطلاعات الرأي في 18 دولة أن رضا المستجيبين عن الأداء الديمقراطي لبلدهم انخفض بشكل حاد من متوسط 59% في عام 2010 إلى 40% في عام 2018. مع تزايد شكوك الجمهور في النظام الحكومي الحالي، قد تسعى الحكومة والمجتمع جاهدين للاتفاق على كيفية التكيف أو التحوّل لتحقيق الأهداف الرئيسية، بما في ذلك تعزيز الفرص الاقتصادية، ومعالجة عدم المساواة، والحد من الجريمة والفساد.

ستختلف طبيعة هذه التحديات واستجابة الحكومة من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. على سبيل المثال، في جنوب آسيا، ستواجه بعض البلدان نمواً اقتصادياً بطيئاً، وقد لا تتمكن من توظيف قوتها العاملة المتزايدة، وتدهوراً بيئياً شديداً وتأثيرات تغير المناخ، وزيادة الاستقطاب. في الوقت نفسه، قد تواجه الدول الأوروبية مشاكل مثل زيادة الديون وبطء النمو الإنتاجي والشيخوخة وتقلص العمالة والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، واحتمال زيادة عدم المساواة، وتقسيم السياسات والمناقشات حول السياسات الاقتصادية والمالية داخل الدولة والاتحاد الأوروبي. التوتر الأساسي في الصين هو ما إذا كان بإمكان الحزب الشيوعي الصيني قمع المعارضة مع الحفاظ على السيطرة من خلال توفير اقتصاد متنمٍ والصحة العامة والأمن. إن الطبقة الوسطى الضخمة في الصين حالياً في طريق مسدود، وقد يغير التباطؤ الاقتصادي هذا الوضع.



المستوطنات غير الرسمية في مومباي ، الهند.
 تتجلبع عدم المساواة في العديد من البلدان تحدياً
 كبيراً للحكومة ومصدراً لعدم الرضا بين الناس

قد تظل العديد من البلدان عالقة في حالة اختلال توازن غير مستقر، حيث يكون الناس غير راضين عن النظام الحالي ولكنهم غير قادرين على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الماضي قدماً. قبل عشر سنوات، كشف «الربيع العربي» عن أوجه قصور خطيرة في النظام السياسي الحالي، لكن في معظم دول المنطقة، لم يبرز بعد عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع. على غرار الشرق الأوسط، قد تشرع مناطق أخرى أيضاً في عملية طويلة ومضطربة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المواطنين يفقدون الثقة في قدرة المؤسسات الحكومية على حل المشكلات.

حتى إذا عملت الدولة بشكل عام على تحسين الأمن وتوفير الرفاهية، فقد يتم توزيع هذه المزايا والفرص بشكل غير متساو، مما يؤدي إلى تفاقم الاستياء في المجتمعات التي تبدو أكثر ازدهاراً. على سبيل المثال، في الفترة بين العام 2000 إلى 2018، زاد معدل التوظيف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشكل عام، لكن الوظائف مقسمة بين الأجور المرتفعة والأجور المنخفضة، وهناك عدد قليل بينهما، وأصبحت العديد من الوظائف ضعيفة بشكل متزايد: كلما زاد الضعف، زاد الاختلاف في نمو العمالة بين مختلف المناطق والفئات السكانية.



تصاعدت الاحتجاجات - هذه الصورة من
الجزائر - في جميع أنحاء العالم في العقد
الماضي ، مما يعكس استياء الجمهور من
مجموعة من الموضوعات مثل عدم المساواة
والقمع السياسي والفساد وتغير المناخ.

ازدياد الاضطرابات السياسية:

في السنوات القليلة المقبلة، قد يتوسّع عدم التوافق بين قدرات الحكومة والتوقعات العامة والذي سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات السياسية، بما في ذلك زيادة الاستقطاب داخل النظام السياسي وموجات الشعبوية والنشاط والحركات الاحتجاجية، وفي الحالات الأكثر تطرفاً، العنف والصراعات الداخلية وحتى انهيار البلاد. ستحدد الاختلافات في القدرات الوطنية والأيديولوجيات وتاريخ التعبئة السابقة كيف ومتى سيتحول الاستياء العام في كل بلد إلى اضطراب سياسي.

الاستقطاب والشعبوية:

من المرجح أن يستمر الاستقطاب العرقي والديني والأيديولوجي في أن يكون حاداً، حيث يروج القادة السياسيون والجماعات المنظمة جيداً لمجموعة واسعة من الأهداف والأساليب المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والدولية والقضايا المتعلقة بالحكم والهوية. في بعض البلدان، قد يزيد هذا الاستقطاب ويعزز الخلل الوظيفي السياسي والجمود، ويزيد

من مخاطر عدم الاستقرار السياسي. بمجرد تشكيل الاستقطاب الشديد، من الصعب عكسه. أدى استياء الجمهور من فشل السياسات السائدة في حل الاستياء الاقتصادي أو الاجتماعي إلى صعود الشعبوية على نطاق عالمي في العقود القليلة الماضية. على الرغم من أن بعض الشعبويين سيتعثرون خلال فترة ولايتهم، طالما استمر الاستياء والاستقطاب وانقسام المعلومات، فمن المرجح أن تستمر جاذبية الشعبوية. بالإضافة إلى ذلك، تميل الشعبوية إلى الارتفاع بعد أن تسببت الأزمات الاقتصادية أو الهجرة في حدوث تغييرات في التكوين العرقي أو الديني للمجتمع.

النشاط الاحتجاجي:

منذ عام 2010، كانت هناك زيادة في الاحتجاجات المناهضة للحكومة في جميع أنحاء العالم، مما أثر على كل نظام وكل نوع من الحكم. على الرغم من أن الاحتجاجات هي علامات على الاضطرابات السياسية، إلا أنها يمكن أن تكون أيضاً علامات على الصحة الديمقراطية وتصبح قوة لإرساء الديمقراطية من خلال تعزيز المساءلة والتغيير السياسي. من المرجح أن تتكرر ظاهرة الاحتجاجات، موجة تلو الأخرى، لأن العوامل الدافعة وراءها مستمرة، بما في ذلك عدم الرضا العام المستمر والرغبة في التغيير المؤسسي، وعدم كفاية استجابة الحكومة، والتكنولوجيا الواسعة الانتشار لتنظيم الاحتجاجات بسرعة.

العنف السياسي والصراعات الداخلية وانهيار الدولة:

في السنوات العشرين القادمة، قد تؤدي زيادة العوامل غير المستقرة إلى انهيار النظام السياسي واندلاع العنف السياسي في العديد من البلدان، وخاصة البلدان النامية. وفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حتى العام 2020، بات 1.8 مليار شخص - أو ما يساوي 23 % من سكان العالم - يعيشون في بيئات هشة مع ضعف الإدارة والأمن والظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، سيرتفع هذا العدد إلى 2.2 مليار شخص، وهو ما يمثل 26 % من سكان العالم. تتركز هذه البلدان بشكل رئيسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ستواجه هذه المناطق أيضاً ظروفًا أكثر شمولاً، بما في ذلك تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والشباب والنمو السكاني (في إفريقيا) والتوسع الحضري السريع، مما

يؤدي إلى تفاقم ضعف الدولة. ومع ذلك، فإن اندلاع العنف السياسي أو الصراعات الداخلية لا يقتصر على هذه البلدان الهشة، فحتى في البلدان التي شهدت تاريخياً استقراراً نسبياً، قد يحدث هذا الوضع عندما تشتد الاضطرابات السياسية.

الأنظمة الديمقراطية الواقعة تحت الضغط والأنظمة الاستبدادية هشة هي الأخرى

أدى هذا المناخ السياسي المضطرب إلى ضعف جميع أنواع الحكومات، من الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الراسخة إلى الأنظمة الاستبدادية المغلقة. في السنوات العشرين القادمة، من المرجح أن تصبح القدرة على التكيف والتعبير من العوامل الرئيسية في الصعود والسقوط النسبي للحكم الديمقراطي والحكم الاستبدادي. تلك الحكومات التي تستفيد من الفرص الجديدة، وتتأقلم مع الضغوط المتزايدة، وتدير الانقسامات الاجتماعية المتزايدة الحدة، وتحقق الأمن والازدهار الاقتصادي للشعب، ستحافظ على شرعيتها أو تعززها، في حين أن الحكومات التي تفشل ستلهم المنافسين أو تتطلب أسلوباً آخر. تتمتع الديمقراطيات أيضاً بميزة الحصول على الشرعية من عدالة وشمولية نظامها السياسي - هذه الصفات يصعب تحقيقها في النظام الاستبدادي.

تآكل النظام الديمقراطي

تشير التحديات التي تواجهها الحكومات في مختلف البلدان إلى أن الاتجاه الحالي لتآكل الحكم الديمقراطي من المرجح أن يستمر لمدة عشر سنوات قادمة على الأقل أو حتى لفترة أطول. هذا الاتجاه شائع في الديمقراطيات الليبرالية الناضجة والغنية وبعض الديمقراطيات الأقل نضجاً. إن السمات الديمقراطية الرئيسية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة واستقلال القضاء وحماية الأقليات، آخذة في التدهور على مستوى العالم، وتتجه البلدان نحو اتجاه أكثر سلطوي. أفادت منظمة «فريدوم هاوس»، وهي منظمة غير حكومية (NGO) تروج للديمقراطية، أن عام 2020 هو العام الخامس عشر على التوالي الذي تتراجع فيه الحقوق السياسية والحريات المدنية. يُظهر مقياس آخر محترم للديمقراطية في العالم، «أنواع الديمقراطية»، أنه اعتباراً من عام 2020، سيعيش 34% من سكان العالم في بلدان ذات حكم ديمقراطي متدهور، بينما يعيش 4% في بلدان تزداد ديمقراطية.

بعض القوى الداخلية والخارجية تروج لهذا التآكل الديمقراطي. في بعض الديمقراطيات الغربية، ساهم عدم ثقة الجمهور في قدرات وسياسات الأحزاب والنخب السياسية القائمة،

وكذلك المخاوف بشأن عدم التوازن الاقتصادي وانقلاب الأوضاع والهجرة، في صعود القادة غير الليبراليين الذين يقوضون المعايير الديمقراطية والمؤسسات والحريات المدنية. في الديمقراطيات الأحدث - بشكل رئيسي العالم النامي - البلدان التي انتقلت من الحكم الاستبدادي في الثمانينيات والتسعينيات، اختلعت عوامل مختلفة معاً لإحداث ركود أو تراجع في الديمقراطية، بما في ذلك ضعف قدرة الدولة وضعف سيادة القانون والتقاليد الهشة من التسامح مع المعارضة وانعدام المساواة والفساد والدور العسكري القوي في السياسة. على الصعيد الخارجي، تعمل الصين وروسيا والجهات الفاعلة الأخرى على تدمير المؤسسات الديمقراطية بطرق مختلفة ودعم الأنظمة غير الليبرالية. يشمل هذا الدعم مشاركة التكنولوجيا والخبرة في القمع الرقمي. على وجه الخصوص، تحاول بعض الجهات الأجنبية الفاعلة تقويض ثقة الجمهور في الانتخابات وتهديد قابلية النظام الديمقراطي للحياة. تتلاعب الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية بشكل متزايد بالمعلومات الرقمية وتنتشر معلومات كاذبة لتكوين وجهات النظر العامة وتحقيق الأهداف السياسية.

تراجع الحكم الديمقراطي عالمياً



المصدر: مؤشر الديمقراطية الليبرالية من "التنوع الديمقراطي"، يقيس مؤثر الديمقراطية الليبرالية "التنوع الديمقراطي" حرية الانتخابات والحريات المدنية وسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية

بالنظر إلى المستقبل، قد تتآكل أو تنهار العديد من الأنظمة الديمقراطية. فقد بينت دراسة أكاديمية لـ 75 دولة ديمقراطية شهدت الكثير من التراجع الديمقراطي منذ عام 1994 أن 60 منها (أو 80%) أصبحت في النهاية دولاً استبدادية. لكن هذا التراجع ليس حتمياً، بل قد يعكس في نهاية المطاف مرحلة سيئة في دورة طويلة شهدت تقدم وتراجعاً للديمقراطية،

فطوال القرن الماضي كان الاتجاه العام هو المزيد من الديمقراطية. تعتمد شرعية النظام الديمقراطي على المدى الطويل على شرطين عامين: الحفاظ على عملية سياسية عادلة وشاملة ومنصفة لتحقيق نتائج إيجابية للشعب. ستساعد معالجة المخاوف العامة بشأن الفساد وسيطرة النخبة وعدم المساواة في استعادة ثقة الجمهور وتعزيز شرعية النظام. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير خدمات فعّالة واستقرار اقتصادي وأمان شخصي - والتي كانت تاريخياً من مزايا الديمقراطيات - يمكن أن تزيد من رضا الجمهور. بالإضافة إلى معايير الحكم الأساسية هذه، فإن إظهار المرونة في مواجهة التحديات العالمية الناشئة سيساعد في استعادة ثقة الجمهور والحفاظ عليها.

على المدى الطويل، سيعتمد تقدّم الديمقراطية وتراجعها جزئياً على توازن القوة بين القوى العظمى. ستؤثر المنافسة الجيوسياسية، بما في ذلك الجهود المبذولة للتأثير على النتائج السياسية للدول الأخرى أو دعمها، والنجاح النسبي للنمو الاقتصادي والسلع العامة، ودرجة المنافسة الأيديولوجية بين النماذج الديمقراطية الغربية والنظام الاستبدادي التكنولوجي في الصين، على الاتجاهات الديمقراطية في العالم.

سيواجه النظام الاستبدادي نقاط ضعف

ستواجه الأنظمة الاستبدادية العديد من المخاطر نفسها التي تواجهها الأنظمة الديمقراطية، وقد تكون العديد من الأنظمة الاستبدادية أقل قدرة على التكيف، لذا فمن المرجح أن تستبدل الحكومات فجأة بالعنف بعد فترة من الاستقرار. على الرغم من أن الأنظمة الاستبدادية من الصين إلى دول الشرق الأوسط قد أظهرت قوة دائمة، إلا أنها تعاني من نقاط ضعف هيكلية كبيرة، بما في ذلك انتشار الفساد، والاعتماد المفرط على السلع، والقادة الفرديين. تشكل الاحتجاجات العامة تهديداً متزايداً للأنظمة الاستبدادية، فبين عامي 2010 و2017، تمت الإطاحة بـ 10 أنظمة، وأُطيح بـ 19 نظاماً آخر في الانتخابات، وكانت هذه الانتخابات في كثير من الأحيان رداً على احتجاجات واسعة النطاق. الفساد هو الدافع الرئيسي وراء العديد من الاحتجاجات، والأنظمة الاستبدادية غالباً ما تكون أكثر فساداً من الديمقراطيات. تعتمد الأنظمة الاستبدادية على المواد الخام لتمويل شبكة رعايتها وتغذية اقتصادها، لذا فهي عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية، خاصة وأن التحوّل في استخدام الطاقة يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط. غالباً ما تكون الأنظمة الاستبدادية الفردية - حيث تتركز السلطة في يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الناس - هي الأكثر فساداً وعدم استقرار في صنع القرار، والأقل

احتمالاً للتخطيط للخلافة، والأكثر احتمالاً لشنّ الحروب وتصعيد النزاعات. اليوم، الشكل الأكثر شيوعاً للنظام الاستبدادي هو الفردي - لقد ارتفعت نسبة الدكتاتوريات من 23% في عام 1988 إلى 40% في عام 2016، والأنظمة الأخرى، بما في ذلك الأنظمة في الصين والمملكة العربية السعودية، تتحرك أيضاً في هذا الاتجاه.

من أجل قمع أو مقاومة أو معالجة الاستياء العام، تستخدم الأنظمة الاستبدادية أشكالاً جديدة وتقليدية من الإكراه والإجماع وإضفاء الشرعية. في السنوات الأخيرة، ساعدت التكنولوجيا الأنظمة الاستبدادية على أن تصبح أكثر ديمومة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تقنيات الرقمنة والاتصالات جعلت المراقبة أكثر انتشاراً وأقل تكلفة. الجانب الآخر من هذه الاتجاهات التكنولوجية هو أنها توفر للناس أدوات للتحايل على القمع الرقمي وتعبئة المعارضة. بالإضافة إلى القمع، سيعتمد النظام على الإكراه لإقناع الحلفاء الرئيسيين بالبقاء مخلصين، لكن هذه الديناميكية تعتمد على تدفق المزيد من الموارد الهشة. تستخدم العديد من الحكومات الاستبدادية الأداء الحكومي الفعال والأيدولوجيات المقنعة لبناء انطباع عام شرعي. بسبب تركيز السلطة، استجابت بعض الأنظمة الاستبدادية بسرعة ومرونة للتحديات الناشئة، ولكن تاريخياً، تفتقر الحكومات الاستبدادية إلى الابتكار بسبب التخصيص غير المناسب للموارد. قد تقتنع الأنظمة الاستبدادية التي توفر الفرص الاقتصادية وتحافظ على الأمن لشعوبها بأن أنظمتها هي الأنسب للتعامل مع تعقيد وسرعة عالم المستقبل.



يقوم مسؤولون أوغنديون بتشغيل نظام مراقبة التعرف على الوجه الذي توفره شركة صينية

أساليب الحكم التكميلية: تقدم المزيد من الجهات الفاعلة نطاقاً أوسع من الخدمات

مع زيادة الاحتياجات والتوقعات العامة، قد يكون هناك تحول متزايد إلى أساليب الحكم التكميلية التي تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة خارج مؤسسات الدولة التي توفر الرفاهية والأمن. قدمت الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والمتمردين والشبكات الإجرامية، منذ فترة طويلة الحكم في مختلف البلدان. من المرجح أن تتوسع هذه الأدوار لتشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والوظائف بسبب مزيج من العوامل المختلفة، بما في ذلك: فشل الدولة في توفير الحكم الملائم، وزيادة الموارد والوصول للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأفراد بسبب التكنولوجيا، والتعقيد المتزايد وعدد تحديات السياسة العامة التي تتطلب معالجة العديد من أصحاب المصلحة. من المرجح أن يولّد هذا التحول بعض التوترات والآلام المتزايدة داخل البلاد، مثل الأنظمة غير الليبرالية التي تتخذ إجراءات صارمة ضد منظمات المجتمع المدني، أو الدول الديمقراطية التي تحاول تنظيم عمل وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الجهات الفاعلة غير الحكومية.

اعتماداً على الخلفيات والأنشطة المختلفة، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية ستكمّل الدولة وتنافسها، وفي بعض الحالات تحل محلها. لا يشكل توفير الحكم خارج مؤسسات الدولة بالضرورة تهديداً للحكومة المركزية، ولا يقلل من الجودة الشاملة للحكم العام. سيعتمد الدور والعلاقة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية على قدراتها النسبية وتغلغلها وتوافقها مع التوقعات الشعبية. من الشرق الأوسط إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، تملأ الجماعات المتمردة والمنظمات الإجرامية الثغرات في الحكم، وتستخدم أحياناً الحكومات الضعيفة لتوسيع نفوذها من خلال توفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية، من الرعاية الصحية والتعليم إلى الأمن وجمع القمامة. في حالات أخرى، لا سيما في إفريقيا، تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية، بعضها على أساس ديني، على تعزيز دور الدولة من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية. خلال فترة انتشار جائحة كورونا ((كوفيد - 19))، ظهرت العديد من الأمثلة على الحكم التكميلي. تعاونت الشركات والجمعيات الخيرية وشركات التكنولوجيا والمؤسسات البحثية والأكاديمية مع الحكومة لتحقيق اختراقات بسرعة قياسية. في أماكن أخرى، قامت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بسد الثغرات في إجراءات الاستجابة الحكومية، وتقديم خدمات الإغاثة الإنسانية والرعاية الاجتماعية. لا يقتصر دور الجهات الفاعلة غير

الحكومية في الحكم على تقديم الخدمات، فعلى سبيل المثال، تتمتع شركات التكنولوجيا بصلاحيات هائلة في التحكم في تدفقات المعلومات والشبكات، ولديها القدرة على التأثير في الخطاب السياسي.

ستبحث الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية عن طرق للتكيف مع تحديات الحكم المتزايدة، وتجربة الأدوات والتقنيات الجديدة التي توفر السلامة والرفاهية، والتي بدورها يمكن تبنيها في جميع أنحاء العالم. على الرغم من صعوبة تمييز اتجاه ابتكار الحكم أو التنبؤ به، فإن أحد مجالات الابتكار الواضحة سيكون تطوير وتطبيق التكنولوجيا لتحسين سرعة الحكم وكفاءته ودقته.

في السنوات العشرين الماضية، زادت الحكومات في جميع أنحاء العالم من استخدامها للتكنولوجيا في تقديم الخدمات ومشاركة المواطنين. على الرغم من أن البلدان الأكثر كفاءة في الحوكمة الرقمية هي بشكل أساسي البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن الاتجاه العام للحوكمة الرقمية ينتشر عبر جميع البلدان والمناطق.

الزيادة في البيانات حول جميع جوانب حياة الناس - بالإضافة إلى تقنية الذكاء الاصطناعي (AI) التي تحلل هذه البيانات - تجعل الحكومات أكثر مرونة في توجيه الخدمات وتوفير الأمن. وهذا بحد ذاته سيف ذو حدين: تقنية المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تمكن الحكومات من الحد من الجريمة، مع تمكينها أيضاً من مراقبة وقمع مواطنيها.

نظراً لدور القطاعين العام والخاص في تطوير التكنولوجيا وتطبيقها، فمن المرجح أن تشمل الابتكارات الرئيسية الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. على سبيل المثال، أدى ظهور أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول والأنظمة المصرفية في إفريقيا إلى تمكين الحكومات من تنفيذ التحويلات النقدية ودفع رواتب الموظفين بشكل أكثر كفاءة وموثوقية. بمجرد إنشاء طريقة حكم مبتكرة، فمن المرجح أن يتم الترويج لها في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، انتشرت تقنية المراقبة التي تدعم الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم - اعتباراً من عام 2018، تبنت 74 دولة على الأقل هذه التكنولوجيا، ويتم توفيرها من قبل الشركات الصينية والغربية. وبالمثل، يمكن للنماذج الناجحة اكتساب المؤيدين بسرعة: فقد نفذت 40 دولة على الأقل برامج التحويلات النقدية المشروطة كأداة للتنمية، مستوحاة جزئياً من نجاح برنامج Bolsa Familia البرازيلي في الحد من الفقر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.



الحكم المحلي أكثر فعالية

نظراً لأن الحكومات المحلية لديها القدرة على حل المشكلات لشعبها، فقد تصبح أيضاً مصدرًا متزايد الأهمية لابتكار الحكم. تتمتع الحكومات المحلية عموماً بمزايا الاقتراب من

قضايا ناخبها والشرعية والمساءلة والمرونة لتكييف الاستجابات. كما أنها تتمتع بدرجة أقل من الحزبية. الحكومات الحضرية ودون الوطنية أكثر قدرة من الحكومات الوطنية على إنشاء وقيادة شبكة متعددة القطاعات تشمل جميع مستويات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن لهذه الشراكات أن تساعد في تنشيط بعض المدن الصناعية السابقة في الغرب. ستتخذ الحكومات المحلية وحكومات المدن - التي يتم تنظيمها بشكل متزايد في شبكات - إجراءات بشأن القضايا الدولية مثل تغير المناخ والهجرة، وفي بعض الحالات، حتى قيادة الحكومة الوطنية. مع نمو سكان المناطق الحضرية، كمراكز للنشاط الاقتصادي والتكنولوجيا والابتكار، قد يكون لهذه الحكومات المحلية تأثير متزايد على الحكومات الوطنية. حتى في ظل نظام استبدادي، قد يصبح الحكم المحلي مكاناً لحل المشكلات، لكنه يخضع لقيود مختلفة.

مثلها مثل الحكومات الوطنية، قد تواجه الحكومات المحلية قيوداً على الميزانية، خاصة بعد أزمة جائحة ((كوفيد - 19))، فمن المرجح أن تواجه المدن في العالم النامي فجوات تمويلية ضخمة في تشييد البنية التحتية والتكيف مع تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التحضر إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، ويستمر دور الإدارة المحلية والحضرية في التوسع. وعندما تتباين الاستراتيجيات المحلية والوطنية لحل المشكلات، فقد يؤدي الأمر إلى تقويض اتساق السياسات.

هل حان الوقت لنموذج جديد أم تغيير في النموذج؟

قد يؤدي الجمع بين عدم الرضا العام عن الأزمات أو الصدمات الكبرى إلى خلق ظروف لإجراء تغييرات أو تحولات كبيرة في نماذج الحكم أو الأيديولوجيات أو الأساليب. تاريخياً، حدثت تغييرات أيديولوجية عبر إقليمية في لحظات الأزمات الكارثية، مثل الحروب الكبرى أو الانهيار الاقتصادي، لأن الناس أكثر استعداداً لقبول التغييرات المنهجية الجريئة لحل المشاكل الشاملة. ومع ذلك، فإن ظهور أيديولوجية أو نظام جديد موحد - على مستوى الشيوعية أو الليبرالية الاقتصادية - نادر الحدوث. قد تخلق ضغوط أخرى، مثل جائحة آخر أو كارثة بيئية كبرى، إذا استمر الخلل الوظيفي على نطاق واسع، ظروفًا ناضجة لنماذج جديدة أو بديلة لاكتساب القوة.

قد يكون الاستياء العام والأزمات الكبرى من الوظائف الضرورية لتعزيز التغيير، لكنها ليست كافية. لتحويل عدم الرضا إلى شيء جديد، من الضروري أيضاً الجمع بين القيادة

الملهمة والموحدة والأفكار أو الأيديولوجيات المقنعة لبناء تحالفات سياسية وكسب الإجماع الاجتماعي. إذا لم تكن هناك أيديولوجية جديدة أو طريقة جديدة أو مزيج الأنظمة، والذي يمكن أن يحدث على عدة محاور، من الحكم المركزي إلى الحكم المحلي، ومن دور الدولة القوي إلى الدور القوي غير الحكومي، ومن الديمقراطية إلى الاستبداد، ومن العلماني إلى الديني، أو من القومية إلى العالمية. ستؤدي هذه التغييرات أو التحولات حتماً إلى منافسة بين الناخبين الذين يلتزمون بالنظام القديم وأولئك الذين يقبلون النظام الجديد.

إن الطبيعة الدقيقة لهذه التغييرات أو التحولات أو النماذج الجديدة غير مؤكدة ولا يمكن التنبؤ بها. تتضمن بعض النتائج المحتملة ما يلي: إذا اعتقد الناس أن الحكومات المحلية أكثر جدارة بالثقة وقدرة على حل المشكلات من الحكومات الوطنية أو حكومات المدن أو المناطق دون الوطنية ستصبح محور الحكم. سيحل القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى محل الحكومة وتصبح الرفاهية المزود الرئيسي للأمن. إذا أثبتت الديمقراطية أنها أكثر قدرة على التكيف مع التحديات العالمية المستقبلية، فعندئذ ستتعافى الديمقراطية، أو سيستسلم العالم لموجة من الاستبداد، مستوحاة جزئياً من الصين المدفوعة بالتكنولوجيا كنموذج للرأسمالية الاستبدادية. بالإضافة إلى ذلك، قد تظهر وترسخ أيضاً نماذج حكم أو أيديولوجيات جديدة لافتة للنظر لم يتم تصورها أو تحديدها بعد.

ديناميات ناشئة

النظام الدولي: المزيد من المنافسة وعدم اليقين والصراع

حقائق رئيسية

- في العقدين المقبلين، ستتطور القوة في النظام الدولي لتشمل نطاقاً أوسع من المصادر والخصائص، وستكمل القوة التكنولوجية والشبكات والمعلوماتية المتزايدة باستمرار القوة الناعمة العسكرية والاقتصادية والثقافية التقليدية. لا يمكن لأي دولة أن تهيمن في جميع المناطق أو المجالات، مما يفتح الباب أمام مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لتعزيز مصالحها.
- سيكون للولايات المتحدة والصين التأثير الأكبر على الديناميات العالمية وستدعمان وجهات النظر المتنافسة للأنظمة الدولية وأنظمة الحكم التي تعكس مصالحهما الأساسية وأيديولوجياتهما. سيؤثر هذا النوع من المنافسة على معظم المجالات، ويجهد التحالفات القائمة، والمنظمات الدولية، والأعراف والقواعد التي يقوم عليها النظام الدولي، وقد يعيد تشكيلها في بعض الحالات.
- في هذه البيئة العالمية الأكثر تنافسية، قد يزداد خطر النزاعات بين البلدان بسبب التقدم التكنولوجي وتوسيع نطاق الأهداف، ومناطق الصراع الجديدة والمزيد من الجهات الفاعلة، والرذع الأكثر صعوبة، والضعف أو الافتقار إلى معاهدات وقواعد الاستخدام المقبول.



قد تخلق ديناميات القوة هذه بيئة جيوسياسية أكثر اضطراباً وتصادمية، وتعيد تشكيل التعددية، وتوسع الفجوة بين التحديات عبر الوطنية والترتيبات التعاونية للتعامل معها

في السنوات العشرين المقبلة، قد تصل شدة المنافسة على النفوذ العالمي إلى أعلى مستوى لها منذ الحرب الباردة. من غير المحتمل أن تحتل أي دولة موقعاً مهيماً في جميع المناطق أو المجالات، وسوف تتنافس مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لتعزيز أيديولوجيتها وأهدافها ومصالحها. إن القوة التكنولوجية والشبكية والمعلوماتية الآخذة في التوسع ستكمل القوة العسكرية والاقتصادية والقوة الناعمة التقليدية في النظام الدولي. سيتم قبول عناصر القوة هذه بسهولة أكبر من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، ومن المرجح أن تركز على القادة الذين يطورون هذه التقنيات.

من المرجح أن تخلق ديناميات القوة هذه بيئة جيوسياسية أكثر اضطراباً وتصادمية، وتعيد تشكيل التعددية، وتوسيع الفجوة بين التحديات عبر الوطنية والترتيبات التعاونية للتعامل معها. سوف تتنافس القوى المعادية على تشكيل المعايير والقواعد والمؤسسات العالمية. سيكون للأمم المتحدة وحلفائها على المدى الطويل والصين التأثير الأكبر على الديناميات العالمية ودعم وجهات النظر المتنافسة للأنظمة الدولية وأنظمة الحكم التي تعكس مصالحهم الأساسية وأيديولوجياتهم. ستؤثر المنافسة بينهما على معظم المجالات، وتضغط على التحالفات القائمة والمنظمات الدولية، وفي بعض الحالات تعيد تشكيل هذه التحالفات والمنظمات الدولية، التي كانت تشكل النظام الدولي منذ عقود.

قد يؤدي تسارع نقل السلطة - وتزايد الاختلافات الأيديولوجية والخلافات حول نماذج الحكم - إلى زيادة حدة المنافسة. ومع ذلك، من غير المرجح أن يشبه هذا النوع من المنافسة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، لأن هناك العديد من الجهات الفاعلة في النظام الدولي التي يمكن أن تؤثر على النتائج، والاعتماد المتبادل بين مختلف المجالات، وقلة خطوط التقسيم الأيديولوجي الحصرية. إن الانتقال إلى القوة الراجحة أو الإجماع العالمي في بعض المجالات الرئيسية سيوفر للجهات الفاعلة الأخرى فرصاً لقيادة أو متابعة مصالحها الخاصة، خاصة في مناطقها. من المحتمل أيضاً أن يكون للاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا والمملكة المتحدة تأثير على النتائج الجيوسياسية والاقتصادية.

من المرجح أن تكون بيئة المنافسة الشديدة هذه مع التطور التكنولوجي السريع أكثر اضطراباً، وسيزداد خطر الصراع، على الأقل حتى تضع البلدان قواعد ومعايير وحدوداً جديدة لمناطق المنافسة الأكثر تدميراً. ستواجه البلدان أسلحة تقليدية واستراتيجية مدمرة للغاية ودقيقة، وأنشطة إلكترونية تستهدف البنية التحتية المدنية والعسكرية، وبيئة من المعلومات المضللة التي تمتزج مع بعضها البعض. سوف يتنافس اللاعبون الإقليميون، بما في ذلك المخربون مثل إيران وكوريا الشمالية، لتعزيز أهدافهم ومصالحهم، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين في النظام. في الوقت نفسه، قد تسعى الدول جاهدة لإنشاء ردع مستقر في هذه الأنظمة الجديدة، خاصة إذا استمرت القواعد والمعاهدات التي تحكم هذه الأنظمة الجديدة في الضعف أو التخلف عن الركب.

تغيير مصادر وتكوين السلطة

في السنوات العشرين المقبلة، قد تتوسع مصادر القوة في النظام الدولي ويُعاد توزيعها. ستوفر القوة المادية التي تُقاس بحجم اقتصاد البلد والجيش وعدد السكان ومستوى التطور التكنولوجي الأساس اللازم لممارسة السلطة، ولكنها لن تكون كافية لضمان والحفاظ على النتائج الإيجابية. في عالم أكثر ترابطاً، ستشمل القوة استخدام التكنولوجيا ورأس المال البشري والمعلومات وحالة الشبكة المعلوماتية لتغيير وتشكيل سلوك الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الدول والشركات والأشخاص. ستظل جاذبية المؤسسات الترفيهية والرياضية والسياحية والتعليمية في أي بلد قوة دافعة مهمة لتأثيرها. مع اشتداد التحديات العالمية، مثل الأحداث المناخية المتطرفة والأزمات الإنسانية، سيصبح بناء القدرة المحلية على الصمود أمام الصدمات والتغيرات المنهجية عاملاً أكثر أهمية في القوة الوطنية، وكذلك قدرة الدولة واستعدادها لمساعدة البلدان الأخرى. في السنوات القليلة المقبلة، سيكون للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي يمكنها الاستفادة بشكل أفضل من القدرات والعلاقات المادية ودمجها، ومراكز الشبكات، والمرونة التأثير الأكثر أهمية واستدامة على المستوى العالمي.

القوة المادية:

ستظل القدرات العسكرية والنطاق الاقتصادي يشكلان أساس القدرات الوطنية وإبراز القوة، مما يجبر البلدان الأخرى على مراعاة مصالح وسياسات الدولة. إن القوة في هذين المجالين تمكّن الدولة من الحفاظ على أمنها وتجميع الموارد بحيث يمكن تحقيق عناصر القوة الأخرى.

القوة التكنولوجية:

ستستمر التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا العسكرية، في أن تكون جوهر أمن الدولة وتأثيرها العالمي، ولكن في المستقبل، سيوفر الذكاء الاصطناعي المتطور (AI) والتكنولوجيا الحيوية واتخاذ القرارات القائمة على البيانات للدولة سلسلة للنمو الاقتصادي والتصنيع والرعاية الطبية والتكيف الاجتماعي. مع هذه التقنيات، ستكون هناك ميزة المحرك الأول، وتمكين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من تشكيل وجهات نظر الناس وقراراتهم، واكتساب مزايا معلوماتية أكثر من المنافسين، والاستعداد بشكل أفضل للصدمات المستقبلية.

رأس المال البشري:

إن الهيكل السكاني الملائم، بما في ذلك عدد السكان في سن العمل، والتعليم الأساسي الشامل، ومزيج من العلوم والهندسة والرياضيات ومهارات التفكير النقدي سيوفر مزايا هائلة للابتكار والتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والمرونة. سيكون لدى المناطق التي بها عدد كبير من السكان في سن العمل، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، مصادر جديدة للقوة الاقتصادية المحتملة إذا كان من الممكن تحسين التعليم والمهارات والبنية التحتية. ستحتاج مجتمعات الشيخوخة والانكماش في أوروبا وآسيا إلى إيجاد طرق لزيادة القوى العاملة وذلك لتجنب إضعاف عنصر القوة هذا.

شبكات التواصل والعقد:

إن التحكم في أماكن التبادل الرئيسية، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتمويل، وتدفق البيانات، وسلاسل التوريد التصنيعية، سيمكّن البلدان والشركات من الحصول على معلومات قيمة، ومنع وصولها إلى المنافسين، وحتى الإكراه على السلوك. تتركز العديد من هذه الشبكات بشكل غير متناسب في الولايات المتحدة وأوروبا والصين، وقد أصبحت راسخة بعمق على مدى عقود ومن المرجح أن يكون من الصعب إعادة تشكيلها. على سبيل المثال، إذا أصبحت شركات التكنولوجيا الصينية مهيمنة ومشاركة في مناطق معينة مع نظيراتها في الولايات المتحدة أو أوروبا، أو هيمنتها على شبكة اتصالات الجيل الخامس (5G) العالمية، عندها يمكن لبكين استخدام موقعها المتميز للوصول إلى الاتصالات أو التحكم في تدفق البيانات. ومع ذلك، فإن الممارسة الإجبارية لهذا النوع من السلطة قد تؤدي إلى رد فعل عنيف من البلدان الأخرى وقد تقلل من فعاليتها بمرور الوقت.

المعلومات والتأثير:

يمكن للأفكار والروايات المقنعة تشكيل مواقف وأولويات الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي، ويمكنها إضفاء الشرعية على ممارسة أنواع أخرى من السلطة. يمكن أن تكون عنصر وقوة جذب ناعمة للمجتمع، بما في ذلك ثقافته، وصادراته الترفيهية، والرياضة، ونمط الحياة، والابتكار التكنولوجي، والاستحواذ على خيال السكان الآخرين. يمكن للسياحة والتعليم في الخارج - وخاصة التعليم العالي - زيادة الجاذبية. من الدبلوماسية العامة ووسائل الإعلام إلى إجراءات التأثير الأكثر سرية، ستمنح تكنولوجيا المعلومات الحكومات والجهات الفاعلة

الأخرى قدرات غير مسبوقه، مما يسمح لها بالاتصال المباشر بالجمهور والنخب الأجنبية للتأثير على الآراء والسياسات. قد تستمر الصين وروسيا في استهداف الجماهير المحلية في الولايات المتحدة وأوروبا لتعزيز الروايات حول التراجع والتوسع المفرط للغرب. قد تتوسع أيضاً في مناطق أخرى، مثل إفريقيا، حيث تكون نشطة للغاية بالفعل.

القدرة على التكيف (المرونة):

عندما يصبح العالم أكثر ترابطاً، تصبح الصدمات بين الأنظمة أكثر شيوعاً وشدة، وتنتج العديد من التأثيرات الثانوية. ستمتع الحكومات التي يمكنها تحمل الصدمات وإدارتها والتعافي منها، وكذلك الحكومات ذات الشرعية المحلية، بقدرة أفضل على إظهار القوة والتأثير في الخارج. ومع ذلك، يعتمد بناء المرونة على الثقة داخل المجتمع وبين الناس والقادة، وقد تصبح هذه الثقة أكثر صعوبة مع انقسام المجتمع.

المزيد من الجهات الفاعلة تضطلع بدورها

مع توسع مصادر الطاقة ونقلها على نطاق عالمي، سيتغير دور الجهات الفاعلة في تشكيل الديناميات العالمية أيضاً. لا يمكن لأي جهة فاعلة بمفردها أن تحتل موقعاً مهيماً في جميع المناطق وجميع المجالات، مما يوفر فرصاً لمجموعة أكبر من الجهات الفاعلة ويزيد من حدة المنافسة حول جميع القضايا. من المرجح أن يكون للمنافسة الشرسة على نحو متزايد بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها المقربين التأثير الأوسع والأعمق على الديناميات العالمية، بما في ذلك التجارة العالمية وتدفقات المعلومات، وسرعة واتجاه التغيير التكنولوجي، وإمكانية ونتائج النزاعات بين الدول والاستدامة البيئية. حتى وفقاً لأكثر التقديرات اعتدالاً، فإن بكين مستعدة لمواصلة تحقيق التقدم العسكري والاقتصادي والتكنولوجي الذي من شأنه تغيير التوازن الجيوسياسي، خاصة في آسيا.

الصين تستعيد دورها في القوة العالمية

في العشرين عاماً القادمة، من شبه المؤكد أن الصين ستسعى إلى احتلال موقع مهيمن في آسيا وممارسة تأثير أكبر على نطاق عالمي، بينما تسعى جاهدة لتجنب تحمل الكثير من المسؤولية في المناطق الهامشية من الناحية الاستراتيجية. في آسيا، تأمل الصين في أن تحترمها الدول المجاورة في التجارة وتنمية الموارد والنزاعات

الإقليمية. من المرجح أن تنشر الصين قدرات عسكرية لتعريض الولايات المتحدة والقوات المتحالفة في المنطقة لمخاطر أكبر، وللضغط على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها لتقييد الوصول إلى القواعد الأمريكية. قد تتفاخر بكين بفوائد الاتصال وتحذر من العواقب الوخيمة للمقاومة. يكاد يكون من المؤكد أن القادة الصينيين يتوقعون أن تايوان ستكون قريبة من إعادة التوحيد بحلول عام 2040، ربما من خلال الإكراه المستمر والمكثف.

ستعمل الصين جاهدة لتدعيم شبكة البنية التحتية المادية، ومنصة البرمجيات، والقواعد التجارية لتوضيح حدود المنافسة التكنولوجية والاقتصادية العالمية، ومن الممكن إنشاء المزيد من «أنظمة البلقنة» في بعض المناطق. من المرجح أن تستخدم الصين بنيتها التحتية وخطط التنمية التي تفوقها التكنولوجيا لتضييق المسافة بين الدول وضمان توافق النخب مع مصالحها. قد تستمر الصين في السعي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي مع الشركاء في الشرق الأوسط والمحيط الهندي، وتوسيع الانتشار الاقتصادي في آسيا الوسطى والقطب الشمالي، والعمل على منع ظهور تحالفات التأمين المضاد. تسعى الصين إلى توسيع نطاق تصدير تقنيات المراقبة المحلية المتقدمة لدعم الحكومات الصديقة، وخلق فرص للأعمال وتوليد البيانات، والاستفادة من أنظمة العملاء. قد تستخدم الصين تقدمها التكنولوجي لنشر جيش قوي في شرق آسيا ومناطق أخرى، لكنها تفضل عمليات النشر المصممة خصيصاً - بشكل أساسي في شكل قواعد بحرية - بدلاً من عمليات النشر واسعة النطاق. في الوقت نفسه، قد تسعى بكين إلى الاحتفاظ ببعض الروابط المهمة مع الولايات المتحدة والشبكات التي يهيمن عليها الغرب، خاصة في المجالات ذات الاعتماد المتبادل القوي مثل التمويل والتصنيع.

مع زيادة قوة الصين ونفوذها، قد تلعب الصين دوراً أكبر في قيادة الإجراءات لمواجهة التحديات العالمية، لكن الصين سيكون لها أيضاً دور أكبر في تحديد أولويات هذه الإجراءات وتشكيلها بناءً على مصالحها الخاصة. قد تسعى الصين إلى دول أخرى لتعويض تكلفة التعامل مع التحديات العابرة للحدود، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن بكين تواجه عدداً متزايداً من المشكلات المحلية التي ستنافس الصين على جذب اهتمامها ومواردها. إن الأزمة المالية المحتملة، والشيخوخة السريعة للقوى العاملة، وتباطؤ نمو الإنتاجية، والضغط البيئية، وارتفاع تكاليف العمالة قد تشكل جميعها تحديات للحزب

الشيوعي الصيني وتضعف قدرته على تحقيق أهدافه. إن الدبلوماسية الصينية العدوانية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قمع المجتمعات الإسلامية والمسيحية، قد تحد من نفوذها، وخاصة قوتها الناعمة.

القوى الكبرى الأخرى

قد يكون للقوى الكبرى الأخرى، بما في ذلك روسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والمملكة المتحدة، وربما الهند، مساحة أكبر لممارسة نفوذها في السنوات العشرين المقبلة، ومن المرجح أن تشكل النتائج الجيوسياسية والاقتصادية القواعد والمعايير للعب دور هام.

خلال معظم أو كل السنوات العشرين القادمة، حتى لو تراجعت القدرات المادية لروسيا مقارنة بالدول الكبرى الأخرى، فقد تظل قوة مدمرة. إن مزايا روسيا، بما في ذلك قوتها العسكرية التقليدية واسعة النطاق، وأسلحة الدمار الشامل، والطاقة والموارد المعدنية، والبيئة الجغرافية الشاسعة، والاستعداد لاستخدام القوة في الخارج، ستمكئها من العمل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، وأحياناً أبعد من ذلك. من المرجح أن تستمر موسكو في محاولة تضخيم الخلافات الغربية وبناء علاقات في إفريقيا والشرق الأوسط بأكمله وأماكن أخرى. نظراً لأن المزيد والمزيد من الدول تعزز وجودها في منطقة القطب الشمالي، فقد تسعى روسيا إلى الحصول على فرص اقتصادية وإنشاء موقع عسكري مهيم في المنطقة. ومع ذلك، نظراً لسوء بيئة الاستثمار، والاعتماد الكبير على السلع التي قد تكون أسعارها غير مستقرة، والاقتصاد الصغير - الذي يقدر بنحو 2% من الناتج الإجمالي العالمي (GDP) في العشرين عاماً القادمة - قد لا تكون روسيا قادرة للوصول إلى توقعات على نطاق عالمي والحفاظ على التأثير داخلها. قد تؤدي استقالة الرئيس بوتين في نهاية ولايته في عام 2024 أو بعد ذلك إلى إضعاف الموقف الجيوسياسي لروسيا بشكل أسرع، لا سيما في سياق عدم الاستقرار الداخلي. وبالمثل، فإن الحد من اعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة، سواء من خلال الطاقة المتجددة أو تنويع التنمية لموردي الغاز الطبيعي الآخرين، سيقوّض توليد الإيرادات والسعة الإجمالية للكربون، خاصةً إذا كان من غير الممكن تصدير هذه الطاقة المخفضة إلى العملاء الآسيويين.

سيتمكّن الاتحاد الأوروبي من خلال سوقه الكبيرة وقيادته الطويلة الأمد فيما يتعلق

بالمعايير الدولية من الحفاظ على تأثير مهم في العقود القادمة، خاصة إذا كان بإمكانه منع المزيد من الدول الأعضاء من المغادرة ويمكنه الاستجابة للمنافسة العالمية وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية مشتركة للتحديات عبر الوطنية. يكاد يكون من المؤكد أن الثقل الاقتصادي للسوق الموحدة للاتحاد الأوروبي سيستمر في منحها تأثيراً جيوسياسي عالمي في التجارة والعقوبات واللوائح الفنية والسياسات البيئية والاستثمارية. غالباً ما تصوغ الدول خارج الاتحاد الأوروبي المعايير واللوائح بناءً على سياسات الاتحاد الأوروبي. قد تكون القوة العسكرية لأوروبا أقل من متطلبات بعض الدول الأعضاء بسبب أولويات المنافسة والاستثمارات طويلة الأجل غير الكافية في القدرات الرئيسية. سوف يتنافس الإنفاق الدفاعي الأوروبي مع الأولويات المالية الأخرى بعد جائحة (كوفيد - 19)، ومن غير المرجح أن تنتج مبادراتها الأمنية قدرات عسكرية مستقلة عن منظمة حلف شمال الأطلسي للدفاع ضد روسيا.

بالنظر إلى القطاع العسكري والمالي القوي في المملكة المتحدة وتركيزها العالمي، فمن المحتمل أن تستمر بريطانيا في إحداث نجاح كبير على الساحة الدولية. تُضيف القدرات النووية للمملكة المتحدة والعضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من نفوذها العالمي. ستكون كيفية التعامل مع التحديات الاقتصادية والسياسية التي أحدثتها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي هي التحدي الرئيسي الذي يواجه المملكة المتحدة. إذا فشلت، فقد يؤدي ذلك إلى تقسيم المملكة المتحدة ويجعل من الصعب الحفاظ على قوتها العالمية.

إن سكان اليابان ذوي التعليم العالي والاقتصاد المبتكر تقنياً ومكانتها التي لا غنى عنها في شبكات التجارة وسلسلة التوريد تجعلها لا تزال قوة قوية في آسيا ومناطق أخرى. من المرجح أن تستمر اليابان في الاعتماد بشكل كبير على الحلفاء المقربين لأكثر شريك تجاري لها ومنافسيها الإقليميين الرئيسيين الصين والولايات المتحدة اقتصادياً، بينما تعمل على زيادة تنوع العلاقات الأمنية والاقتصادية، خاصة مع أستراليا والهند وتايوان وفيتنام. ستواجه اليابان أيضاً تحديات سكانية واقتصادية كبيرة متزايدة الخطورة، بما في ذلك تقلص القوى العاملة - وهي التي تشكل فيها الشيخوخة النسبة الأكبر بين جميع البلدان المتقدمة - سياسات الهجرة المرنة، وانخفاض الطلب والنمو الاقتصادي، والانكماش، وانخفاض معدلات الادخار، وزيادة الديون الحكومية.

إن النسبة السكانية للهند - والتي من المتوقع أن تكون الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم بحلول عام 2027 - وإمكانات الجغرافيا والترسانة الاستراتيجية والمنطق الاقتصادي والتكنولوجي قد يجعل من الهند قوة عالمية محتملة، ولكن ما إذا كان بإمكان نيودلهي تحقيق أهدافها الإنمائية المحلية، وبالتالي سوف يبقى أن نرى كيف سيتم توقع التأثير خارج جنوب آسيا. مع تنافس الصين والولايات المتحدة، من المرجح أن تحاول الهند إنشاء دور أكثر استقلالية. ومع ذلك، قد تكافح الهند لتحقيق التوازن بين التزامها طويل الأجل بالحصول على استقلال ذاتي استراتيجي من القوى الغربية والحاجة إلى التعمق أكثر في الهيكل الأمني متعدد الأطراف لمواجهة الصين الصاعدة. تواجه الهند تحديات جادة تتعلق بالحكم والجوانب الاجتماعية والبيئية والدفاعية. تحد هذه التحديات من استثمار الهند في القدرات العسكرية والدبلوماسية المطلوبة لسياسة خارجية عالمية أكثر حزمًا.

تسعى القوة الإقليمية إلى نفوذ أكبر

في هذه البيئة التنافسية، قد تسعى القوى الإقليمية مثل أستراليا والبرازيل وإندونيسيا وإيران ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة إلى الاستفادة من الفرص الجديدة والاضطلاع بأدوار شُغلت في السابق من قبل قوة عظمى لتعزيز الاستقرار الإقليمي أو لكسب النفوذ. في السنوات العشرين القادمة، من المرجح أن يتغير هذا المزيج من القوى الإقليمية التي تسعى إلى لعب دور وتأثير أكبر، مما يعكس الفرص والتغيرات المختلفة في القدرات الوطنية والأهداف القيادية. قد تحاول القوى الإقليمية التنافس مع القوى الكبرى من أجل الحصول على أكبر عائد مع تجنب التورط في النزاعات غير الضرورية. قد يسعون إلى إقامة تحالفاتهم الخاصة أو تعزيز المجموعات الإقليمية لممارسة التأثير، وفي بعض الحالات يتعاونون لمواجهة التحديات العالمية، لكن في حالات أخرى، قد يتخذون إجراءات أكثر نشاطاً في النزاعات في المنطقة. إن التغلب على تحديات الحكم المحلية، والتعافي السريع من جائحة (كوفيد - 19) والصدمات الأخرى، والعلاقات مع البلدان المجاورة أمر بالغ الأهمية لتحويل مزاياها الرئيسية إلى تأثير أكبر. قد تلعب بعض البلدان دوراً رئيسياً في الاستجابة للتحديات على المستوى الإقليمي، بما في ذلك التهديدات الأمنية من الجهات الفاعلة غير الحكومية والإرهاب والهجرة الجماعية والخصوصية الرقمية.

الجهات الفاعلة غير الحكومية قوية ومؤثرة

سيكون للجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والشركات التكنولوجية البارزة، الموارد والتأثير العالمي لبناء وتعزيز شبكات بديلة تكمل الدولة أو تنافسها أو ربما تتجاوزها. في العقود القليلة الماضية، استخدمت الجهات الفاعلة غير الحكومية والحركات عبر الوطنية الروابط الدولية المتنامية لاتخاذ إجراءات جماعية أو التأثير على الناس في جميع أنحاء العالم. في بعض الحالات، يمكن لهذه الجهات الفاعلة التأثير أو تقييد الإجراءات الوطنية من خلال الضغط على القادة وتعبئة المواطنين. سيختلف تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية وسيخضع لتدخل الحكومة. بدأت الصين والاتحاد الأوروبي ودول أخرى في تنظيم أو حل الشركات البارزة (Superstar Firms)، بينما تحاول الحكومة الصينية السيطرة أو قمع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية. قد يحاول العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية مواجهة جهود الدولة لتعزيز السيادة في مجالات جديدة مثل الفضاء السيبراني والفضاء.

كثفت المنافسة الجيوسياسية من الدعاية للسلطة

يوفر نمو الاتصال الرقمي العالمي وتكنولوجيا المعلومات الغامرة وتكنولوجيا التسويق الرقمي المستخدمة على نطاق واسع إمكانية القيام بأنشطة تأثير معلومات أكبر لجميع المجتمعات تقريباً.

من شبه المؤكد أن الجهات الحكومية وغير الحكومية ستكون قادرة على استخدام هذه الأدوات للتأثير على الناس، بما في ذلك عن طريق تعزيز التلاعب المعرفي والتمايز الاجتماعي لتشكيل طريقة تلقي الأشخاص للمعلومات وتفسيرها والتصرف بناءً عليها. من المرجح أن تطبق البلدان بما في ذلك الصين وروسيا الابتكارات التكنولوجية لجعل أنشطتها الإعلامية أكثر مرونة، ويصعب اكتشافها أو مكافحتها، لأنها تحاول السيطرة بشكل أكبر على محتوى الوسائط ووسائل الاتصال.

أصبحت الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية قادرة بشكل متزايد على استخدام بيانات سلوك المستهلك وتكنولوجيا التسويق لإرسال رسائل ذات أهداف صغيرة إلى جمهور صغير. يمكن للمتصلين استخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأدوات الأخرى لتكييف الاتصالات مع عدد كبير من الجماهير والتنبؤ بردود أفعالهم وضبط المعلومات في الوقت الفعلي تقريباً.

يمكن للبيانات السلوكية الضخمة أن تلتقط الأنماط الإحصائية لعلم النفس البشري والإجراءات، ويمكن أن تحقق أيضاً قدرات تنبؤية كبيرة وقدرات تأثير شخصية. إذا لم يكن هناك إشراف ذو مغزى، فإن شركات العلاقات العامة والمستشارين السياسيين سوف يستخدمون المعلومات الخاطئة كخدمة روتينية، مما يزيد من عدم ثقة الجمهور بالمؤسسات السياسية.

النضال وتغيير النظام الدولي

مع استمرار تحول القوة العالمية، قد تواجه العديد من العلاقات والأنظمة والمعايير التي حكمت ووجهت إلى حد كبير السلوكيات المشككة المتنوعة منذ نهاية الحرب الباردة، تحديات متزايدة. على مر السنين، بينما تطالب الصين وروسيا ودول أخرى بصوت أكبر، كانت المنافسة في هذه المجالات في ازدياد. قد تتفاقم الخلافات حول مهام وسلوك هذه المؤسسات والائتلافات، مما يجعل من المستحيل تحديد مدى قدرتها على التعامل مع القضايا التقليدية والناشئة. بمرور الوقت، قد تتخلى البلدان حتى عن جوانب معينة من هذا النظام الدولي.

تحاول القوى الصاعدة والإصلاحية بقيادة الصين وروسيا إعادة تشكيل النظام الدولي ليعكس بشكل أفضل مصالحها وتسامحها مع أنظمة حكمها. تواصل الصين وروسيا الدعوة إلى إقامة نظام بدون الأعراف الغربية، وتمكينهما من التصرف مع الإفلات من العقاب في الداخل وداخل مجال نفوذهما. إنهما تدافعان عن وجهات نظر بديلة حول دور الدولة وحقوق الإنسان، وتحاولان صد تأثير الغرب، لكن نماذجهما البديلة مختلفة تماماً عن بعضهما البعض. تدافع روسيا عن القيم التقليدية وتأمل في إقامة محمية تهيمن عليها روسيا، تغطي معظم قارة أوراسيا. بينما تسعى الصين إلى المزيد والمزيد من إقناع الناس في جميع أنحاء العالم بنظامها الاجتماعي القائم - أي احتكار الحزب الشيوعي الصيني للسلطة والسيطرة على المجتمع - واقتصاد السوق الاشتراكي ونظام التجارة التفضيلية.

تزايد المنافسة الأيديولوجية

قد تضيف المنافسة متعددة الأبعاد ونظام الحكم المتناقض فيها محتوى أيديولوجي إلى الصراعات على السلطة. على الرغم من أن المنافسة الجيوسياسية المتطورة لا يمكن أن

تظهر نفس الكثافة الأيديولوجية كما كانت خلال الحرب الباردة، فقد أدركت القيادة الصينية أنها منخرطة في صراع أيديولوجي طويل الأمد مع الولايات المتحدة. يتم تنفيذ النضالات الأيديولوجية بشكل شائع في المنظمات الدولية، ومنتديات وضع المعايير، ومبادرات التنمية الإقليمية، وروايات الدبلوماسية العامة.

من المرجح أن تواجه الحكومات الديمقراطية الغربية تحديات أكثر صرامة من الصين وروسيا للنظام السياسي الذي يهيمن عليه الغرب. لا يشعر أي من البلدين بالأمان في نظام دولي مصمم من أجل قوى ديمقراطية وتهمين عليها، فكلاهما يروج لنظام دولي قائم على السيادة لحماية سلطتهما المطلقة داخل حدودهما ومناطق نفوذهما الجغرافية. تعتقد الصين وروسيا أن الفكر والفضاء الأيديولوجي هو فرصة لتشكيل المنافسة دون استخدام القوة العسكرية. هدف روسيا هو خلق حالة من السخرية بين الجماهير الأجنبية، وتقليل الثقة في المؤسسات، وتعزيز نظريات المؤامرة، وخلق الانقسامات في المجتمع. مع تنافس الجهات الحكومية وغير الحكومية على الهيمنة الأيديولوجية والسردية، ستصبح السيطرة على منصات التواصل الرقمية وأدوات نشر المعلومات الأخرى أكثر أهمية.

العلاقات في مواجهة المزيد من المقايضات

في هذه البيئة الجيوسياسية الأكثر تنافسية، تكون العديد من البلدان أكثر استعداداً للحفاظ على علاقات متنوعة، وخاصة العلاقات الاقتصادية. ومع ذلك، بمرور الوقت، قد تؤدي الإجراءات التي تتخذها الصين وروسيا وغيرهما إلى تقديم خيارات أقوى بشأن الأولويات السياسية والاقتصادية والأمنية. تقترح الأولويات والعلاقات المزيد من الخيارات القاسية. قد تفضل بعض البلدان ترتيبات وشراكات أكثر مرونة وتخصيصاً لتوفير قدر أكبر من المرونة لموازنة المخاوف الأمنية مع المصالح التجارية والاقتصادية. تواجه التحالفات الأمنية طويلة المدى في أوروبا وآسيا التأثير المشترك لعوامل مثل الوعي المحلي بالتهديدات الأمنية، والمخاوف بشأن موثوقية الشركاء، والإكراه الاقتصادي. ومع ذلك، إذا استمرت الصين وروسيا في زيادة الضغط، فقد تؤدي أفعالهما إلى إعادة توطيد أو إنتاج علاقات أمنية جديدة بين الحلفاء الديمقراطيين والمتشابهين في التفكير، مما يمكنهم من تحيئة الخلافات جانباً.

قد تستمر الصين وروسيا في تجنب تشكيل تحالفات رسمية مع بعضهما البعض ومع

معظم الدول الأخرى، وتميل إلى إقامة علاقات تجارية تسمح لهما بممارسة النفوذ مع تجنب التشابكات الأمنية المتبادلة واستخدام الإكراه الاقتصادي والعسكري بشكل انتقائي. طالما بقي شي جين بينغ وبوتين في السلطة، فقد تحافظ الصين وروسيا على تحالف وثيق، ولكن مع اتساع فجوة القوة في السنوات القليلة المقبلة، قد تؤدي الاختلافات في القطب الشمالي وأجزاء من آسيا الوسطى إلى زيادة الاحتكاك.

المنافسة تضعف المؤسسات

العديد من المنظمات الحكومية الدولية التي دعمت النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب لعقود من الزمن، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وقعت جميعها في مشاكل بسبب الجمود السياسي، مما أدى إلى تناقص القدرات المتعلقة بتفاقم التحديات العابرة للحدود الوطنية، وزيادة تفضيلات البلدان للاتلافات الخاصة والمنظمات الإقليمية. من المرجح أن تظل معظم هذه المنظمات ساحات معارك ثنائية، مجوفة أو مضغوطة من قبل القوى المتنافسة.

بالنظر إلى المستقبل، من المرجح أن تستمر هذه المؤسسات العالمية في الافتقار إلى القدرات ودعم الأعضاء والموارد للمساعدة بشكل فعال في إدارة التحديات عبر الوطنية، بما في ذلك تغيير المناخ والهجرة والأزمات الاقتصادية. في كثير من الحالات، تتجاوز هذه التحديات الصلاحيات الأصلية للمؤسسات. قد تُترجم التحديات المالية المتزايدة للدول الأعضاء إلى انخفاض في التبرعات، في حين أن هياكل صنع القرار الصارمة والمصالح الراسخة ستحد من القدرة على إصلاح المؤسسات وتعديلها. قد تعمل هذه المؤسسات مع المبادرات الإقليمية وترتيبات الحكم الأخرى، وفي بعض الحالات سوف تسير جنباً إلى جنب معها، مثل الاستجابة للوباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتمويل البنية التحتية في آسيا، والذكاء الاصطناعي (AI) وإدارة التكنولوجيا الحيوية. يعتمد التركيز المستقبلي وفعالية المنظمات الدولية القائمة على الإرادة السياسية للدول الأعضاء للإصلاح وتوفير الموارد لها، فضلاً عن مدى قبول القوى القائمة للقوى الناشئة، وخاصة الصين والهند. مع تعزيز الحمائية في مختلف البلدان والعداء بين المجموعات المتنافسة، قد يواجه الدور المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية وقدرتها في تعزيز المزيد من التعاون والتجارة المفتوحة قدراً كبيراً من عدم اليقين. في المقابل، من المرجح أن

يجعل الدور الفريد لصندوق النقد الدولي (IMF) والطلب المرتفع على شروط صندوق النقد الدولي ومساعدته في إعادة هيكلة الديون جوهر النظام الدولي، على الرغم من أن نمو الديون السيادية خارج نطاق اختصاص صندوق النقد الدولي سيكون تحدياً. وبالمثل، إعادة هيكلة الديون سيجعله على الأرجح مركزاً للنظام الدولي، على الرغم من أن نمو الديون السيادية خارج نطاق صندوق النقد الدولي سيشكل تحدياً. وبالمثل، من المرجح أن يظل الطلب مرتفعاً على اتفاقيات ومنظمات أصحاب المصلحة المتعددة التي تنظم الأنظمة المالية والتأمينية أو التقنية العالمية مثل اتفاقيات بازل وفريق عمل هندسة الإنترنت.

بينما تحبط الصين وروسيا المبادرات التي يقودها الغرب وتقدمان أهدافهما الخاصة، فإن القيادة الغربية للمنظمات الحكومية الدولية قد تتراجع أكثر. تعمل الصين على إعادة تشكيل المؤسسات الدولية القائمة لتعكس أهدافها التنموية والحكم الرقمي، وتخفيف الانتقادات الموجهة إلى حقوق الإنسان وقروض البنية التحتية، مع وضع ترتيباتها البديلة لتعزيز التنمية، وتمويل البنية التحتية، والتكامل الإقليمي، بما في ذلك «الحزام» ومبادرة الطريق، وبنك التنمية الجديد، ومنظمة شنغهاي للتعاون والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. في السنوات الخمس الماضية، حاولت موسكو تقويض جهود المجتمع الدولي لتعزيز حماية الأسلحة الكيميائية ومراقبتها، واستخدام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لمطاردة المعارضين.

تستمر العديد من المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف في الأداء السيء، ومن المرجح أن تحوّل بعض تركيزها إلى ترتيبات أخرى متعددة الأطراف وغير رسمية، مثل القوة المشتركة لمجموعة الخمسة في منطقة الساحل لمكافحة المتطرفين في منطقة الساحل، والتحالف العالمي للقاحات، وتعزيز المبادرة العالمية إلى تحقيق شفافية أكبر للصناعات الاستخراجية. وقد ظهرت بعض هذه الترتيبات واعدة في سد الثغرات الرئيسية في القدرات، ولكن تأثيرها على المدى الطويل سيعتمد على تخصيص الموارد، والدعم السياسي، وقيادة الدول الكبرى والقوى الإقليمية. قد تستمر بعض المناطق، وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وجنوب شرق آسيا، في تعزيز إجراءات التنظيم والتكامل الإقليمي، بينما قد تجد مناطق أخرى صعوبة في التعاون بسبب الاختلافات الطويلة الأمد بين البلدان.

المعايير كساحة معارك

تدعم اتفاقيات المعايير الدولية ظهور تقنيات جديدة عن طريق الحد من عدم اليقين في السوق ووضع المعايير. أصبحت المنافسة على عضوية وكالات وضع المعايير شرسة بشكل متزايد، ويرجع ذلك أساساً إلى أن هذه الوكالات لها تأثير على كيفية دخول السوق والتقنيات التي تدخل السوق، بحيث تكتسب الشركات المصنعة للتكنولوجيا مزايا. الصين، التي هيمنت عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها لفترة طويلة، تلعب الآن بنشاط دوراً أكبر في صياغة المعايير التقنية، ومن المرجح أن تحدد هذه المعايير التقنية تطور العقد المقبل وما بعده. على سبيل المثال، ستلعب هيئات وضع المعايير الدولية دوراً رئيسياً في تحديد المعايير الأخلاقية لأبحاث التكنولوجيا الحيوية وتطبيقها في المستقبل، ومعايير الواجهة للاتصالات العالمية، ومعايير مراقبة الملكية الفكرية.

المنافسة على المعايير العالمية

سوف تتنافس مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بشكل متزايد لتعزيز وتشكيل معايير عالمية مشتركة على نطاق واسع، من احترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية إلى السلوك في الحرب. تخلت بعض الديمقراطيات التي تعرضت لرد فعل شعبي عن دورها طويل الأمد كمدافعين معياريين لحماية الحريات المدنية والحقوق الفردية. في الوقت نفسه، تواصل القوى الاستبدادية بقيادة الصين وروسيا التأكيد على قيمها الخاصة ومقاومة المعايير التي تعتبرها متمركزة في الغرب، خاصة تلك السائدة بعد نهاية الحرب الباردة، مثل الاستثناءات التي تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء للدفاع عن حقوق الإنسان.

في السنوات العشرين القادمة، قد يجعل هذا النوع من المنافسة من الصعب الحفاظ على الالتزامات بالعديد من المعايير الراسخة وتطوير معايير جديدة لتنظيم السلوك في مناطق جديدة، بما في ذلك الشبكات والفضاء وقاع البحر والقطب الشمالي. المؤسسات واللوائح الحالية ليست مهيأة بشكل جيد للمجالات المتطورة باستمرار مثل التكنولوجيا الحيوية والشبكات والاستجابة البيئية، فضلاً عن العدد المتزايد من الجهات الفاعلة الجديدة العاملة في الفضاء. قد يتحول جزء كبير من عمل وضع القواعد والمعايير من مؤسسة عضو واحدة قائمة على توافق الآراء إلى شكل غير عالمي، بما في ذلك المبادرات

الأصغر والمبادرات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، إذا أدركت الدولة بشكل جماعي أن مخاطر الإجراءات الأحادية تتزايد، أو إذا كان المزيد والمزيد من الجهات الفاعلة غير الحكومية القوية تدعم المعايير الجديدة، خاصة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الناشئة، فقد تكتسب المعايير الجديدة زخماً.

آفاق المعايير الدولية			
المعايير الأقل إثارة للجدل	المعايير التي من المرجح أن تشهد أكبر قدر من التباين الإقليمي	المعايير الأكثر عرضة لخطر الضعف على الصعيد العالمي في العقد المقبل	المعايير في مرحلة التنمية المبكرة
الوصف: مقبولة على نطاق واسع من قبل الدول. الانتهاكات التي أدينت على نطاق واسع	الوصف: قبول متباين عبر مناطق مختلفة.	الوصف: يتعارض مع قوة رئيسية واحدة على الأقل. توقف التنفيذ أو تم تقليصه	الوصف: ليس مدوناً رسمياً أو متفقاً عليه على نطاق واسع. اتفاق مستقبلية غير واضح
<ul style="list-style-type: none"> السيادة الوطنية وحدة الأراضي المسؤولية الجنائية الدولية عن المنظمات الجماعية تحرير التقاليد العسكرية تحرير الإبادة الجماعية تحرير التعذيب الحق في الدفاع عقوبة النفس تجنيد الأطفال 	<ul style="list-style-type: none"> حرية الملاحة الملكية الفكرية الخصوصية الرقمية مسؤولية الحماية حماية المثليين إدارة حركة المرور القضائية والأقمار الصناعية خارج المدار حماية البيئة السلوك في النزاع المساح زواج الأطفال 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الأسلحة ومنع انتشارها حقوق الإنسان الفندية والسياسية عدم إعادة اللاجئين وإعادة توطينهم حقوق المرأة [وحقوقها الإيجابية التجارة المفتوحة سيادة القانون المؤسسات الديمقراطية 	<ul style="list-style-type: none"> التكنولوجيا الحيوية الدكاء الاصطناعي الأمن والصراع السيبراني الوصول إلى القطب الشمالي واستخراج الموارد

زيادة خطر نشوب صراعات بين الدول

في هذه البيئة العالمية الأكثر تنافسية، بسبب تقدم التكنولوجيا وتوسيع نطاق الأهداف، وتنوع أكبر من الجهات الفاعلة، وديناميكيات الردع الأكثر صعوبة، والضعف أو الثغرات في المعاهدات والقواعد على الاستخدام المقبول، ونظراً لارتفاع تكلفة الموارد والأرواح، قد تحاول القوات المسلحة للقوى الكبرى تجنب النزاعات الشديدة، لا سيما الحروب واسعة النطاق. ومع ذلك، نظراً لأخطاء الحساب أو عدم الرغبة في الاتفاق على القضايا الأساسية، فإن مخاطر مثل هذه النزاعات قد يزيد.

تغيير طبيعة الصراع

تعمل التقنيات المتطورة بسرعة، بما في ذلك أنظمة تفوق سرعة الصوت والذكاء الاصطناعي، على إنشاء أنواع جديدة أو محسنة من أنظمة الأسلحة مع تقديم مجموعة واسعة من الأهداف المحتملة، عبر القدرات العسكرية والمدنية بما في ذلك البنية التحتية المحلية والأنظمة المالية وشبكات الإنترنت وشبكات الكمبيوتر. ستمنح هذه التقنيات للدول نطاقاً أوسع من الأدوات القسرية التي تقل عن مستوى الهجمات الحركية، والتي قد تفضلها العديد من الدول كوسيلة لتحقيق تأثيرات استراتيجية مع تجنب التكاليف السياسية والاقتصادية والبشرية المترتبة على العنف المباشر وإعلان الأعمال العدائية. قد تكون النتيجة هي المزيد من الفروق المشوشة بين المنافسة الشديدة والصراع، مما يزيد من دوافع الدول لتأسيس السيادة على كل مستوى من مستويات سلم التصعيد.

ستنتج أجهزة الاستشعار الأفضل والأتمتة والذكاء الاصطناعي وقدرات تفوق سرعة الصوت وغيرها من التقنيات المتقدمة، أسلحة ذات دقة وسرعة ومدى أكبر وقوة تدميرية أكبر من شأنها أن تغير طابع الصراع في السنوات العشرين القادمة. على الرغم من أن الجيوش المتقدمة ستتاح لها المزيد من الفرص لاكتساب هذه القدرات المتقدمة، فمن المرجح أن تحصل الدول الصغيرة والجهات الفاعلة غير الحكومية على بعض الأسلحة. بمرور الوقت، قد يؤدي انتشار هذه الأنظمة وانتشارها إلى جعل المزيد من الأنظمة المدنية والعسكرية عرضة للخطر، ويزيد من خطر التصعيد، وقد يضعف الردع، ويجعل القتال أكثر فتكاً، وإن لم يكن بالضرورة أكثر حسماً. في النزاعات طويلة الأمد والواسعة النطاق بين القوى الكبرى، قد تبدأ بعض التقنيات العسكرية المتقدمة في التأثير بشكل أصغر وأصغر على ساحة المعركة، لأن الأنظمة المتطورة والمكلفة التي يصعب استبدالها بسرعة ستُتلف أو تُدمر، أو سوف يتم تدميرهم بالذخيرة، وبعبارة أخرى، سوف يتم تدميرهم في المعركة. ستساعد أجهزة الاستشعار والأسلحة المتقدمة في جهود مكافحة التمرد لتحديد واستهداف قوات المتمردين، ولكن نظراً للطبيعة غير المتكافئة لمثل هذه الصراعات، قد لا تكون هذه الأنظمة كافية لتحقيق نتائج حاسمة.

في المنافسة بين القوى الكبرى، وبشكل أكثر تحديداً، قد يعتمد التفوق في ساحة المعركة بشكل متزايد على استخدام المعلومات وحمايتها وربط القوات العسكرية. من المرجح بشكل

متزايد أن يستهدف المتحاربون شبكات الكمبيوتر الخاصة بالخصوم، والبنية التحتية الحيوية، والإشعاع الكهرومغناطيسي، والأنظمة المالية، والأهداف في الفضاء، ويهددون الاتصالات ويخربون وظائف الإنذار المبكر. سيزداد عدد ونوعية أجهزة الاستشعار المستخدمة في المراقبة، كما سيواجه فهم المعلومات واستخدامها تحديات. ستكون بعض الحكومات قادرة على التلاعب بالمعلومات بشكل أكثر دقة وعلى نطاق واسع ضد خصومها.

ستؤدي زيادة أجهزة الاستشعار والاتصال أيضاً إلى جعل الجيش والحكومة أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية والكهرومغناطيسية. من المرجح أن ينضج تطوير الأسلحة والنظريات والإجراءات السيبرانية والأسلحة الأخرى بشكل كبير في العشرين عاماً القادمة، مما يزيد من عواقب النزاعات السيبرانية. من المرجح أن تكون البلدان التي يمكنها تطبيق اللامركزية على شبكاتها وأصولها التشغيلية الهامة، وتقصير عملية صنع القرار، وبناء التكرار على جميع المستويات، في وضع أفضل في النزاعات المستقبلية.

قد تتصاعد الصراعات الحركية بين الدول - التي تُعرّف على أنها قتال مباشر بين القوات العسكرية لخصمين أو أكثر، حيث يعاني أحد الأطراف المشاركة على الأقل من خسائر أو أضرار جسيمة - من المرجح أن تتصاعد بشكل أسرع وبتحذير أقل من ذي قبل، مما يؤدي إلى ضغط أوقات الاستجابة وزيادة الضغط على التفويض أو حتى أتمتة اتخاذ قرارات معينة. يمكن أن تُحدث المستشعرات غير المكلفة وتحليلات البيانات ثورة في الاكتشاف والمعالجة في الوقت الفعلي بحلول عام 2040، ولكن بدون الذكاء الاصطناعي وغيرها من المساعدة في صنع القرار الحسابي، من المرجح أن تستمر العديد من القوات العسكرية في تحسين خيارات المعنى والبرمجة لصنع القرار. من المرجح أن تؤدي هذه الزيادة في السرعة إلى زيادة خطر سوء التقدير أو التصعيد عن غير قصد إلى حرب شاملة.





المشاركون الآخرون

من المحتمل أن تشمل بعض النزاعات بين الدول والتدخل الدولي في النزاعات المحلية المزيد من العملاء المسلحين والشركات العسكرية الخاصة والمتسليين والمنظمات الإرهابية، لأن الحكومات في جميع البلدان تسعى إلى تقليل مخاطر الهجمات وتكلفتها. يمكن للوكلاء والشركات الخاصة تقليل تكلفة تدريب القوات الخاصة وتجهيزها والاحتفاظ بها، وتوفير القوى العاملة للبلدان التي ينخفض فيها عدد السكان. يمكن لبعض المجموعات تحقيق أهدافها بشكل أسرع باستخدام بصمات أصغر وتكنولوجيا غير متكافئة. استخدمت روسيا وتركيا المجموعات الخاصة والوكالات في النزاعات في ليبيا وسوريا، وقدمت الشركات الخاصة خدمات لوجستية واسعة النطاق وخدمات أخرى لقوات التحالف في أفغانستان والعراق ودول أخرى.

ردع أكثر صعوبة

قد يؤدي إدخال أسلحة غير حركية وغير تقليدية، ومناطق جديدة والمزيد من الجهات الفاعلة إلى تعقيد نموذج الردع وإخفاء الخط الأحمر للتصعيد. تعتمد استراتيجيات الردع على احتمالية الضرر لإقناع الخصم بعدم الانخراط في سلوكيات معينة. كان من الصعب الحفاظ على هذه الاستراتيجيات خارج الحرب النووية، وستضيف الأشكال الجديدة من الهجوم - مثل العمليات السيبرانية والمعلوماتية - إلى هذا التحدي. التحدي الأكثر خطورة هو أن العديد

من البلدان تفتقر إلى نظريات واضحة للقدرات العسكرية الجديدة - بما في ذلك الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة غير المتكافئة - لتوجيه استخدامها وتطوير فهم مشترك للردع. من شبه المؤكد أن التقدم في الأسلحة التقليدية وفوق سرعة الصوت، والدفاع ضد الصواريخ الباليستية، وأنظمة الروبوتات والأتمتة، والاستخبارات، وشبكات المراقبة والاستطلاع، والصواريخ بعيدة المدى المضادة للسفن، ستجعل حسابات الردع أكثر تعقيداً وقد تؤدي إلى انتقام غير متكافئ. قد يعتقد القادة أنهم بحاجة إلى الهجوم أولاً في أزمة لتجنب فقدان الأسلحة المتقدمة بسبب الهجمات المفاجئة.

تزايد فرص الانتشار النووي أو حتى الاستخدام النووي

في هذه البيئة الجيوسياسية التنافسية، من المرجح أن يحدث الانتشار النووي والاستخدام النووي المحتمل. أدى التقدم التكنولوجي وتنوع أنظمة الإيصال، وعدم اليقين بشأن تحديد الأسلحة، وانتشار المعرفة والمهارات المتعلقة بالتكنولوجيا النووية إلى زيادة المخاطر. الدول التي أعلنت عن أسلحتها النووية تعمل على زيادة أو تطوير ترساناتها النووية. تستثمر الصين وروسيا في وسائل توصيل جديدة، بما في ذلك الصواريخ والغواصات والقاذفات والأسلحة الأسرع من الصوت. قد تستمر هذه الدول في نشر أسلحة نووية دقيقة بشكل متزايد ومنخفضة القوة على المنصات المستخدمة في ساحة المعركة، الأمر الذي قد يدفع البلدان إلى التفكير في استخدام الأسلحة النووية في المزيد من المواقف وتطوير التمييز بين التبادل النووي على نطاق واسع وسيناريوهات «الاستخدام المحدود». وفقاً لبحث أكاديمي، في العديد من المناطق، وخاصة الشرق الأوسط وآسيا، تتزايد التهديدات الأمنية الخارجية المتصورة، وهذا عامل رئيسي في قرار مختلف الدول لتطوير أسلحة نووية. هناك المزيد والمزيد من الأسئلة حول الأمن، وتوسيع نطاق الردع، والضغط الإقليمي، مما قد يدفع بعض الاقتصادات المتقدمة إلى امتلاك أو إنشاء برامج الأسلحة النووية الخاصة بها.

الحد من التسليح وتهميش المعاهدات

أصبحت القواعد والمعاهدات الحالية المتعلقة باستخدام الأسلحة وأعمال الحرب مثيرة للجدل بشكل متزايد، كما أن التفاهات الجديدة متخلفة عن الابتكار التكنولوجي. تؤدي الانتهاكات المتكررة وغير المعاقب عليها للقواعد والمعايير المتعلقة بعدم انتهاك الحدود والاعتقال واستخدام أسلحة محظورة معينة، مثل الأسلحة الكيميائية، إلى تحويل تحليل

التكلفة والمزايا للجهات الفاعلة لصالح استخدامها. ومن المرجح أن تؤدي المنافسة الجديدة والاتهامات بالغش وتعليق أو عدم تجديد العديد من الاتفاقيات الرئيسية إلى إضعاف هيكل الحد من التسلح المتوتر وتقويض عدم الانتشار.

لهذه الأسباب، وبسبب العدد المتزايد من الجهات التي تمتلك هذه الأسلحة، من المرجح أن يكون من الأصعب التوصل إلى اتفاقيات بشأن معاهدات وقواعد جديدة لأسلحة معينة. قد لا تقتصر الأسلحة التي تعتبر ذات تأثير استراتيجي على الأسلحة النووية، لأن تحسين قدرات الأسلحة التقليدية والقدرات الجديدة، مثل الضربات الدقيقة بعيدة المدى التي قد تعرض قيادة الدولة للخطر، لها تأثيرات قوية. قد تكافح البلدان للتوصل إلى اتفاق بشأن الحد من الجوانب التخريبية أو الأمنية للذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات بسبب الاختلافات في التعريفات، والتطبيقات التجارية ذات الاستخدام المزدوج، والاعتماد على الكيانات التجارية والدولية في كثير من الأحيان لتطوير أنظمة جديدة. بمرور الوقت، قد تظهر حوافز لمثل هذه القواعد وآليات التنفيذ، خاصة إذا كان حدوث أزمة يظهر المخاطر والتكاليف الهائلة لتطوير الأسلحة غير المقيدة.

مستقبل الإرهاب: جهات فاعلة مختلفة وجهود دولية متغيرة

ستستمر الجماعات الإرهابية في الاستفادة من الانقسامات الاجتماعية وسوء الإدارة لتعزيز أيديولوجياتها وكسب السلطة من خلال العنف. في السنوات العشرين القادمة، من المرجح أن تؤدي النزاعات الإقليمية والداخلية والضغط السكانية والتدهور البيئي والانكماش الديمقراطي إلى تفاقم الاستياء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي استخدمه الإرهابيون لفترة طويلة للحصول على ملاذات آمنة للداعمين والمنظمات والتدريب والتخطيط. قد تكون شدة وتأثير عوامل التسريع هذه متفاوتة في مناطق ودول مختلفة، وقد تعزز أيضاً الهجرة الدولية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتزيد من تقييد الموارد الوطنية وتضعف الجهود العالمية والمحلية لمكافحة الإرهاب.

من المرجح أن يكون التنظيم الجهادي العالمي هو التهديد الأكبر والأكثر استمراراً العابر للحدود، كما أنه يمثل تهديداً لمناطقه الأصلية. إنهم يستفيدون من أيديولوجية موحدة تعد بمستقبل الألفية، وهيكل تنظيمي قوي، والقدرة على الاستفادة من مساحات شاسعة من الأراضي غير المدارة أو سيئة الحكم في إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

المتطرفون «اليمينيون» والإرهابيون «اليساريون» يبشرون بسلسلة من المشاكل - على

سبيل المثال، العنصرية وحماية البيئة والتطرف المناهض للحكومة - قد ينتعشون في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وربما مناطق أخرى.

كما ستستمر الجماعات المتمردة والصراعات الطائفية - التي تتمحور حول القومية والقضايا المجتمعية - في تأجيج الإرهاب. مع هزيمة بعض المجموعات واكتساب مجموعات أخرى السلطة، ستستمر مجموعات معينة في التغيير. على الرغم من أن بعض الجماعات ستكون حريصة على تنفيذ هجمات عبر الحدود والحفاظ على الاتصالات عبر الحدود، فإن معظم الهجمات ستستمر من قبل الجهات الفاعلة المحلية ضد الأهداف المحلية من أجل تحقيق الأهداف المحلية.

جهود إيران و«حزب الله» اللبناني لترسيخ «محور المقاومة» الشيعي قد تزيد أيضاً من التهديدات لمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية ودول أخرى في الشرق الأوسط.

تكتيكات التطور التكنولوجي للإرهابيين وقوات مكافحة الإرهاب

في السنوات العشرين القادمة، قد تستمر معظم الهجمات الإرهابية في استخدام أسلحة مماثلة لتلك المتوفرة حالياً، مثل الأسلحة الصغيرة والمتفجرات المرتجلة، لأن هذه الأسلحة عادة ما تكون كافية ومتاحة وموثوقة. ومع ذلك، فإن التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، قد يوفر للإرهابيين فرصاً لتطوير أساليب هجوم جديدة أكثر بعداً، وشن هجمات بارزة، وإجراء تعاون عبر الحدود. سيسعى الإرهابيون أيضاً إلى الحصول على أسلحة دمار شامل وأسلحة وطرق أخرى تمكنهم من تنفيذ هجمات جماعية مروعة. على سبيل المثال، شن العراق وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هجمات بغاز الخردل واستخداماً مكثفاً للطائرات بدون طيار - كما فعل المسلحون الشيعة المدعومون من إيران. بمساعدة أنظمة الذكاء الاصطناعي، يمكن لمركبات التوصيل المستقلة تمكين الإرهابي من ضرب عشرات الأهداف في نفس الوقت. يمكن لبيئات الواقع المعزز أيضاً أن تجعل معسكرات تدريب الإرهابيين الافتراضية ممكنة، وربط المخططين ذوي الخبرة المحمية بواسطة الملاجئ البعيدة مع العملاء المحتملين.

على الرغم من التحديات التي يفرضها الحكم السيء، فإن الابتكارات التكنولوجية التي توسع قدرات المراقبة قد تساعد الحكومة على مكافحة الإرهابيين. قد تستمر الحكومات في زيادة كمية ونوع المعلومات التي تجمعها بشكل كبير، فضلاً عن أدوات تصنيف هذه

البيانات وتنظيمها. إن التقدم في القياسات الحيوية، واستخراج البيانات، وتحليل الفيديو بالحركة الكاملة، وتحليل البيانات الوصفية سيوفر للحكومات قدرات أفضل لتحديد الإرهابيين والمؤامرات. قد يؤدي تطوير قدرات الضربة بعيدة المدى الدقيقة إلى تدمير الملاذات الآمنة للإرهابيين التي يتعذر الوصول إليها من قبل قوات الشرطة أو قوات المشاة.

تعيد الجغرافيا السياسية تشكيل نمط مكافحة الإرهاب

قد تشكل الديناميات المتغيرة باستمرار للقوة الدولية - وخاصة صعود الصين والمنافسة بين القوى الكبرى - تحديات لجهود مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة وقد تغيّر إقامة شراكات ثنائية أو تعاون متعدد الأطراف في جمع بيانات المسافرين ومشاركة المعلومات التي تعتبر أساسية في منع الإرهابيين من عبور الحدود ودخول مناطق صراع جديدة. من المرجح أن تكافح الدول الفقيرة التهديدات المحلية، خاصة عندما تكون المساعدة الدولية لمكافحة الإرهاب محدودة نسبياً. قد تختار بعض الدول التي تواجه تهديدات وجودية، مثل التمردات الإرهابية النشطة، التوقيع على معاهدة عدم اعتداء تسمح للإرهابيين بالتنظيم بحرية داخل حدودها، بينما تضطر دول أخرى إلى قبول حكم إرهابي على معظم أراضيها.

سيناريوهات 2040

التخطيط للمستقبل في ظل عدم اليقين

تصف الفصول القليلة الأولى من «الاتجاهات العالمية في عام 2040» كيف تضع القوى الهيكلية الرئيسية الأساس لعالمنا المستقبلي، بما في ذلك المظاهرات، والبيئة، والاقتصاد، والتكنولوجيا، ثم استكشاف الديناميات الناشئة في المجتمع والبلدان والأنظمة الدولية، لأن المجتمعات والقادة يستجيبون ويشاركون في هذه القوى. تشير هذه الفصول إلى عالم غير متوازن بشكل متزايد، وهناك جدل على كل المستويات، لكن هذا المسار ليس ثابتاً.

من أجل فهم أفضل للكيفية التي قد تتصرف بها هذه الظروف بشكل مختلف في العشرين عاماً القادمة، قمنا بتطوير سيناريوهات تصف سلسلة من العقود المستقبلية العالمية المحتملة. تساهم ثلاثة أسئلة أو أوجه عدم يقين رئيسية في هذه السيناريوهات:

- ما مدى خطورة التحدي العالمي الذي يلوح في الأفق؟
 - كيف تشارك الجهات الحكومية وغير الحكومية في الشؤون العالمية، بما في ذلك التركيز وأنواع المشاركة؟
 - أخيراً، ما هي أولويات الدول بالنسبة للمستقبل؟
- من خلال هذه الأسئلة، حددنا خمس قضايا مستقبلية موثوقة ومميزة وتوضيحية. تعكس كل منها الموضوعات الرئيسية للتحديات العالمية المشتركة، والانقسام، وعدم التوازن، والتكيف، والمنافسة الأكبر.

نهضة الديمقراطيات
عالم بلا هدف
التعايش التنافسي
الجزيرة المنعزلة
المأساة وحشد القوى

تصور ثلاثة من السيناريوهات مستقبلاً تصبح فيه التحديات الدولية أكثر حدة بشكل تدريجي، ويتم تحديد التفاعلات إلى حد كبير من خلال التنافس بين الولايات المتحدة والصين. في «نهضة الديمقراطيات»، تقود الولايات المتحدة إحياء الديمقراطيات. في «عالم بلا هدف»، الصين هي الدولة الرائدة، لكنها ليست الدولة المهيمنة في العالم. في «التعايش التنافسي»، تزدهر الولايات المتحدة والصين وتتنافسان على القيادة في عالم منقسم.

يصور السيناريو الأخران تغييرات جذرية أكثر. تنشأ كلتا الحالتين من الانقطاعات العالمية الشديدة، وكلاهما ينتهك افتراضات النظام العالمي. في هذين السيناريوهين، فإن المنافسة بين الصين والولايات المتحدة ليست مهمة للغاية، لأن كلا البلدين مجبران على التعامل مع تحديات عالمية أكبر وأكثر خطورة وتجدان أن الهيكل الحالي لا يتناسب مع هذه التحديات. فسيناريو «الجزيرة المنعزلة» يصور العالم بكونه عالمياً تم فيه كسر التوازن العالمي، وظهرت مجموعات اقتصادية وأمنية لحماية البلدان من المزيد والمزيد من التهديدات. أما سيناريو «المأساة وحشد القوى» فهو قصة تغيير ثوري من القاعدة إلى القمة، تحت تأثير الأزمة البيئية العالمية.

السيناريو الأول

نهضة الديمقراطيات

سيكون العالم، في العام 2040، في خضم التعافي من ديمقراطية مفتوحة بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها. إن التقدم التكنولوجي السريع الذي سهلته الشراكات بين القطاعين العام والخاص بين الولايات المتحدة والمجتمعات الديمقراطية الأخرى يعمل على تغيير الاقتصاد العالمي، وزيادة الدخل، وتحسين نوعية حياة الملايين من الناس حول العالم. يمكن الاتجاه المتزايد للنمو الاقتصادي والإنجاز التكنولوجي الناس من الاستجابة للتحديات العالمية، وتخفيف الانقسامات الاجتماعية، واستعادة ثقة الجمهور في المؤسسات الديمقراطية. على العكس من ذلك، أدت الضوابط والمراقبة الاجتماعية للصين وروسيا على مر السنين إلى خنق الابتكار، وقد لجأ كبار العلماء ورجال الأعمال إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

كيف وصلنا إلى هنا!؟

أدى التطوير الناجح والتوزيع العالمي للقاح (كوفيد - 19) في العامين 2020 - 2021 إلى لفت الانتباه العالمي إلى أهمية البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي في حل التحديات العالمية الناشئة. عززت المؤسسات البحثية والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وشبكات الشركات الخاصة العاملة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبادل المعلومات وصياغة أساليب البحث والتطوير المنسقة، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والمساهمات الأخرى في إنعاش الاقتصاد والتكنولوجيا الضرورية لتلبية احتياجات المجتمع. في السنوات العشر التالية، أنتجت هذه الجهود سلسلة من الاختراقات، وزيادة الإنتاجية، وأدت إلى الازدهار الاقتصادي. لقد عزز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي بشكل مشترك قدرات الحكومة، مما مكّن الحكومات الديمقراطية من تقديم الخدمات والأمن بشكل أكثر فعالية.

مع المزيد من الموارد والخدمات الأفضل، أطلقت هذه الديمقراطيات مبادرات لمكافحة

الفساد، وزيادة الشفافية، وتحسين المساءلة على نطاق عالمي، وتعزيز ثقة الجمهور. ساعدت هذه الجهود على عكس سنوات من الانقسامات الاجتماعية واستعادة شعور المواطنين بالقومية. سمح الجمع بين الابتكار السريع والاقتصاد الأقوى والتماسك الاجتماعي الأكبر بإحراز تقدم مطرد في المناخ والتحديات الأخرى. بسبب تحسين الوعي العام وتدابير التثقيف، وقدرة التقنيات الجديدة على التعرف السريع على المعلومات الخاطئة وكشفها، أصبحت المجتمعات الديمقراطية أكثر مقاومة للمعلومات الخاطئة. أعادت هذه البيئة ثقافة النقاشات الشرسة والحضارية حول القيم والأهداف والسياسات.

مقارنةً بالثقافة التعاونية السائدة في مجتمع مفتوح، فشلت روسيا والصين في تنمية المواهب عالية التقنية والاستثمار والبيئة اللازمة للحفاظ على الابتكار المستمر. بقدر ما تشعر الصين بالقلق، فإن القمع الكبير لهونغ كونغ في عام 2022 بدأ في قمع رقمي أكبر في العقد الماضي، مما يقيد أي قدر ضئيل من حرية التعبير. على الرغم من أنهم لا تزالان قوتين عسكريتين إستراتيجيتين، فإن كلا من الصين وروسيا محاصران بسبب الضغط المحلي. إن شيخوخة السكان في الصين، وارتفاع الدين العام والخاص، والنموذج الاقتصادي غير الفعال الموجه من الدولة يعيق تحول الصين إلى الاقتصاد الاستهلاكي، وبحلول عام 2029، ستقع الصين في فخ الدخل المتوسط وستبعد السكان في البلدان النامية. تراجعت روسيا بسبب ركود العمالة، والاعتماد المفرط على صادرات الطاقة، والافتتال الداخلي بين النخبة بعد بوتين.

بحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الحالي، ستصبح الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا وآسيا قادة عالميين معترف بهم في مجموعة متنوعة من مجالات التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والتكنولوجيا الحيوية، وتخزين الطاقة، والتصنيع الإضافي. لقد وحدت الديمقراطيات قواها لتطوير معايير دولية للحد من الآثار السلبية للتكنولوجيا، بما في ذلك المعلومات الخاطئة التي سببت في السابق انقسامات في المجتمعات المفتوحة. امتد التعاون متعدد الأطراف إلى مجالات أخرى، بما في ذلك الأمن السيبراني، وتخفيف آثار تغير المناخ، والقواعد التي تحكم قاع المحيط والقطب الشمالي والفضاء.

عزز النجاح التكنولوجي الاعتقاد السائد بأن الديمقراطيات أكثر قابلية للتكيف والمرنة، وأكثر قدرة على الاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة في البلدان الناشئة والنامية. كما دفعت وعود الصين التي لم يتم الوفاء بها لسنوات عديدة بعض البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان، بما في ذلك البرازيل وإندونيسيا والهند ونيجيريا، إلى تبني الديمقراطية الشفافة

بشكل كامل. أدى الانتشار السريع للتقنيات المتقدمة في الاقتصادات النامية إلى تحسينات أسرع في التعليم ومهارات العمل مما كان متوقعاً، وذلك بفضل منصة التعلم عن بعد التي تم تطويرها خلال فترة انتشار الوباء. نظراً لأن صعود الصين لم يعد حتمياً، فقد تحولت الدول الرائدة والمستثمرون إلى اقتصادات سريعة النمو ذات قطاعات خاصة وأنظمة ابتكار قوية. حاول النظام الاستبدادي مقاومة الحلفاء الديمقراطيين الأقوياء بشكل متزايد، لكنه فشل. هددت روسيا بالتدخل في العديد من دول ما بعد الاتحاد السوفيتي من خارج الناتو نيابة عن الأقلية الروسية، وتعتبر هذه على نطاق واسع محاولة موسكو الأخيرة لتحويل الانتباه عن القضايا الداخلية. اتخذت الصين إجراءات تهديدية في بحر الصين الجنوبي. يستثمر كلاهما في أنظمة الأسلحة غير المتكافئة وتكنولوجيا المعلومات المضللة لمواجهة المزايا الأمريكية مع تجنب تكلفة العنف المباشر.

حقائق رئيسية

- لقد أثبتت الحقائق أن النظام المنفتح والديمقراطي يمكن أن يعزز البحث العلمي والابتكار التكنولوجي بشكل أفضل مما أدى إلى تحفيز الازدهار الاقتصادي. الازدهار الاقتصادي القوي، بدوره، يمكن الديمقراطيات من تلبية العديد من الاحتياجات المحلية، والاستجابة للتحديات العالمية، ومواجهة منافسيها.
- ساعد الجمع بين تقديم خدمات أفضل وجهود مكافحة الفساد في استعادة ثقة الجمهور في المؤسسات وإصلاح العديد من المجتمعات المجزأة في نهاية المطاف. لا تزال هناك اختلافات كبيرة في التفضيلات والمعتقدات العامة، ولكن يتم حل هذه الاختلافات من خلال الوسائل الديمقراطية.
- لقد أثبتت الحقائق أن قيادة الولايات المتحدة هي جوهر التنسيق متعدد الأطراف والاهتمام بالتحديات العالمية، وهي تستند إلى التحالفات القائمة والمؤسسات الدولية. مدفوعة بالابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي، فإن إحياء الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة هو مفتاح النجاح على نطاق أوسع.
- بمرور الوقت، أدى الجمع بين القمع الشديد وركود النمو الاقتصادي وزيادة الضغط السكاني إلى تقويض الأنظمة الاستبدادية القائمة في الصين وروسيا، مما جعلها أقل قابلية للتنبؤ وأكثر عدوانية في المناطق المجاورة لها.

السيناريو الثاني

عالم بلا هدف

في العام 2040، سيكون النظام الدولي بلا اتجاه وفوضوي وغير مستقر، لأن القواعد والمؤسسات الدولية قد تم تجاهلها إلى حد كبير من قبل الصين والقوى الكبرى الأخرى والمشاركين الإقليميين والجهات الفاعلة غير الحكومية. تعاني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من تباطؤ النمو الاقتصادي، وتوسيع الانقسامات الاجتماعية، والشلل السياسي. تستخدم الصين مشاكل الغرب لتوسيع نفوذها الدولي، خاصة في آسيا، لكنها تفتقر إلى الرغبة والقوة العسكرية لتحمل مسؤوليات القيادة العالمية، تاركة العديد من التحديات العالمية، مثل تغير المناخ وعدم الاستقرار في البلدان النامية، دون حل إلى حد كبير.

كيف وصلنا إلى هنا!؟

لم تتعاف العديد من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة في العالم تماماً من جائحة (كوفيد - 19)، وقد أدى الترويج البطيء وغير الفعال للقاحات إلى إطالة هذه الفترة. بحلول نهاية عام 2020، أدى ارتفاع الديون الوطنية وتكلفة رعاية المسنين والأحداث المناخية المتكررة إلى إجهاد الميزانيات الحكومية وزاحمت النفقات الأخرى ذات الأولوية مثل التعليم والبنية التحتية والبحث العلمي والتنمية. ظهرت الأزمات البيئية والصحية والاقتصادية تدريجياً في العقد الماضي وحدثت من وقت لآخر، مما حد من دعم الحكومة السياسي ومواردها لإجراءات أخرى غير الإنقاذ في حالات الطوارئ والتحفيز الاقتصادي قصير الأجل. أدت الصعوبات الاقتصادية إلى اتساع الانقسامات الاجتماعية وزيادة صعوبة التوصل إلى حلول سياسية وسط بشأن أولويات الأمن الداخلي والوطني.

في العديد من البلدان، يستمر الإحباط والاحتجاجات العامة في الازدياد، لكن حركات المعارضة المتشظية والمتنافسة لا يمكنها الاتفاق على متطلبات وأهداف واضحة. أدى المجتمع المستقطب الذي شكلته وسائل التواصل الاجتماعي إلى المزيد من الجمود السياسي وتقلبات السياسة المحمومة. لا تستطيع هذه الجماعات الفتوية، وخاصة في الديمقراطيات، اتخاذ إجراءات فعّالة بشأن السياسة الاقتصادية والبيئية والهجرة والسياسة الخارجية. أدت حالة عدم اليقين التي أحاطت بالأزمة واستجابة الحكومة غير المستقرة إلى إعاقة خلق فرص الاستثمار والعمل، وأغرقت أمريكا الشمالية وأوروبا في فترة من النمو البطيء، والتي شبهها كثير من الناس بـ «العقد الضائع» لليابان في التسعينيات من القرن الماضي. لقد أصاب الركود البلدان النامية، وتحول بعضها إلى الصين، وعانى البعض من إخفاقات وطنية، خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط. تستمر التحديات الدولية في الازدياد، من الإرهاب إلى تدهور التنمية البشرية. فقد فر عدد كبير من المهاجرين من النزاعات والكوارث البيئية والركود الاقتصادي، ساعين إلى دخول البلدان الغنية في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية.

خلال هذه الفترة، شهدت الصين العديد من المشكلات البيئية والاجتماعية نفسها، ولكن بفضل التماسك الاجتماعي الأقوى والثقة، والتوجيه المركزي والمرن، أثبتت القدرة على توفير فرص العمل والسلع والخدمات، والنظام السياسي الذي يجمع الأصوات المنافسة. يمكن للصين التكيف بشكل أفضل، على الرغم من انخفاض مستوى النمو مقارنة بسنوات الازدهار في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن الطلب المحلي كافٍ للصين لتتفوق على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم في عام 2030. أصبحت مشاريع البنية التحتية الضخمة المصممة للتحكم في تأثير تغير المناخ، مثل الجدار البحري العملاق في شنغهاي، موضع حسد العالم. ساعدت خطط تشييد البنية التحتية المماثلة والاستثمار الأجنبي المستقر والمساعدات الصينية على اكتساب النفوذ في الدول النامية.

على الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال الصين تركز على الاستجابة للتهديدات الأمنية في محيطها وفي الداخل. لا تزال بكين يقظة بشأن التشابكات الدولية والأدوار القيادية خارج المناطق المحيطة بها. لم تحاول الصين إقامة نظام عالمي جديد، لكنها ركزت بدلاً من ذلك على تعزيز التنمية الصناعية وصياغة المعايير التقنية للنهوض بأهدافها الإنمائية.

ترضى العديد من الحكومات بالربح من سوق الصين الضخم وتتضمن مزايا أخرى، مثل مساعدة الصين لأنظمة المراقبة والأمن المحلية، لكن قلة من الناس هم على استعداد للعيش في ظل نظام دولي تهيمن عليه الصين. تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على العلاقات مع بقية حلفائها في المنطقة، لكن اليابان وكوريا الجنوبية تتبعان برامج تحديث عسكرية مستقلة بشكل متزايد، وحتى برامج أسلحتهما النووية، جزئياً بسبب المخاوف بشأن مصداقية المظلة الأمنية الأمريكية ضد الصين وكوريا الشمالية.

بحلول العام 2035، سيصبح موقف الصين في آسيا ثابتاً، خاصة بعد أن نجحت في إجبار الحكومة التايوانية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإجراء مفاوضات إعادة التوحيد. يعتبر انتصار القوة القسرية الاقتصادية والعسكرية للصين نقطة تحول في المنطقة، مما يشير إلى قدرة بكين على ترهيب شريك وثيق للولايات المتحدة وإجبار جيران الصين على القلق من أن جيش التحرير الشعبي سيحول تركيزه إلى حل المشاكل في مناطق أخرى. لم تضع أي دولة أخرى نفسها في وضع يمكنها من تحدي صعود الصين في المنطقة. تتفق روسيا بشكل عام مع الصين، لكن بمرور الوقت، أصبحت روسيا شريكاً أصغر. على الرغم من أن الهند قد استفادت من نمو آسيا، فقد يستغرق الأمر سنوات للتغلب على جيران أقوى، ناهيك عن احتوائها.

حقائق رئيسية

- هذا عالم بلا اتجاه، وفي هذا العالم، لم يعد يتم اتباع قواعد السلوك الدولية، وأصبح التعاون العالمي محدود، ولا تستطيع التكنولوجيا توفير الحلول.
- تزيد تحركات الصين العدوانية المتزايدة في آسيا من خطر نشوب نزاعات مسلحة مع القوى الإقليمية الأخرى، لا سيما على الموارد الرئيسية. في المقابل، تشعر البلدان النامية التي بها أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل بأنها مضطرة إلى إرضاء مطالب الصين وتأمل في الحصول على الاستثمارات والمساعدات التي تشتد الحاجة إليها.
- تتمتع القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الشركات، بنفوذ أكبر في مجالات الشبكات والفضاء والتقنيات الأخرى، لكنها تفتقر إلى القوة للسيطرة على النظام بأكمله.

- أدى ضعف القواعد ونقص التعاون المتعدد الأطراف إلى جعل العالم أكثر عرضة لهجمات المتسللين الأفراد والإرهابيين والجماعات الإجرامية. شعرت الأطراف المتحاربة بالثقة وسعت إلى تحقيق أهدافها بالقوة، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا.
- تم تجميع القضايا العالمية واسعة النطاق، لا سيما تغيّر المناخ والتحديات الصحية، معاً بطرق غير متطابقة لأن البلدان تفتقر إلى الحافز لاتخاذ إجراءات جماعية، مما يجعل هذه القضايا أسوأ. ومع ذلك، فإن بعض البلدان والشركات والمنظمات الخاصة تستخدم الحرية لاكتشاف طرق جديدة لتحسين صحة الإنسان وإنتاجية العمال، وتجربة أساليب جديدة للتنمية الاقتصادية والحكم.

السيناريو الثالث

التعايش التنافسي

في عام 2040، ستعطي الولايات المتحدة والصين الأولوية للنمو الاقتصادي واستعادة العلاقات التجارية القوية، لكن هذا الترابط الاقتصادي يتعايش مع التنافس على النفوذ السياسي ونماذج الحكم والمزايا التكنولوجية والاستراتيجية. إن مخاطر نشوب حروب واسعة النطاق منخفضة للغاية، وقد أتاح التعاون الدولي والابتكار التكنولوجي للاقتصادات المتقدمة السيطرة على المشاكل العالمية على المدى القصير، لكن تحديات المناخ طويلة المدى لا تزال قائمة.

كيف وصلنا إلى هنا!؟

بعد تجربة التعافي البطيء لأزمة (كوفيد - 19) وتمديد الحرب التجارية الصينية الأمريكية، بحلول نهاية عام 2020، بسبب تراكم الطلب وخيبة الأمل العامة للأشخاص الذين يعانون من ضعف الأداء الاقتصادي إلى إحياء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) السياسات الاقتصادية التي يحركها السوق لتحفيز النمو، أقر اجتماع (مجموعة السبع) G7 الذي يُعقد في كندا في عام 2031 خطاً لمدفوعات التحفيز الاقتصادي، وتحرير التجارة والاستثمار، وخفض الضرائب، وتقليل الرقابة. اختفت ذكرى الاتحاد الأوروبي المتسلط، واتفق الأوروبيون على جولة جديدة من تحرير التجارة، وهو أمر يتناقض إلى حد ما في ظل مؤسسات الاتحاد الأوروبي القوية. تأثرت روسيا بسنوات من انخفاض أسعار النفط، ودعمت روسيا بعد بوتين الإجماع الاقتصادي الجديد لمجموعة السبع، وانضمت الاقتصادات الناشئة بما في ذلك البرازيل والهند إلى إصلاحات اقتصادية مهمة.

ترفض الصين قبول نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتصر على نظام التوجيه الوطني المغلق، لكنها تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي والتجارة. اتخذت بكين وواشنطن

إجراءات لاستقرار العلاقات الاقتصادية بينهما، ورغم الشكوك المتبادلة، فإن النموذجين السياسي والاقتصادي مختلفان تماماً. هذه العلاقة مليئة بالاختلافات في القضايا والقيم الأمنية الأساسية، لكن السعي للإعفاء من قيود التجارة والاستثمار الصارمة في عشرينيات القرن الحادي والعشرين دفع كلا الطرفين إلى استنتاج أنهما بحاجة لتحقيق ازدهار بعضهما البعض، وستتفق الجانبان خلال الثلاثينات من القرن الحالي على حماية المصالح الاقتصادية المشتركة.

شكلت الصين والولايات المتحدة «مجتمعاً ذا قيمة مشتركة»، يتنافس على الأسواق والموارد في ظل أنظمة محلية متعارضة. أحدهما يقوم على توجيهات الدولة، والسيطرة الاستبدادية وتكنولوجيا المراقبة العامة، والآخر قائم على المؤسسة الخاصة والديمقراطية، الحرية الفردية وافتتاح تدفق المعلومات. إلى حد ما، تمنع المنافسة الانقسامات داخل البلاد، لأن الناس يتحدون لدعم بلدانهم وقادتهم. يتم تنفيذ معظم الأعمال المتعلقة بإدارة التجارة وتدفقات المعلومات من قبل الشركات الكبيرة التي تقوم بأعمال تجارية على نطاق عالمي. تدخلت الولايات المتحدة والصين والدول ذات التفكير المماثل التابعة لمعسكراتها لمنع المناوشات من التصعيد إلى مستوى يهدد التقدم الاقتصادي العالمي والاستقرار. ومع ذلك، فإن المنافسة الجيوسياسية، كما هو الحال في بحر الصين الجنوبي، لا تزال تشكل تهديداً دائماً للعلاقات الاقتصادية، وقد تفاقمت الصراعات الداخلية في العديد من البلدان الفقيرة مع القليل من الجهد من قبل المجتمع الدولي للتدخل.

أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطلب على العمال الأجانب إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي وتحسين آفاق نمو الطبقة الوسطى في بعض البلدان النامية. أنشأت بعض الاقتصادات المتقدمة ذات الشيخوخة السكانية برامج للعمال المهاجرين لملء الوظائف للخدمات المستوردة، مع استخدام برامج التتبع البيومترية للحد من الهجرة غير المنضبطة. أدى ارتفاع الأجور في الصين إلى الاستعانة بمصادر خارجية ومكاسب الدخل في الهند وجنوب شرق آسيا وأجزاء من أفريقيا. ومع ذلك، فإن عدداً كبيراً من الشباب في العالم النامي، وخاصة في أفريقيا، لم يستفيدوا من انتعاش الاقتصاد العالمي.

أدت التطورات في توليد الطاقة المتجددة وتخزينها وتقنيات احتجاز الكربون إلى كبح نمو الانبعاثات، لكنها ليست بالسرعة الكافية لمنع بعض الآثار الكارثية. يمكن للدول الغنية أن تستثمر في تدابير التكيف المحلية لحماية السكان المعرضين للخطر، لكن البلدان النامية متخلفة وهي الأكثر تضرراً من زيادة الكوارث، مما يخلق تحديات أمنية ثانوية.

حقائق رئيسية

- يتم توجيه المنافسة بين الصين والولايات المتحدة والعلاقات بين الدول الأخرى كمنافسة في السوق والموارد وسمعة العلامة التجارية بموجب القواعد المعترف بها بشكل متبادل في هذه المجالات. توحد الجمهور حول الحكومة في المنافسة وخففوا من انقسام المجتمع.
- يقلل الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتزايد من خطر قيام القوى العظمى بخوض النزاعات المسلحة. يشارك معظمهم في عمليات التأثير، والتجسس على الشركات، والهجمات السيبرانية، مما يمكنهم من تحقيق أهدافهم دون المخاطرة بحرب مدمرة.
- يتمثل التحدي الأمني الأساسي في كيفية منع المنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين من تقويض ازدهارهما وتعاونهما الاقتصادي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي.
- لا يزال الاستقرار طويل الأمد يواجه مخاطر متزايدة من ارتفاع درجة حرارة المناخ، ويتم تجاهل هذه الاحترار المناخي، مما يؤدي إلى مكاسب اقتصادية على المدى القريب. الابتكار التكنولوجي والازدهار الاقتصادي يجعل قادة مختلف البلدان يعتقدون خطأً أنه يمكنهم تأجيل اتخاذ خيارات صعبة بشأن تغير المناخ.

السيناريو الرابع

الجزيرة المنعزلة

في عام 2040، سينقسم العالم إلى عدة مجموعات اقتصادية وأمنية ذات أحجام وقوى مختلفة، تتمحور حول الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا وبعض القوى الإقليمية، مع التركيز على الاكتفاء الذاتي والمرونة والدفاع. تتدفق المعلومات في الجيوب المستقلة ذات السيادة السيبرانية، ويتم تغيير مواقع سلاسل التوريد، وتعطل التجارة الدولية. وستبقى البلدان النامية الهشة عالقة في المنتصف، وبعض البلدان على وشك الفشل. القضايا العالمية، ولا سيما تغير المناخ، سيتم تناولها بشكل جزئي، إذا تم تناولها أصلاً.

كيف وصلنا إلى هنا!؟

بحلول أوائل الثلاثينيات من القرن الحادي والعشرين، ستدفع سلسلة من التحديات العالمية الناجمة عن عقود من فقدان الوظائف بسبب العولمة، والنزاعات التجارية الشرسة، وتهديدات الصحة والإرهاب عبر الحدود في بعض البلدان، البلدان إلى رفع الحواجز وفرض قيود تجارية للحفاظ على الموارد وحماية المواطنين وحماية الصناعات المحلية. يعتقد العديد من الاقتصاديين أنه بسبب الاعتماد المتبادل الواسع لسلسلة التوريد والاقتصاد والتكنولوجيا، فإن الفصل الاقتصادي أو الانفصال لا يمكن أن يحدث حقاً، ومع ذلك، فإن القضايا الأمنية ونزاعات الحكم تدفع البلدان إلى القيام بأشياء لا تصدق بتكاليف ضخمة.

نجحت البلدان ذات الأسواق المحلية الكبيرة أو البلدان المجاورة الكبيرة في تعديل توجهاتها الاقتصادية، لكن العديد من الاقتصادات النامية ذات الموارد المحدودة والوصول إلى الأسواق تكبدت خسائر فادحة بسبب استنفاد أسواق الاستيراد والتصدير. تسبب الركود الاقتصادي في انتشار انعدام الأمن في إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، مما ساهم في

تراجع الهويات العرقية والدينية، والتوترات الاجتماعية، والانقسامات القومية، وانتشار عدم الاستقرار. تتدفق موجة جديدة من المهاجرين إلى البلدان المتقدمة، على أمل التخلص من الفقر وسوء الإدارة والظروف الاقتصادية القاسية على نحو متزايد. عندما دفعت المقاومة السياسية بلد المقصد إلى إيقاف معظم المهاجرين، تحطمت آمالهم.

مع زيادة الحواجز المادية، ارتفع الاعتماد على التجارة الرقمية والاتصالات بشكل حاد. ومع ذلك، أدت التحديات في إدارة المعلومات والانتهاكات المتكررة لأمن البيانات إلى بلدان تتمتع بقدرات قوية على التحكم في الشبكة، مثل الصين وإيران، مما أدى إلى تعزيز حواجز الشبكة. بعد ذلك، أنشأت البلدان التي دعت ذات مرة إلى فتح الإنترنت شبكات جديدة مغلقة ومحمية للحد من التهديدات وحجب الأفكار التي لا تحظى بشعبية. بحلول عام 2040، ستحافظ الولايات المتحدة وعدد قليل من أقرب حلفائها على أساسيات الإنترنت المفتوح، وستعمل معظم دول العالم خلف جدار حماية قوي.

مع انهيار العلاقات التجارية والمالية في عصر ما قبل التعريف للعلومة، تشكلت كتلتا اقتصادية وأمنية حول الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند. تنضم القوى الصغيرة والدول الأخرى إلى هذه المجموعات من أجل حماية نفسها، وتركيز الموارد، والحفاظ على الأقل على درجة معينة من الكفاءة الاقتصادية. ساعد التقدم في الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الطاقة والتصنيع الإضافي بعض البلدان على التكيف وجعل هذه المجموعات مجدية اقتصادياً، لكن أسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت بشكل حاد. الدول التي لا تستطيع الانضمام إلى كتلة ما ستترك وراءها.

لم تختف الروابط الأمنية تماماً. من أجل حماية نفسها، تسعى الدول المهددة من قبل الجيران الأقوياء إلى إقامة علاقات أمنية مع القوى الكبرى الأخرى، أو تسريع خططها لتطوير أسلحة نووية كضمان نهائي لأمنها. تحدث صراعات صغيرة النطاق على هامش هذه المجموعات الجديدة، خاصة على الموارد النادرة أو الفرص الناشئة، مثل القطب الشمالي والفضاء. لقد أصبحت الدول الأفقر غير مستقرة بشكل متزايد، والدول الكبيرة أو الأمم المتحدة ليست لديها مصلحة في التدخل للمساعدة في استعادة النظام. أصبحت النزاعات مستوطنة، مما أدى إلى تفاقم مشاكل أخرى. بسبب عدم وجود جهود منسقة ومتعددة الأطراف للحد من الانبعاثات والاستجابة لتغير المناخ، لم يتم اتخاذ سوى القليل من التدابير لإبطاء انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وقد جربت بعض الدول الهندسة الجيولوجية مع عواقب وخيمة.

حقائق رئيسية

- يمكن أن يكون للانفصال الاقتصادي عواقب وخيمة، بما في ذلك خسائر مالية ضخمة للبلدان والشركات، لأن سلاسل التوريد معطلة، والأسواق ضائعة، بمجرد أن تنخفض القطاعات المربحة، مثل السفر والسياحة. الاقتصاد الناتج أقل عرضة لاضطرابات سلسلة التوريد في المستقبل، ولكنه أيضاً أقل كفاءة.
- الدول الأكبر، مثل الولايات المتحدة وكندا، لديها موارد وفيرة، وعدد أقل من الجيران، وحدود يمكن الدفاع عنها، وهي أكثر قابلية للتكيف من معظم البلدان الأخرى. إن التركيز على الاكتفاء الذاتي يجعل بعض البلدان أكثر مرونة، حتى لو انهارت دول أخرى.
- من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي للعالم، تتبنى الدول نموذجاً سياسياً مختلطاً، يجمع بين عناصر الديمقراطية والديكتاتورية، ويزيد من المراقبة والقمع المحتمل. تحولت العديد من البلدان إلى أشكال حصرية من القومية لتوحيد غالبية السكان ضد أولئك الذين يعتبرون أعداءً خارجيين.
- سيتقلص الابتكار التكنولوجي لأنه لن يكون قادر على جذب المواهب أو الحفاظ على التعاون الدولي على نطاق عالمي. بدأت الدول الغنية في تعويض ذلك عن طريق تحويل الموارد إلى التعليم المحلي.
- لقد توقفت جهود المنظمات الدولية والإجراءات الجماعية للتصدي لتغير المناخ والتفاوتات الطيبة والفقير. تتكيف البلدان بشكل مستقل مع الآثار الكارثية، مما يزيد بشكل كبير من الدافع وراء حلول محفوفة بالمخاطر.
- تركز الجيوش الأكبر في العالم على الأمن الداخلي وتتجنب النزاعات المسلحة المباشرة. تتنافس مجموعات الأعداء على السيطرة على الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى حروب صغيرة النطاق أو وسائل أخرى لتحويل انتباه الناس إلى القضايا المحلية وحشد الدعم الشعبي للأعداء الخارجيين. ستنتشر الأسلحة النووية.

السيناريو الخامس

المأساة وحشد القوى

في عام 2040، يقوم تحالف عالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي والصين، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعاد تنشيطها، بتنفيذ تغييرات بعيدة المدى مصممة للتصدي لتغيّر المناخ ونضوب الموارد والفقر في أعقاب كارثة غذائية عالمية ناجمة عن الأحداث المناخية والتدهور البيئي. تلجأ الدول الغنية لمساعدة البلدان الفقيرة على إدارة الأزمات، ثم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال برامج المساعدة المكثفة ونقل تقنيات الطاقة المتقدمة، مع إدراك كيف تعبر هذه التحديات العالمية الحدود الوطنية بسرعة.

كيف وصلنا إلى هنا!؟

في أوائل الثلاثينيات من القرن الحالي، سيكون العالم في خضم كارثة عالمية. أدى ارتفاع درجات حرارة المحيطات وحموضتها إلى تدمير مصايد الأسماك الرئيسية التي تعرضت لضغوط من سنوات من الصيد الجائر. في الوقت نفسه، أدت التغيرات في أنماط هطول الأمطار إلى انخفاض المحاصيل في مناطق إنتاج الغذاء الرئيسية في العالم، ودفعت أسعار الغذاء إلى الارتفاع، وأدت إلى اكتناز واسع النطاق، وقوضت توزيع الإمدادات الغذائية، وأدت إلى الجوع في العالم. انتشرت موجة من الاضطراب في أنحاء العالم احتجاجاً على عجز الحكومة عن تلبية الاحتياجات الأساسية للبشرية وإسقاط القادة والأنظمة. من بين العديد من الحوادث في العالم الغربي، كانت إحدى الحوادث حادثة عنيفة استمرت ثلاثة أيام في فيلادلفيا، أثارها شائعات على وسائل التواصل الاجتماعي عن نقص الخبز، مما تسبب في مقتل الآلاف.

حفزت المجاعة المستمرة حركة عالمية لمناصرة تغييرات منهجية جريئة لحل المشكلات البيئية. في جميع أنحاء العالم، عبرت الأجيال الشابة المتضررة من جائحة (كوفيد - 19) والمتأثرة بخطر نقص الغذاء، معاً عبر الحدود الوطنية للتغلب على مقاومة الإصلاحات واتهام الجيل السابق بتدمير كوكبهم. إنهم يدعمون المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في أعمال الإنقاذ، وقد شكلوا أتباعاً في جميع أنحاء العالم أكثر من الحكومات التي تعتبر فاشلة. مع تطور الحركة، بدأت في التركيز على قضايا أخرى، بما في ذلك الصحة العالمية والفقير.

بعد أن اجتاحت حزب الخضر الانتخابات الديمقراطية للعديد من الدول الأوروبية في الفترة من 2034 إلى 2036، أطلق الاتحاد الأوروبي حملة داخل الأمم المتحدة لتوسيع مشاريع المساعدات الدولية بشكل كبير وتحديد موعد جديد لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام 2050. تضررت الصين بشدة من المجاعة وأرادت تهدئة الاضطرابات في مدنها الكبرى، فأعلنت دعمها لجهود الاتحاد الأوروبي، ووصفها الحزب الشيوعي الصيني بأنها مهمة وطنية جديدة وإعادة هيكلة عالمية طالما دعا إليها. انضمت دول أخرى، بما في ذلك أستراليا وكندا والولايات المتحدة، ببطء إلى الحركة حيث اكتسبت الأحزاب التي تركز على البيئة السلطة السياسية وفازت بالعديد من الانتخابات، على الرغم من أن بعض المجموعات المحلية استمرت في المقاومة بشدة، معتقدة أن بلدهم أكثر قدرة على التكيف مع المناخ المتغير ويجب أن يعطي الأولوية للصناعات المحلية والقطاعات المستهدفة.

أدت مبادرة الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء منظمة دولية جديدة، «مجلس الأمن البشري»، الذي يتعاون مع البلدان النامية ويركز على التحديات الأمنية العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين. المنظمة مفتوحة للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وتتطلب العضوية التزاماً باتخاذ إجراءات يمكن التحقق منها لتحسين الغذاء والصحة والسلامة البيئية، حتى لو اعتبرت هذه الإجراءات مؤلمة للبلدان والمجموعات الأكثر ثراءً. يتم طرد الأعضاء بسهولة لفشلهم في الالتزام بوعودهم، ويواجهون الهجمات المضادة والمقاومة من القواعد الشعبية، على غرار الحركة المناهضة للفصل العنصري في القرن الماضي. بحلول عام 2038، تشهد المواقف العالمية تجاه البيئة وسلامة الإنسان تغييرات، حيث يدرك الناس بشكل متزايد أن الممارسات الماضية كانت غير مستدامة.

تركز البلدان والشركات الكبرى استثماراتها على تطوير الحلول التكنولوجية لتحديات

الغذاء والمناخ والصحة، وتقديم المساعدة اللازمة للأشخاص الأكثر تضرراً من الكارثة. يتم توسيع هدف الشركة لخدمة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن في ذلك العملاء والموظفين والموردين والمجتمعات.

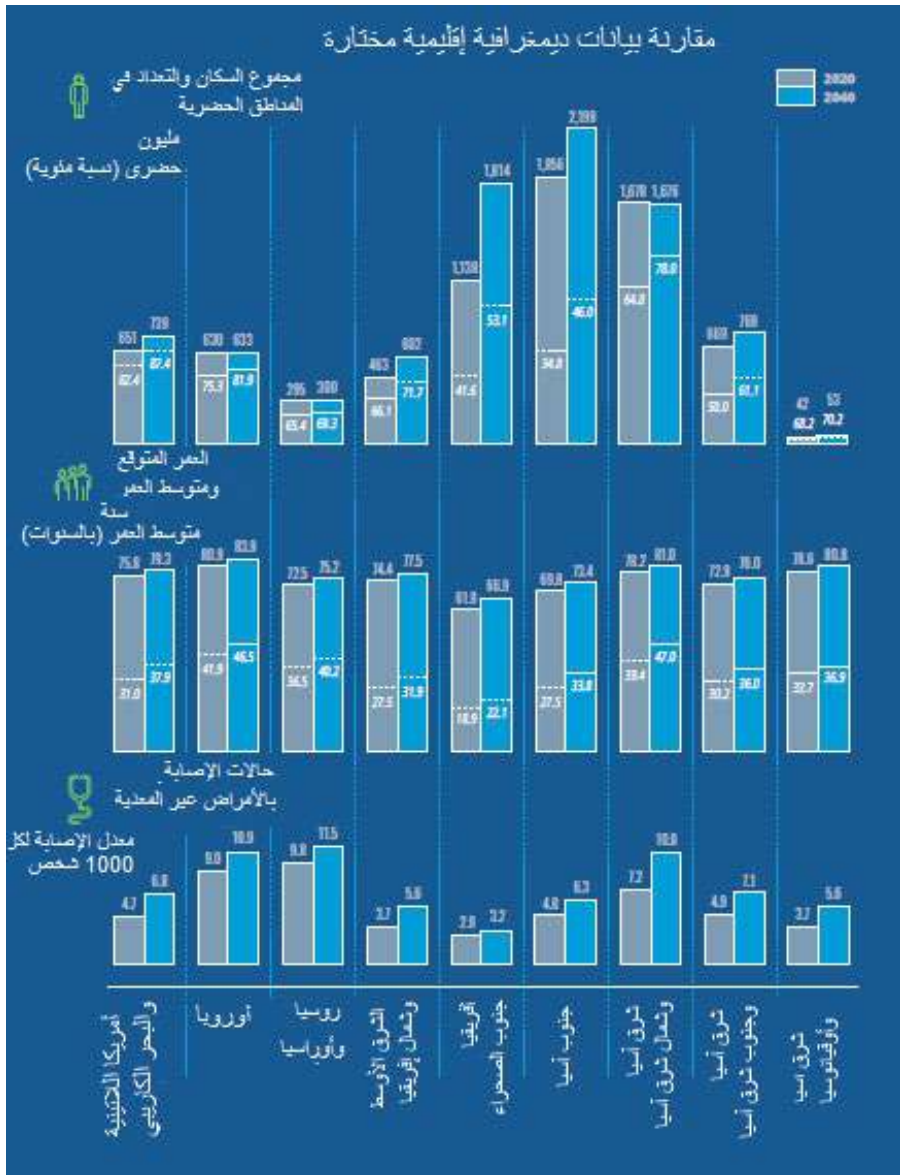
لم ينضم الجميع. تقاوم بعض الدول مثل روسيا ومنظمة البلدان المصدرة للبترول التغيير، واكتشفت بعض المجتمعات أن الروح العالمية الجديدة تشكل تهديداً للقيم التقليدية وأنظمة الرعاية. يستخدم المتطرفون الهجمات السيبرانية والإرهاب لجذب الانتباه إلى قضيتهم. تواجه الدول ذات المصالح القوية في مجال الطاقة، مثل إيران وروسيا وبعض دول الخليج العربي، إجراءات سياسية مدمرة قد تؤدي إلى صراعات سياسية واجتماعية طويلة الأمد.

حقائق رئيسية

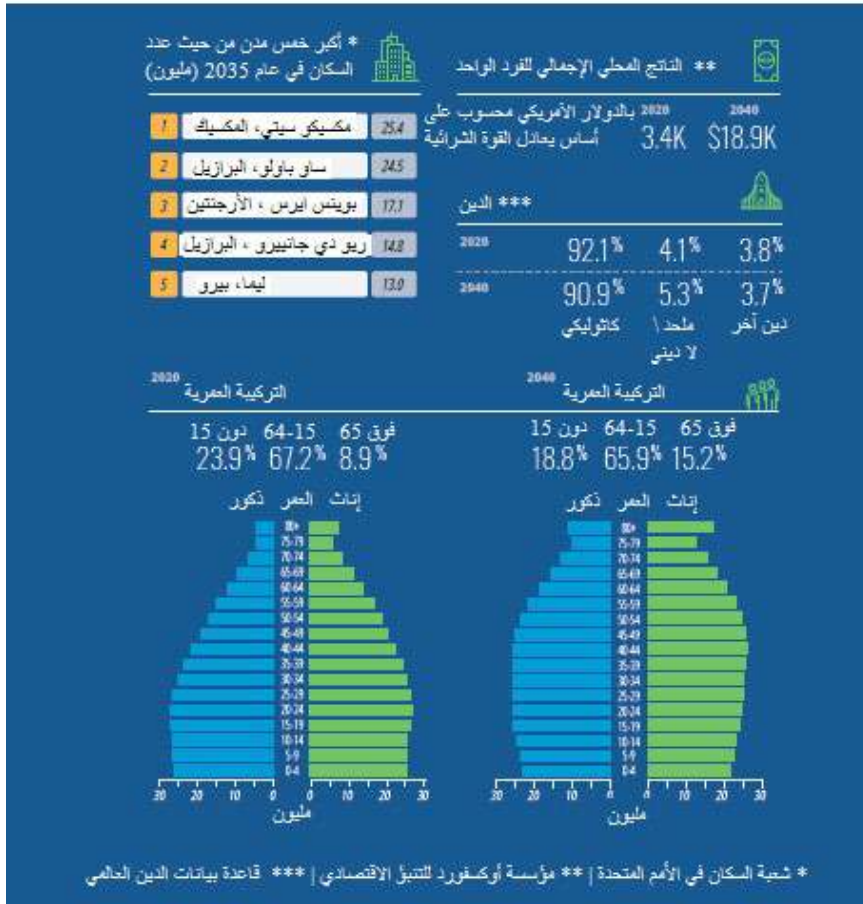
- حفّز التهديد الوجودي حركة اجتماعية من القاعدة إلى القمة غيرت التعاون متعدد الأطراف، وقوضت الحوافز الاقتصادية، ومنحت الجهات الفاعلة غير الحكومية بنفوذ أكبر.
- تم تعديل المنافسة الرئيسية بين الدول الفردية لمواجهة التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً. تم تعديل التسلسل الهرمي الجيوسياسي، وتم إنشاء شراكة كانت مستحيلة في السابق بين الأحزاب الأوروبية التقدمية والحزب الشيوعي الصيني. تأخذ أوروبا زمام المبادرة في تعزيز التنمية المستدامة، بينما تتبنى الصين تقنيات الطاقة الجديدة وتعززها.
- البلدان التي تعتمد على صناعة الوقود الأحفوري هي الأكثر حساسية، وقد تأثرت قيادتها ومنتجاتها وعلاماتها التجارية على نطاق عالمي. جلبت التأثيرات الثانية والثالثة للحركة السياسية الجديدة تحديات طويلة الأجل لاقتصادات هذه البلدان.
- بفضل الدعم الشعبي الواسع، تتمتع المنظمات غير الحكومية والمنظمات متعددة الأطراف والجماعات الناشطة بقدرات غير مسبوقة للتأثير على المعايير وتعبئة الموارد ومحاسبة الجناة ودفع الدولة إلى اتخاذ إجراءات. في بعض الحالات، تكون الأولوية العالمية أعلى من المصلحة الوطنية.

التوقعات الإقليمية

يقدم هذا القسم من تقرير الاتجاهات العالمية تنبؤات بالاتجاهات السكانية الرئيسية في تسع مناطق على مدار العشرين عاماً. أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أوروبا، روسيا وأوراسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء، جنوب آسيا، شمال شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، أوقيانوسيا. تشمل التوقعات لمدة 20 عاماً الاتجاهات السكانية مثل النمو السكاني، ومعدل التحضر، ومتوسط العمر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحدوث الأمراض غير المعدية، والمعتقدات الدينية. تسلط الرسوم البيانية الضوء أيضاً على حالة الديمقراطية في كل منطقة، واستعدادها للاقتصاد الرقمي، والأثر المادي المحتمل لتغير المناخ في العشرين عاماً القادمة. لدينا ثقة معتدلة في توقعات 20 عاماً للنمو السكاني، والهيكلي العمري، ومتوسط العمر، لأن هذه المقاييس يتم استنتاجها مباشرة من معدلات الخصوبة والوفيات القائمة والاتجاهات السكانية التي لوحظت على مدى عقود. نحن أقل ثقة في آفاق التحضر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتغير المناخ، والاستعداد للاقتصاد الرقمي، وظهور الأمراض غير المعدية، لأن هذه العوامل ستتغير اعتماداً على الخيارات البشرية، مما يزيد من احتمالات الخطأ.



أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي





أنواع الحكومات
عدد البلدان

3 الديمقراطية البيئية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير. كما تتمسك الديمقراطيات البيئية بسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

16 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

5 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

1 الأنظمة الاستبدادية العظيمة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمصعب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطية 2020. قد لا يكون عدد البلدان المشمولة في هذه الدراسة مساوياً للرقم المدرج بشكل منفصل تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



الاستعداد للاقتصاد الرقمي



b أو أحدث البيانات المتاحة
c الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
d المنتدى الاقتصادي العالمي
e مؤشر مبيد كوف (KOF) للعولمة.



درجة الحرارة والجفاف ونشاط الأعاصير

الارتفاع في درجة الحرارة في أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

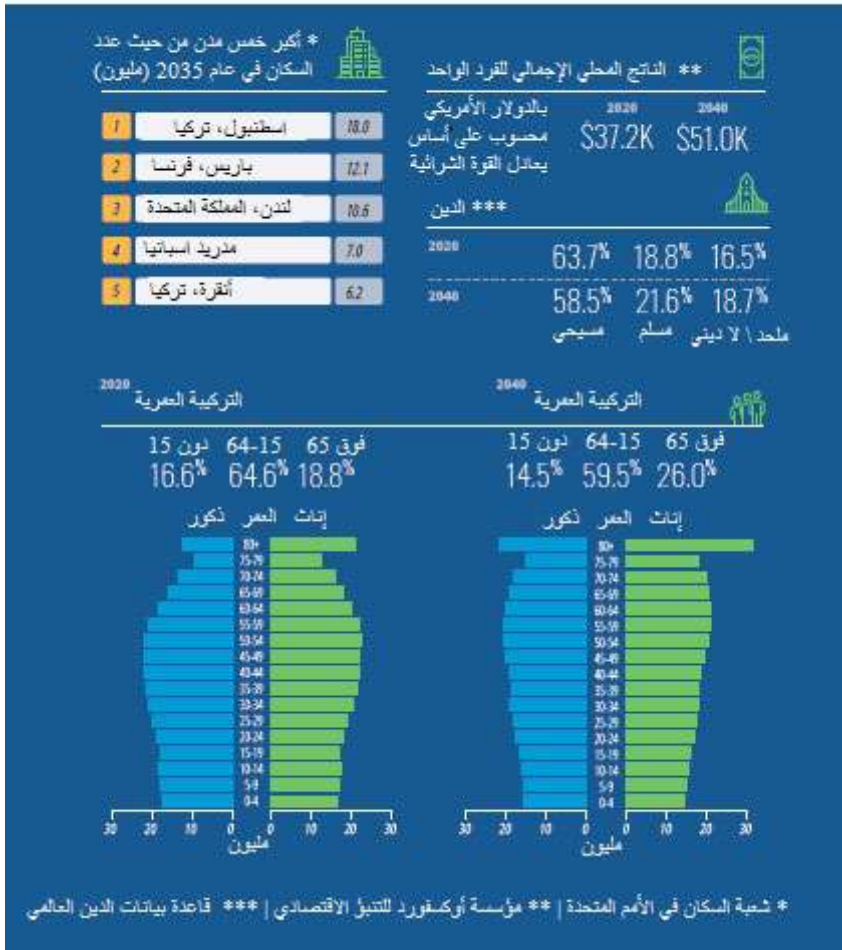
الزيادة في نشاط الأعاصير الكبرى

توضح هذه الخريطة التغيرات المحتملة في درجات الحرارة القصوى والجفاف ونشاط الأعاصير في عام 2040 - مقارنة بخفض الانبعاثات للفترة 1980-2005 - مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ (IPCC) التابع للأمم المتحدة في إطار مسار التركيز التمثيلي 4.5 (RCP) على الرغم من إمكانية استخدام العديد من طرق قياس درجات الحرارة المحتملة، فقد تم اختيار درجة الحرارة القصوى في أكثر أيام السنة سخونة نظراً للتكاليف البشرية والزراعية والاقتصادية الشديدة المرتبطة بموجات الحرارة. وعندما تلتزم هذه الآثار بموجات جفاف أطول، فإنها تتضاعف.



f البيانات: كليمن شوينشاكل، وجانا سيلمان، ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية، والروسومات: مركز باردى في جامعة دلفت.

أوروبا





أنواع الحكومات
عدد البلدان

19 الديمقراطيات الليبرالية

إجراء انتخابات حرة وازدلية متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، كما تتمسك الديمقراطيات الليبرالية بسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

13 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة وازدلية متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

3 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة وازدلية ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

0 الأنظمة الاستبدادية المغلقة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمنصب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطية 2020. قد لا يكون عدد البلدان المحسوبة في هذه الدراسة مساوياً للرقم المدرج بشكل منفصل تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



الاستعداد للاقتصاد الرقمي



درجة الحرارة والجفاف ونشاط الأماسير

الارتفاع في درجة الحرارة في أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

الزيادة في نشاط الأماسير الكبرى

توضح هذه الخريطة التغيرات المحتملة في درجات الحرارة القصوى والجفاف ونشاط الأماسير في عام 2040 - مقارنة بحط الأساس للفترة 1980-2005 - مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي حددها الفريق الحكومي الدولي بتغير المناخ (IPCC) التابع للأمم المتحدة في إطار مسار التركيز التمثيلي (RCP) 4.5. على الرغم من إمكانية استخدام العديد من طرق قياس درجات الحرارة المختلفة، فقد تم اختيار درجة الحرارة القصوى في أكثر أيام السنة سخونة نظراً للتكاليف البشرية والزراعية والاقتصادية الشديدة المرتبطة بموجات الحرارة. وعندما تقترن هذه الآثار بموجات جفاف أطول، فإنها تتضاعف.



^f البيانات: كلينس خويدشاكل، وجانا سيلمان، ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية والرسومات: مركز باردي في جامعة نغلي.

روسيا وأوراسيا





أنواع الحكومات
عند البلدان

1 الديمقراطية الليبرالية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، كما تتسلك الديمقراطيات الليبرالية بسياحة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

3 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

8 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

1 الأنظمة الاستبدادية المغلقة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمصعب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطية 2020. قد لا يكون عند البلدان المشمولة في هذه الدراسة مسويًا للرقم المدرج بشكل منفصل تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



استعداد للاقتصاد الرقمي

^c مستخدمو الإنترنت (من السكان)

54.7%

^d تصنيف المهارات الرقمية للقوى العاملة

3.9

^e تصنيف عولمة المعلومات

79.2

^b 2019 أو أحدث البيانات المتاحة

^c الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

^d المنتدى الاقتصادي العالمي

^e مؤشر معهد كوف (KOF) للعولمة

توضح هذه الخريطة التغيرات المحتملة في درجات الحرارة القصوى والجفاف ونشاط الأعاصير في عام 2040 - مقارنة بخط الأساس للفترة 1980-2005 - مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) التابع للأمم المتحدة في إطار مسار التركيز التمثيلي 4.5 (RCP) على الرغم من إمكانية استخدام العديد من طرق قياس درجات الحرارة المحتملة، فقد تم اختيار درجة الحرارة القصوى في أكثر أيام السنة سخونة نظراً للتكاليف البشرية والزراعية والاقتصادية الشديدة المرتبطة بموجات الحرارة. وعندما تقترن هذه الآثار بموجات جفاف أطول، فإنها تتضاعف.



درجة الحرارة والجفاف
ونشاط الأعاصير

25
الارتفاع في درجة الحرارة في
أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية
بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

الزيادة في نشاط
الأعاصير الكبرى



^f البيانات: كليمنس شويغساكل، وجانا سليمان،
ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية
الرسومات: مركز ياردي في جامعة دنفر.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

* أكبر خمس مدن من حيث عدد السكان في عام 2035 (مليون)



1	القاهرة، مصر	28.5
2	بغداد، العراق	20.8
3	طهران، إيران	18.7
4	الرياض، العربية السعودية	9.1
5	الإسكندرية، مصر	7.2

** الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد



بالدولار الأمريكي
مصحوب على أساس
يعدل القوة الشرائية

*** الدين

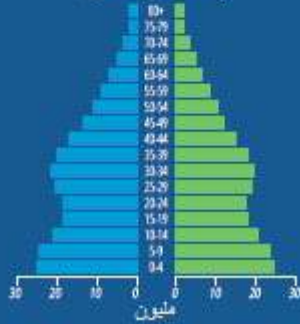


	2020	2040
مسلم	92.9%	93.2%
مسيحي	3.9%	3.6%
يهودي	1.5%	1.5%

2020 التركيبة العمرية

فوق 65 64-15 دون 15
5.4% 64.8% 29.8%

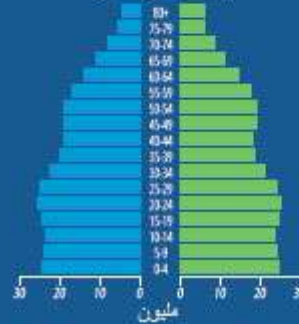
إناث العمر ذكور



2040 التركيبة العمرية

فوق 65 64-15 دون 15
9.9% 66.5% 23.6%

إناث العمر ذكور



* شعبة السكان في الأمم المتحدة | ** مؤسسة أوكسفورد للتنبؤ الاقتصادي | *** قاعدة بيانات الدين العالمي



أنواع الحكومات
عدد البلدان

2 الديمقراطية الليبرالية

إجراء انتخابات حرة ودرية متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير. كما تتمسك الديمقراطيات الليبرالية بسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

0 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة ودرية متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

5 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة ودرية ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

12 الأنظمة الاستبدادية المنقطة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمنصب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطية 2020. لا يكون عدد البلدان المشمولة في هذه الدراسة مساوياً للرقم المدرج بشكل متصل تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



استعداد للاقتصاد الرقمي

c مستخدمو الإنترنت (من السكان)

42.9%

d تصنيف المهارات الرقمية للقوى العاملة

3.6

e تصنيف عولمة المعلومات

69.8

b 2019 أو أحدث البيانات المتاحة

c الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

d المنتدى الاقتصادي العالمي.

e مؤشر ميجد كوف (KOF) للعولمة.

توضح هذه الخريطة التغيرات المحتملة في درجات الحرارة القصوى والجفاف ونشاط

الأعاصير في عام 2040 - مقارنة بحط الأساس للفترة 1980-2005 - مع الأخذ في

الاعتبار الظروف التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) التابع

للأمم المتحدة في إطار مسار التركيز التمثيلي (RCP) 4.5. على الرغم من إمكانية استخدام

العديد من طرق قياس درجات الحرارة المختلفة، فقد تم اختيار درجة الحرارة القصوى في

أكثر أيام السنة سخونة نظراً للتكاليف البشرية والزراعية والاقتصادية الشديدة المرتبطة

بموجات الحرارة. وعندما تقترن هذه الآثار بموجات جفاف أطول، فإنها تتصاحب

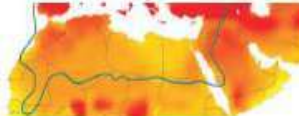


درجة الحرارة ونشاط الأعاصير

الارتفاع في درجة الحرارة في أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

الزيادة في نشاط الأعاصير الكبرى

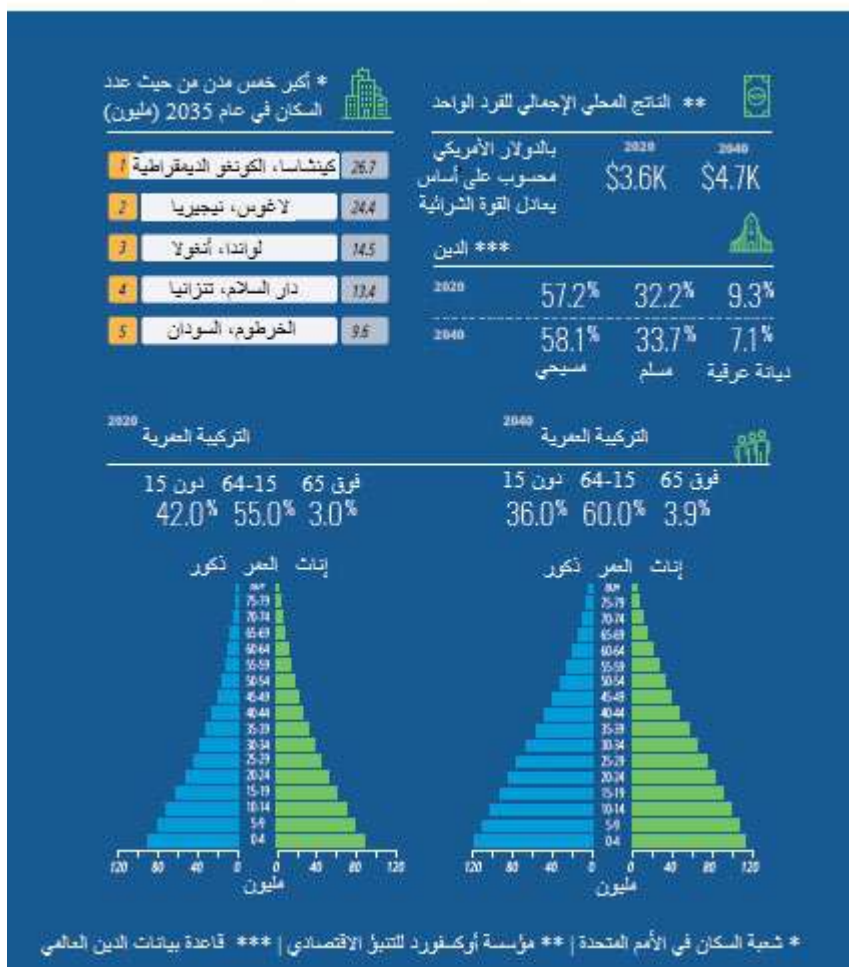


f البيانات: كليمنس شويدهشاكل، وجانا سيلمان،

ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية.

الرسومات: مركز ياردي في جامعة دنفر.

أفريقيا جنوب الصحراء





2020
أنواع الحكومات
عدد البلدان

1 الديمقراطية الليبرالية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير. كما تتسك الديمقراطية الليبرالية بسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

17 الديمقراطية الانتخابية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

27 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

5 الأنظمة الاستبدادية المطلقة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمنصب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطية 2020. لا يكون عدد البلدان المصنفة في هذه الشرائح مساهماً للرقم المدرج بشكل منفصل. تحت عنوان "منطق وبلدان مختارة".



2019^a
استعداد للاقتصاد الرقمي



b 2019 أو أحدث البيانات المتاحة
c الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
d المنتدى الاقتصادي العالمي
e مؤشر ميغا كوف (KOF) للعولمة

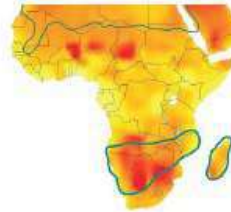


2040
درجة الحرارة والجفاف ونشاط الأعاصير

25
الارتفاع في درجة الحرارة في أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

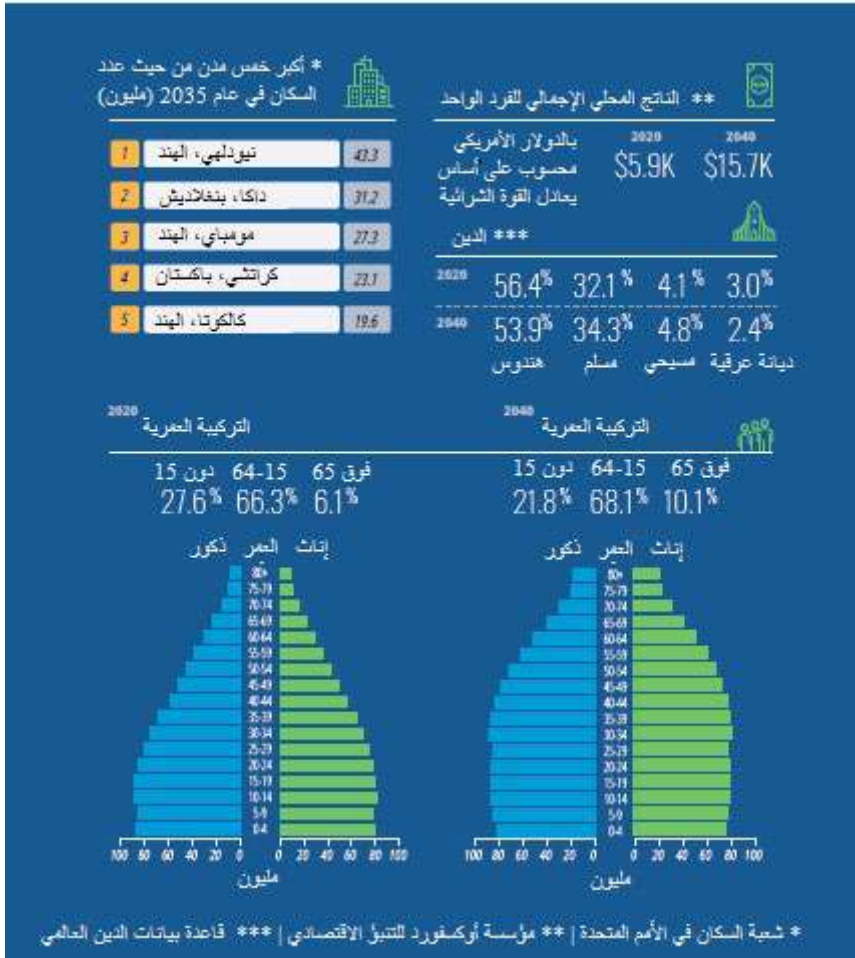
الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

9
الزيادة في نشاط الأعاصير الكبرى



f البيانات: كليمنس شونديشاكل، وجادا سليمان، ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية. الرسومات: مركز باردي في جامعة دوفر.

جنوب آسيا





أنواع الحكومات
عدد البلدان

0 الديمقراطية الليبرالية

إجراء انتخابات حرة ووزيرة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير. كما تتمسك الديمقراطيات الليبرالية بسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

4 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة ووزيرة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

4 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة ووزيرة ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

0 الأنظمة الاستبدادية المظنة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمنصب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطيات 2020: قد لا يكون عدد البلدان المحسوبة في هذه الدراسة مساوياً للرقم المدرج، بشكل منفصل تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



استعداد للاقتصاد الرقمي

c مستخدمو الإنترنت (من السكان)

25.8%

d تصنيف المهارات الرقمية للقوى العاملة

4.2

e تصنيف عمولة المعلومات

72.2

b 2019 أو أحدث البيانات المتاحة

c الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

d المعهد الاقتصادي العالمي

e مؤشر معهد كوف للوليمة

توضح هذه الخريطة التغيرات المحتملة في درجات الحرارة القصوى والجفاف ونشاط الأعاصير في عام 2040 - مقارنة بحط الأساس للفترة 1980-2005 - مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) التابع للأمم المتحدة في إطار مسار التركيز التفضيلي 4.5 (RCP) على الرغم من إمكانية استخدام العديد من طرق قياس درجات الحرارة المختلفة، فقد تم اختيار درجة الحرارة القصوى في أكثر أيام السنة سخونة نظراً للتكاليف البشرية والزراعية والاقتصادية الشديدة المرتبطة بموجات الحرارة. وعندما تتقن هذه الآثار بموجات جفاف أطول، فإنها تتضاعف.

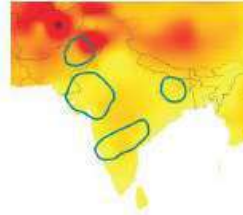


درجة الحرارة والجفاف
ونشاط الأعاصير

25
0
الارتفاع في درجة الحرارة في
أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية
بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

الزيادة في نشاط
الأعاصير الكبرى



f البيانات: كليمنس شويجهاكل، وجانا سيلمان، ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية، والروسومات: مركز باردي في جامعة دنفر.

شمال شرق آسيا

* أكبر خمس مدن من حيث عدد السكان في عام 2035 (مليون)

1	طوكيو، اليابان	36.0
2	شنغهاي، الصين	34.3
3	بكين، الصين	25.4
4	تشونغتشينغ، الصين	20.5
5	منطقة أوساكا الحضرية	18.3

** الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

بالدولار الأمريكي
محسوب على أساس
يعادل القوة الشرائية

2020 2040
\$19.4K \$36.7K

*** الدين

2020 35.4% 27.2% 19.9% 7.7%

2040 31.1% 25.9% 21.4% 11.6%

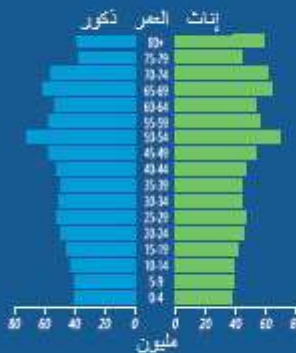
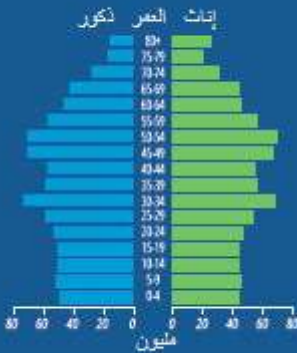
مسيحي بوذي الدين الشعبي ملحد لا ديني
الصيني

2020 التركيبة العمرية

15 دون 64-15 65 فوق
17.1% 69.5% 13.4%

2040 التركيبة العمرية

15 دون 64-15 65 فوق
14.0% 61.3% 24.8%



* شعبة السكان في الأمم المتحدة | ** مؤسسة بركفورد للتنبؤ الاقتصادي | *** قاعدة بيانات الدين العالمي



أنواع الحكومات
عدد البلدان

3 الديمقراطية الليبرالية

إجراء انتخابات حرة وزيمة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، كما تتمتع الديمقراطيات الليبرالية بسيادة القانون والقنود المفروضة على السلطة التنفيذية.

1 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة وزيمة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

0 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة وزيمة ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

2 الأنظمة الاستبدادية المطلقة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمنصب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطية 2020: قد لا يكون عند البلدان المشمولة في هذه الدراسة مساوياً للرقم المدرج بشكل منفصل تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



استعداد للاقتصاد الرقمي

مستعدون الإنترنت (من السكان) **95.5%**

تصنيف المهارات الرقمية للقوى العاملة **4.6**

تصنيف عولمة المعلومات **86.3**

2019 أو أحدث البيانات المتاحة

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

المعهد الاقتصادي العالمي

مؤشر معيد كوف (KOF) للتولمة



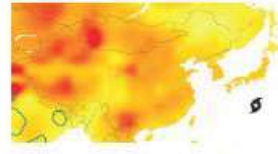
درجة الحرارة والجفاف ونشاط الأعاصير

الارتفاع في درجة الحرارة في أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سطوية بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

الزيادة في نشاط الأعاصير الكبرى

توضح هذه الخريطة التغيرات المحتملة في درجات الحرارة القصوى والجفاف ونشاط الأعاصير في عام 2040 - مقارنة بحط الأساس للفترة 1980-2005 - مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) التابع للأمم المتحدة في إطار مسار التركيز التمثيلي 4.5 (RCP) على الرغم من إمكانية استخدام العديد من طرق قياس درجات الحرارة المختلفة، فقد تم اختيار درجة الحرارة القصوى في أكثر أيام السنة سخونة نظراً للتكاليف البشرية والزراعية والاقتصادية الشديدة المرتبطة بموجات الحرارة. وعندما تقترن هذه الآثار بموجات جفاف أطول، فإنها تتصاحف.



f البيانات: كليمنس جوينغشاكل، وجانا سيلمان، ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية. الرسومات: مركز باردو في جامعة دوفر.

جنوب شرق آسيا

* أكبر خمس مدن من حيث عدد السكان في عام 2035 (مليون)

1	مانيتلا، الفلبين	78.6
2	جاكرتا، أندونيسيا	33.7
3	باتوكوك، تايلند	12.7
4	مدينة هو تشي منه، فيتنام	12.1
5	كوالالمبور، ماليزيا	10.5

** الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

بالدولار الأمريكي	2020	2040
محسوب على أساس	\$11.8K	\$24.5K
يعادل القوة الشرائية		

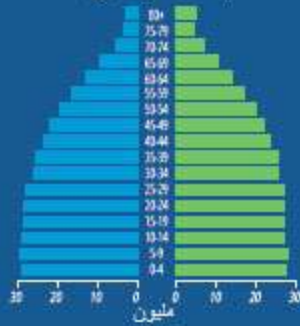
*** الدين

	2020	2040
ديانة عرقية	37.2%	26.1%
مسلم	22.9%	4.4%
بوذي	37.0%	25.0%
مسيحي	24.8%	3.8%

2020 التركيبة العمرية

فوق 65 64-15 دون 15
7.1% 67.7% 25.2%

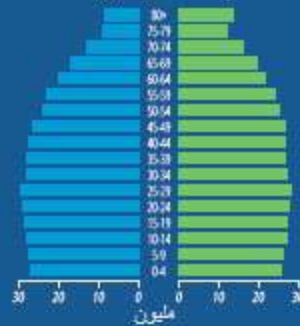
إناث العمر ذكور



2040 التركيبة العمرية

فوق 65 64-15 دون 15
13.7% 66.0% 20.3%

إناث العمر ذكور



* شعبة السكان في الأمم المتحدة | ** مؤسسة أوكسفورد للتنمية الاقتصادية | *** قاعدة بيانات الدين العالمي



2020
أنواع الحكومات
عدد البلدان

0 الديمقراطية البرلمانية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير. كما تتمسك الديمقراطيات البرلمانية بسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

2 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

5 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

3 الأنظمة الاستبدادية المغلقة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمنصب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطيات 2020. لا يكون عدد البلدان المشمولة في هذه الدراسة مساوياً للرقم المدرج بشكل منفصل تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



2019^a
استعداد للاقتصاد الرقمي



b 2019 أو أحدث البيانات المتاحة
c الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
d المنتدى الاقتصادي العالمي
e مؤشر معهد كوف (KOF) للعولمة

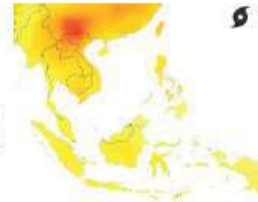


2049
درجة الحرارة والجفاف ونشاط الأعاصير

الارتفاع في درجة الحرارة في أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

الزيادة في نشاط الأعاصير الكبرى



f البيانات: كليمنس شوينشكال، وجابا سليمان، ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية. الرسومات: مركز باردني في جامعة دنفر.

أوقيانوسيا





أنواع الحكومات
عدد البلدان

2 الديمقراطية الليبرالية

إجراء انتخابات حرة ودرية متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، كما تتمسك الديمقراطيات الليبرالية بسيادة القانون والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية.

2 الديمقراطيات الانتخابية

إجراء انتخابات حرة ودرية متعددة الأحزاب وضمان حرية التعبير، ولكن لا تدعم سيادة القانون و / أو ليس لديها قيود على السلطة التنفيذية.

2 الأنظمة الاستبدادية الانتخابية

إجراء الانتخابات لكنها ليست حرة ودرية ومتعددة الأحزاب، و / أو أن الحكومة لا تضمن حرية التعبير.

0 الأنظمة الاستبدادية المظلمة

لا توجد حتى انتخابات متعددة الأحزاب لمصعب الرئيس التنفيذي.

أنواع الديمقراطية 2020. قد لا يكون عدد البلدان المشمولة في هذه الدراسة مساوياً للرقم المدرج بشكل منفصل. تحت عنوان "مناطق وبلدان مختارة".



استعداد للاقتصاد الرقمي

متعدمو الإنترنت (من السكان)

60.2%

تصنيف المهارات الرقمية للقوى العاملة

3.4

تصنيف عولمة المعلومات

87.5

أو أخذت البيانات المتاحة

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

المنتدى الاقتصادي العالمي

مؤشر مبيد كوف (KOF) للعولمة



درجة الحرارة والجفاف
ونشاط الأعاصير

الارتفاع في درجة الحرارة في
أكثر الأيام حرارة، درجة مئوية

الزيادة في أطول فترة جفاف سنوية
بمقدار 2.5 يوم أو أكثر

الزيادة في نشاط
الأعاصير الكبرى



البيانات: كليمن شويغساكل، وجانا سليمان،
ومركز أبحاث المناخ والبيئة الدولية
الرسميات: مركز باردي في جامعة لندن.

مناطق وبلدان مختارة					
أفريقيا جنوب الصحراء			أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
النيجر	إريتريا	أنغولا	بنما	جمهورية الدومينيكان	أنتيغوا وبربودا
نيجيريا	إسواتيني	بنين	باراغواي	إكوادور	الأرجنتين
رواندا	إثيوبيا	بوتسوانا	بيرو	السلفادور	جزر الهماما وبربادوس
ساو تومي وبرينسيبي	الغابون	بوركينافاسو	سانت كيتس ونيفيس	غرينادا	بيليز
السنغال	غامبيا	بوروندي	سانت لوسيا	غواتيمالا	بوليفيا
سيشيل	غانا	كابو فيردي	سانت فنسنت والغرينادينز	غويانا	البرازيل
سيراليون	غينيا	الكاميرون	سورينام	هايتي	تشيلي
الصومال	غينيا بيساو	جمهورية إفريقيا الوسطى	ترينيداد وتوباغو	هندوراس	كولومبيا
جنوب إفريقيا	كينيا	تشاد	أوروغواي	جامايكا	كوستاريكا
جنوب السودان	ليسوتو	جزر القمر	فنزويلا	المكسيك	كوبا
السودان	ليبيريا	ساحل العاج	نيكاراغوا	نيكاراغوا	دومينيكا
تنزانيا	مدغشقر	كونغو الديمقراطية	أوروبا		
توغو	ملاوي	جيبوتي	بولندا	اليونان	ألبانيا
أوغندا	مالي	غينيا الاستوائية	البرتغال	المجر	النمسا
زامبيا	موريتانيا	موريشيوس	رومانيا	أيسلندا	بلجيكا
زيمبابوي	ناميبيا	موزمبيق	صربيا	أيرلندا	البوسنة والهرسك
جنوب آسيا			سلوفاكيا	إيطاليا	بلغاريا
باكستان	الهند	أفغانستان	سلوفينيا	كوسوفو	كرواتيا
سريلانكا	جزر المالديف	بنغلاديش	إسبانيا	لاتفيا	قبرص
	نيبال	بوتان	السويد	ليتوانيا	التشيك
شمال شرق آسيا			سويسرا	لوكسمبورغ	الدنمارك
كوريا الجنوبية	منغوليا	الصين	تركيا	مقدونيا الشمالية	إستونيا
تايوان	كوريا الشمالية	اليابان	المملكة المتحدة	مالطا	فنلندا
جنوب شرق آسيا			الترويج	الجبل الأسود	فرنسا
تايلاند	لاوس	بروناي		هولندا	ألمانيا
تيمور الشرقية	ماليزيا	بورما	روسيا وأوراسيا		

أرمينيا	كازاخستان	طاجيكستان	كمبوديا	الفلبين	فيتنام
أذربيجان	قيرغيزستان	تركمانستان	اندونيسيا	سنغافورة	
بيلاروسيا	مولدوفا	أوكرانيا	أوقيانوسيا		
جورجيا	روسيا	أوزبكستان	أستراليا	ولايات ميكرونيسيا المتحدة	بابوا غينيا الجديدة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
الجزائر	الكويت	قطر	فيجي	نيوزيلندا	جزر سليمان
البحرين	لبنان	المملكة العربية السعودية	قرباطيا	نيوي	تونغا
مصر	ليبيا	سوريا	جزر مارشال	بالاو	توفالو
إيران	المغرب	تونس	فانواتو		
العراق	عُمان	الإمارات العربية المتحدة			
إسرائيل	الأراضي الفلسطينية	اليمن			
الأردن					

الاتجاهات العالمية 2040

شكر وتقدير

في عملية البحث في «الاتجاهات العالمية» وصياغتها، تلقى مجلس الاستخبارات الوطني (NIC) دعماً كبيراً من مجموعة واسعة من المساهمين، بمن في ذلك المؤسسات الفكرية والجامعات والمستشارين وقادة الأعمال والباحثين والخبراء الأفراد والطلاب والزملاء داخل الحكومة وخارجها. وبما أنه من الصعب شكر كلِّ على حدة، إلا أننا نود أن نشكر تلك المنظمات والأفراد الذين قدموا مساهمات مهمة بشكل خاص المساعدة في تشكيل الاتجاهات العالمية وتحسينها.

ساهم العديد من الأشخاص في البحث وإنتاج «الاتجاهات العالمية». نشكر تيري هايديت لقيادتها عملية تطوير السيناريوهات. إن مجموعة (SFG) مدينة بشدة لمدراء برنامج التحليل في مجلس الاستخبارات الوطني (NIC) من بووز لآلين هاميلتون على دعمه للتواصل وموقفه العملي. قاد خبير الجغرافيك مارك هيرنانديز تصميم غلاف «الاتجاهات العالمية» وتعاون بصبر مع مجلس الاستخبارات الوطني (NIC) لإنتاج رسومات ومواد تكميلية إبداعية ومفصلة وتوضيحية.

نحن ممتنون جداً لشركائنا في جميع مفاصل حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المسؤولين من وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية ووزارة الطاقة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة ووزارة الدفاع ووكالة الأمن القومي ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية على الوقت والخبرة التي قدموها بسخاء طوال فترة المشروع. وتشمل مساهماتهم المشاركة في ندوات الخبراء، ومراجعة المسودات، وصياغة الوثائق الإقليمية، ووثائق البحث الأساسية، والمحتوى المحدد لـ «الاتجاهات العالمية». وقد لعب مكتب الاستخبارات والبحوث التابع لمجلس الدولة دوراً بارزاً بشكل خاص في استضافة عشرات ورش العمل والتواصل مع الخبراء الخارجيين، وقد أدى هذا

التعاون إلى تحسين عملية وضع هذا المشروع «الاتجاهات العالمية» بشكل كبير. كما نقدر بشدة التوجيه والدعم من فريق العمل الوطني في السفارات، الذين قدموا خبراتهم المحلية والوطنية للتأكد من أننا نلتقي بأكثر عدد ممكن من الخبراء المطلعين. يشكر مجلس الاستخبارات الوطني (NIC) العديد من الشركاء، بمن في ذلك المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية (SAIC) وشركة (Leidos) للدفاع والطيران وتكنولوجيا المعلومات والأبحاث الطبية الحيوية وشركة «سينترا تكنولوجي» لتقديمهم دعماً رئيسياً للمؤتمرات، وعقد سلسلة من عمليات المحاكاة التحليلية وتمارين السيناريو وورش العمل لحل أوجه عدم اليقين الرئيسية في «الاتجاهات العالمية».

نود أن نشكر مؤسسة بروكينغز، ومركز الأمن الأمريكي الجديد، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومجلس العلاقات الخارجية، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومعهد المستقبل، ومعهد الدراسات الاستراتيجية الدولية، ومؤسسة العلوم الوطنية، ومركز أوكسفورد للدراسات الاقتصادية، ومركز بادي الدولي للمستقبل، ومؤسسة راند، والمعهد الملكي للشؤون الدولية، مركز رؤى الأعمال الاستراتيجية ولجنة المؤتمرات، نشكرهم على أبحاثهم وتقييماتهم المفوضة حول الاتجاهات الوظيفية الرئيسية وتطوير السيناريوهات.

استفاد مجلس الاستخبارات الوطني (NIC) من النقاشات القيمة مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب من عدة جامعات، بما في ذلك، جامعة جورج تاون وجامعة جونز هوبكنز وجامعة هارفارد وجامعة نوتردام وجامعة ستانفورد وجامعة تافتس وجامعة بنسلفانيا وجامعة دنفر وجامعة تكساس في أوستن وجامعة فيرجينيا. ولقد تلقينا أيضاً تعليقات رئيسية ورؤى في مناقشتنا الافتراضية مع طلاب من الجامعات التابعة لمراكز التميز الأكاديمي في مجتمع الاستخبارات. نود أيضاً أن نشكر حرم كولومبيا هايتس التعليمي في واشنطن العاصمة للحوار مع الطلاب في المراحل الأولى من المشروع.

أثري مشروع «الاتجاهات العالمية» بشكل كبير من التبادلات مع شركائنا في الرؤية الدولية، بما في ذلك أفق السياسة الكندية والاستراتيجية الأوروبية ونظام تحليل السياسات وصندوق الابتكار الفنلندي (SITRA) ومكتب رئيس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية الفنلندي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وإدارة التوقعات الإستراتيجية ووزارة الخارجية السويدية وأكاديمية الدفاع الوطني ومركز سنغافورة الاستراتيجي للدراسات المستقبلية ووزارة تطوير الدفاع البريطانية ومركز المفاهيم والمبادئ.

كان حوارنا مع الجماهير حول العالم جزء مهم من هذا المشروع. نشكر الأكاديميين ورواد الأعمال والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والمستقبلين من جميع أنحاء العالم على تخصيص الوقت لمشاركة أفكارهم وآرائهم معنا.

نود أيضاً أن نعترف بفضل ونشكر المساهمين التاليين شخصياً:

البروفيسور جون إيكينيري من جامعة برينستون في ورشات عمل مجموعة (SFG) حول القضايا الرئيسية وما قدمه من ملاحظات ودعمًا مهمًا خلال البحث الذي استمر لمدة ثلاث سنوات، بالإضافة إلى زملائه الأكاديميين، ونذكر شخصياً: أميتاف أشاريا، روبرت آرت، شيري بيرمان، بير براومويلر، زاك كوبر، ديل كوبلاند، مات دانيلز، هنري فاريل، تانيشا فزال، مارثا فينيور، هارولد جيمس، روبرت جيرفيس، مايلز كاهلر، ديفيد كانغ، جوناثان كيرشنر، جاكوب كيركيغارد، تشارلز كوبشان، جيف ليغرو، مايك ماستاندونو، كيت مكنمارا، جون ميرشايمر، جوناثان مورينو، أبراهام نيومان، جون أوين، باري بوزن، ميرا راب هوبر، دوغلاس ريديك، إليزابيث ساندرز، راندي شويلر، جاك سنيدر، مانفريد ستيجر، كونستانز ستيلزنيمولر، مونیکا توفت، جيسيكا تشين وايس، ويليام وولفورث، توم رايت، علي واين وكارين يرهى ميلو.

قدم العديد من الأكاديميين وغيرهم من الخبراء آراء نقدية ومراجعات حول المسودات الأولية والخطوط العريضة، ونذكر شخصياً: جيف ألسوت، دانيال بايمان، توماس كاروثرز، جيرالد كوهين، ديفيد دولار، روز إنجل، ستيفن فيلدشتاين، مارثا فينيور، فرانك غافن، جاك جولدستون، ديفيد غوردون، كولين هندريكس، جون إيكينيري، كريس كيرشوف، لينك كراوس، كريستين لورد، مايكل ماستاندونو، جايسون ماثيني، جون ماكلولين، كيفن نيلر، تارا أوتول، جوليا فيليبس، مونیکا توفت، آدم واسرمان، ستيف وبيروتوم رايت.

كما وضع باحثون آخرون أوراقاً مهمة، ونظموا ندوات، أو ألقوا خطابات حول سلسلة من الموضوعات المهمة بصفتهم الشخصية، ونذكر شخصياً: روبرت بنتلي، وشيري بيرمان، إيفان بيري، سام برانان، هال براندرز، مات كارنز، خوسيه كازانوف، ريتشارد سينكوتا، جاك تشاو، آلان كوبرمان، كيث داردن، بيتر فيفر، إيريك فرانترز، فرانسيس فوكوياما، بوني غلاسر، جاك غولدستون، آنا غريمارا بوس، بيتر هويبرز، ويل إنبودن، عزة كرم، ريما قوَّاص، جيسون كلوسيك، بيتر ماندافيل، دوغ ماندل، جيمس مانیکا، إليزابيث مور، دي جي باتيل، إليزابيث برودرومو، هايدي كريبو ريديكر، جينيفر سيوبا، روجرز سميث، شانون سميث، كريستينا ستويكل، آدم واسرمان، إيرين ويلسون، أندرياس ويمر، تمارا ويتس وإيرول يايوك.

كما شكّل سوميت غانغولي، من جامعة إنديانا، فريقاً من الخبراء الإقليميين الذين قدموا نظرة مستقبلية مدتها 5 سنوات و20 عاماً للاتجاهات العالمية، ونذكر شخصياً: أميتاف أشاريا، كورنيليوس أديباهر، كليمانت أدبيي، كلوديا أفيلانيدا، نيل ديفوتا، ميشيل دون، إريك فارنسورث، تيموثي هيلويغ، ستيفن هايدمان، فيصل أمين استرابادي، سمير لالواني، راؤول مدريد، سعدية بيكانين، ويليام رينو، علي رياز، ديفيد شامبوغ وإليزابيث ثريكيلد.

تقدم المؤسسات الاستخبارية تحليلات متنوعة تقدم للإدارات الأمريكية عند بداية تشكلها ويعد تقرير «الاتجاهات العالمية حتى العام ٢٠٤٠» الذي شاركت في اعداده أجهزة الاستخبارات وصدر عن مكتب الاستخبارات الوطنية الأمريكية واحدا من الوثائق المهمة التي ترصد بؤر الصراعات المقبلة والقوى الفاعلة فيها، ويحلل العوامل المؤثرة في التحولات المحتملة في المستقبل والتي تؤثر في بنية العلاقات الدولية.

وتتجلى أهمية هذا التقرير في رصد العوامل التي ستحكم تأثيراتها اتجاهات التغير العالمي خلال العقدين المقبلين حتى عام ٢٠٤٠، وهي: وباء كوفيد ١٩، والتغيرات المناخية، والتحولات الديموغرافية الناتجة عن يخوخة السكان في الدول الصناعية الكبرى بما فيها الصين، والأزمات الاقتصادية والمالية، وخطورة الانقسات نتيجة التطور الثوري في وسائل التواصل والاتصالات، وصعود قوى جديدة من لاعبين جدد وكيانات غير حكومية في الصعيدين الإقليمي والدولي.

ISBN 978-1-7747211-1-7



9

781774

721117

 www.alrafidaincenter.com

 info@alrafidaincenter.com

 0 0 9 6 4 7 8 2 6 2 2 2 4 6

 ص.ب. 252



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

العراق - النجف الاشرف - حي الصوواء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية